الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة بعض الدول العربية

اعداد الطلبة		المشرف
1	عماد بوالعيش	د/عبد الحق لفيلف
2	زين الدين بوحلاسة	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د/سميرة خندق	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د/عبد الحق لفيلف	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د/رياض لمزاودة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

"... وَفَوقَ كُلِّ ذِيْ عِلْمٍ عَلِيمٌ"

صدق الله العظيم

(سورة يوسف الآية 76)

"... قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (25) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (26) وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي (27) يَفْقَهُوا قَوْلِي (28)..."

(سورة طه)

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل وأرجو منه غفران ما كان من الزلل وأصلي وأسلم على معلم العلماء سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إلى التي لقنتني حروف الهجاء الأولى، وغرست في معها بذر حب العلم، وسقته بمياه التشجيع والتضحية، إلى ينبوع الصبر والتفاؤل أمي الغالية...إلى معلمي الأول الذي علمني مع رسم الألف والباء أن العين مع اللام مع الميم "علم" وأن العلم ليس حروف على ورق ترسم، ولا لفظ من الأفواه يخرج، بل جد واجتهاد يسبقه إخلاص للخلاق وتزينه أخلاق سامية، سندي وقوتي وملاذي بعد الله أبي الغالي... إلى سندي ومصدر عزتي من آثروني على أنفسهم إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي " حسام، حمزة، محمد، عباس"... إلى الغاليات على روحي "مريم" ريان" "إكرام"... إلى زوجات إخوتي سارة ومريم، إلى أزواج أخواتي، عبد الرزاق وخالد.

إلى زينة الحياة الدنيا أولادهم أفنان، رؤى، مرام، منيب، محمد شهين، عبد المعتز، آدم سراج.

إلى الدكتور عبد الحق لفيلف، وإلى زميلا الدراسة خالد بوقويسم، وزين الدين بوحلاسة.

إلى من لم يقف لسانها عن اللهج لي بالدعاء جدتي العزيزة أطال الله عمرها إلى أعمامي وعماتي وأخوالي الأعزاء، وأولادهم... إلى كل زملائي وزميلاتي الذين رافقوني الدرب كل باسمه... إلى كل إنسان علمني حرفا... إلى كل أساتذتي في كل الأطوار الدراسية.

إلى كل من نساهم قلمي لكن لم ينساهم قلبي أقول كما قال الشاعر:

مني السلام إلى من لست أنساهم إن غابوا عني فالقلب مأواهم

ولا يمل لساني قط ذكراهم ومن يكونوا بقلبي كيف أنساهم

عماد

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى الوالدين الكريمين .... برا بهما واعترافا بجميلهما و التماسا لرضاهما

إلى كل إخوتي وأخواتي و أهلي جميعا

إلى كل الأصدقاء و الزملاء وخاصة زميلي " بوالعيش عماد "

إلى كل من علمني حرفا طيلة مساري الدراسي

إلى كل من ساعدني على اتمام هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة

بوحلاسة زين الدين

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بحمده يستفتح كل كتاب، وبذكره يصدر كل خطاب، وبحمده يتنعم أهل النعيم في دار التواب... وأتوب إليه توبة من يوقن أنه رب الأرباب ومسبب الأسباب، وأرجوه رجاء من يعلم أنه الملك الرحيم الغفور التواب وأمزج الخوف برجائي مزج من لا يرتاب أنه مع كونه غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وأصلي على نبيه محمد وعلى آله وصحبه صلاة تنقدني من هول المطلع يوم العرض وتمهد لي عند الله زلفى وحسن مآب.

أولا أبدأ بحمد الله والثناء عليه فإليه يرجع الفضل أولا وأخيرا في إتمام هذا العمل، ولأن من تمام شكر الله شكر الناس أتقدم بأعظم وأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور عبد الحق لفيلف الذي أشرف على هذا العمل ورافقه في جميع خطواته، وكان داعما وموجها لي في إنجازه، جعل الله عمله هذا في ميزان حسناته.

ولا يفوتني في هذا المقام تقديم جزيل الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء المناقشة على تخصيصهم جزءا من وقتهم الثمين لتقييم هذا العمل.

الدكتورة سميرة خندق رئيسة، الدكتور رياض لمزاودة ممتحنا، فاللهم وفقهم لما تحبه وترضاه.

كما لا أنسى توجيه عبارات التقدير والشكر لكل من مد لي يد المساعدة من أساتذة في معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .

شكرا لكل يد ساعدت في إنجاز هذا العمل، شكرا لكل من لهج فمه لي بالدعاء بالتوفيق ، شكرا للجميع.

شكرا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	VI
شكر وعرفان	VI
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	XII
قائمة الملاحق	XIV
قائمة الأشكال	أ
قائمة المختصرات	i
الملخص	iii
الفصل الأول	3
الإطار العام للدراسة	3
(1-1) المقدمة	3
(1-2) إشكالية الدراسة	4
(1-3) أهداف الدراسة	4
(1-4) أهمية الدراسة	4
(1-5) مخطط الدراسة	5
الفصل الثاني	7
الدراسات السابقة	7

(2-1) المقدمة	7
(2-2) الدراسات باللغة العربية	7
(2-3) الدراسات باللغة الأجنبية	13
(2-4) ملخص الدراسات السابقة	15
(2-5) الفائدة التي حصل عليها الطلبة من الدراسات السابقة	21
(2-6) ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	21
(2-7) الخلاصة	23
الفصل الثالث	25
الإطار النظري	25
المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي	25
(3-1-1) المقدمة	25
(3-1-3) تعريف الشمول المالي(Financial Inclusion):	27
(3-1-4) أهمية الشمول المالي	28
(3-1-5) أهداف الشمول المالي	30
(3-1-6) مقومات تعزيز الشمول المالي	30
(3-1-6-1) أبعاد الشمول المالي	31
(3-1-6-2) مبادئ و سياسات الشمول المالي	36
(3-1-6-2-1) مبادئ الشمول المالي	36
(3-1-6-2-2) سياسات الشمول المالي	38
(3-1-7) معوقات انتشار الشمول المالي	41
المبحث الثاني : الإطار النظري للتنمية المستدامة	43

(3-2-1) المقدمة	43
(3-2-2) التطور التاريخي للتنمية المستدامة	43
(3-2-3) تعريف التنمية المستدامة	47
(3-2-4) خصائص التنمية المستدامة	49
(3-2-5) أهداف التنمية المستدامة	50
(3-2-6) مبادئ التنمية المستدامة	52
(3-2-7) أبعاد التنمية المستدامة	53
(3-2-8) مؤشرات التنمية المستدامة	58
المبحث الثالث: مساهة الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة	61
(3-3-1) المقدمة	61
(3-3-2) الشمول المالي في الوطن العربي	61
(3-3-3) دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة	65
(3-3-4) دور الشمول المالي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	65
(3-3-4-1) الشمول المالي والتقليل من الفقر وعدم المساواة في الدخل	66
(3-3-4-2) الشمول المالي يساعد على زيادة النمو الإقتصادي	66
(3-3-4-3) الشمول المالي يساهم في توفير الإدخار	67
(3-3-5) الخلاصة	68
الفصل الرابع	70
البيانات ومنهجية الدراسة	70
(4-1) المقدمة	70
(4-2) مجتمع وعينة الدراسة	70

(4-2-1) مجتمع الدراسة	70
(4-2-2) عينة الدراسة	70
(4-3) مصادر جمع البيانات	71
(4-4) منهجية الدراسة	71
(4-5) متغيرات الدراسة	72
(4-5-1) المتغير التابع	72
(4-5-2) المتغيرات المستقلة	73
(4-6) العلاقة بين المتغيرات	73
(4-7) نموذج الدراسة	74
(4-8) فرضيات الدراسة	75
(4-9) الخلاصة	76
الفصل الخامس	78
تحليل البيانات وإختبار النماذج	78
(5-1) المقدمة	78
(5-2) الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة	79
(5-3) اختبار مشكلة الإرتباط المتعدد	81
(5-4) اختبار المرونة غير المتجانسةBreusch-Pagan	82
(5-5) إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة	83
(5-6) التقدير القياسي لبيانات الدراسة وتحليل نتائجها	84
(5-7) اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة	87
(5-8) تقدير نموذج الانحدار المجمع بعد اختبار المفاضلة بين النمادج الثلاثة	89

(5-9)إختبار فرضيات الدراسة	91
(5-10) الخلاصة	92
الفصل السادس	93
النتائج والإستنتجات والتوصيات	93
(6-1) المقدمة	94
(6-2) النتائج	95
(6-3) الاستنتاجات	99
(6-4) التوصيات	100
قائمة المراجع	103
الملاحق	108

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول		
الجدول رقم	العنوان	الصفحة
الجدول(2-1)	مخلص الدراسات السابقة	13
الجدول (3-1)	نشأة وتطور استخدام مصطلح الشمول المالي	25
الجدول (3-2)	أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	31
الجدول(3-3)	تطور مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية	41
الجدول (3-4)	مستويات مؤشر الشمول المالي في الوطن العربي	56
الجدول (3-5)	تقسيمات الشمول المالي في الوطن العربي	58
الجدول(4-1)	متغيرات الدراسة القياسية	69
الجدول (5-1)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	72
الجدول (5-2)	اختبار مشكلة الارتباط المتعدد	74
الجدول (5-3)	اختبار المرونة الغير متجانسة	75
الجدول(5-4)	نتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة	76
الجدول(5-5)	نتائج التقدير القياسي	78
الجدول(5-6)	LMنتائج اختبار	81
الجدول(5-7)	Hausman نتائج اختبار	82
الجدول (5-8)	نتائج الاختبارات والمفاضلة بين النماذج الثلاثة	83

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملاحق	الصفحة
الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	102
إختبار مشكلة الإرتباط المتعدد	102
إختبار المرونة غير المتجانسة	102
نتائج إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة	102
نتائج التقدير القياسي	103
(7.5) نتائج إختبار Hausman	104
(5.8) تقدير نموذج الإنحدار المجمع بعد إختبار المفاضلة بين النمادج الثلاثة	104

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال		
الشكل رقم	العنوان	الصفحة
الشكل (3-1)	مبادئ الشمول المالي	35
الشكل (3-2)	سياسات الشمول المالي	37
الشكل (3-3)	التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	42
الشكل (3-4)	أكثر مدن العالم تحقيقا للتنمية المستدامة لغاية عام 2016	45
الشكل (3-5)	أهداف التنمية المستدامة	47
الشكل (3-6)	أبعاد التنمية المستدامة	52

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

رمز الإختصار	اسم الإختصار باللغة الأجنبية	اسم الإختصار باللغة العربية
findex global	Global Financial Inclusion Index	مؤشر الشمول المالي العالمي
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولي
C-GAP	Consultative Group to Assist the Poor	المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء
AFL	Alliance for Financial Inclusion	تحالف من أجل الشمول المالي
FIDWG	Financial Inclusion Data Working Group	رابطة العمل لبيانات الشمول المالي
GPFI	Global Association for Financial Inclusion	الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي
IUCE	International Union for Conservation of the Environment	الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة
GDP	gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي
ATMs	Number of ATMs per 100,000 adults	عدد أجهزة الصراف الألي لكل شخص بالغل لكل 100الف بالغ
NBB	Number of borrowers from commercial banks per 1,000 adults	عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ
NIC	Number of insurance corporations per 100,000 adults	عدد شركات التأمين لكل 100 الف بالغ
NCB	Number of commercial bank branches per 1,000 km^2	عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 $كم^2$
STATA	General-Purpose Statistical Software Package	حزمة البرامج الإحصائية للأغراض العامة
PNAL	Panel Data Model	بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

PRM	Poooled Regression Model	نموذج الإنحدار المجمع
FEM	Fixed Effect Model	نموذج التأثيرات الثابتة
REM	random effects model	نموذج التأثيرات العشوائية
LM	Lagrange Multiplier	إختبار لانجرج
VIF	Variance Inflation factor	عامل تضخم الفروق
VIF/1	Tolerance	التباين
Mean		الوسط الحسابي
Std. dev		الإنحراف المعياري
Max		أعلى قيمة
Min		أصغر قيمة

الملخص:

إنّ هذه الدراسة تهدف إلى معرفة وقياس أثر مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وذلك في مجموعة من الدول العربية "الجزائر، مصر، قطر، لبنان " خلال الفترة 2004 إلى غاية 2019.

ولتحقيق هذه الغاية تم إستعمال برنامج STATA17 مع نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (PANEL DATA)، وإعتمدت الدراسة على خمسة متغيرات إقتصادية كلية:

التنمية المستدامة معبر عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كمتغير تابع من جهة، ومؤشرات الشمول كمتغيرات مستقلة من جهة أخرى، ممثلة في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100الف بالغ، وعدد شركات التأمين لكل 100الف بالغ، وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000بالغ، وعدد فروع البنوك التجارية لكل 1000كلم^2 ، حيث أظهرت النتائج المتوصل لها في هذه الدراسة وجود أثر إيجابي لعدد أجهزة الصراف الآلي وعدد شركات التأمين على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في المقابل أثر سلبي لكل من عدد المقترضين من البنوك التجارية، وعدد فروع البنوك التجارية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذا ماسيتوجب على الدول العربية تبني إستراتجيات أحسن لتعزيز الشمول المالي بها.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ، التنمية المستدامة، نصيب الفرد من الناتج المحلي، عدد أجهزة الصراف الآلي، شركات التأمين، STATA17، PANEL DATA.

Abstract:

This study aims to identify and measure the impact of financial inclusion indicators on the economic dimension of sustainable development in a group of Arab countries, including Algeria, Qatar, Lebanon, and Egypt, during the period from 2004 to 2019. To achieve this goal, STATA17 program has bee used with the time chain (Panel Data model). As a results of this study, there a positive impact of the number of ATMs and the number of insurance companies on GDP per capita , as opposed to a negative impact on both the number of commercial banks and the number of branches, which will require Arab countries to adopt better strategies to promote financial inclusion.

Keywords: financial inclusion, sustainable development, Arab States

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1-1) المقدمة.

(1-2) مشكلة الدراسة.

(1-3) أهداف الدراسة.

(1-4) أهمية الدراسة .

(1-5) مخطط الدراسة .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1-1) المقدمة

لقد أظهرت التقارير والدراسات أن المشاكل الإقتصادية والمالية التي تعاني منها دول العالم وبالأخص دول العالم الثالث، وخصوصا مشاكل تمويل الاستثمار والتنمية لديها معوقات في تمويل المشروعات خاصة الصغيرة منها والمتوسطة، هذا ما جعل الحاجة أكثر إلحاحا على الشمول المالي الذي أصبح من المواضيع الجد مهمة وعلى رأس أجندات العديد من الدول والمؤسسات الدولية، فقد أصبح أحد العوامل الرئيسية لتحقيق التنمية الإقتصادية والمالية من خلال تقديم وتعميم الخدمات المالية والمصرفية لجميع الأفراد والمنشآت، خصوصا المهمشة ومحدودة الدخل وبأقل التكاليف (ميموني و أخرون، 2022). وهذا لا يكون الا برفع كفاءة مؤشراته المختلفة.

وبنك التنيمة الأسيوي المطور لمؤشرات الشمول المالي، رتب دول العالم وفق عدة مؤشررات رئيسية أهمها، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100ألف شخص بالغ، وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ، وعدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كلم^2، وعدد شركات التأمين لكل 100ألف شخص بالغ (حملة وثائق التأمين).

فالشمول المالي من أهم العوامل المساعدة للنهوض بإقتصاديات الدول عبر ضم الإقتصاد غير الرسمي إلى الإقتصاد الرسمي، فقد أصبح ركيزة رئيسية من ركائز التنمية الإقتصادية، والتنمية المستدامة فهو يعمل على مواجهة الفقر والتقليل من البطالة، ورفع للناتج المحلي الإجمالي...إلخ، وقد ازداد الاهتمام به أكثر، خاصة بعد أعقاب الأزمة العالمية المالية 2008، والتي فرضت على المؤسسات والحكومات وصناع القرار زيادة الاهتمام به، كما أن القطاع المصرفي قد أصبح يتحمل العبء الأكبر في تطبيق سياسات تعزيز نطاق الشمول المالي وتوسيعه أكثر من تنويع الأصول وجذب العملاء الجدد والحد من مخاطر السيولة والاستقرار في الودائع (مكيد و وليد ، 2019)، إضافة لمنتجات جديدة تتماشي ومختلف شرائح المجتمع.

في مقابل كل هذا لا تزال التنمية المستدامة تشكل هاجسا للكثير من البلدان والمنظمات والهيآت الدولية، فمعظم الحكومات بدأت برسم استراتجيات هادفة للبحث عن مصادر تمويل جديدة وحديثة من أجل زيادة وتحسين معدلات النمو والتنمية المستدامة، وهذا من أجل بناء مجتمع معرفي واقتصاد متطور مبني على أسس ثابتة ومستمرة تؤدي للاستقرار خاصة الإقتصادي (سعود و احمد صبيح، 2020)، فالشمول المالي له دور جد كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، خاصة الإقتصادية منها، من تحسين لمستوى الدخل، وخفض البطالة والفقر، ورفع للناتج المحلي الإجمالي ....إلخ.

فلا يزال الفقر، ومستوى الدخل والناتج المحلي الإجمالي تمثل تحديا لكثير من الدول رغم التوسع والتطور الإقتصادي (cyn، 2018)، فكثير من الخبراء والتكتلات والمجموعات والمنظمات الإقتصادية تأكد أن الوصول لمختلف طبقات المجتمع من فقراء ومحدودي الدخل وغيرهم لا يكون إلا من خلال نظام مالي شامل، وهذا لا يتم إلا بتحقيق أهداف الشمول المالي، فأبعاد التنمية المستدامة تتجلى آليا برفع مستويات وكفاءة مؤشرات الشمول المالي في الدول، والدول العربية كغيرها من دول العالم عملت على تجسيد أبعاد ومؤشرات الشمول المالي المختلفة ، من أجل الحصول على انعكاس إيجابي على مختلف المستويات خاصة الإقتصادية منها، وعلى مختلف فئات المجتمع وعلى أوسع نطاق، من رفع لمستوى الناتج المحلي الإجمالي ولنصيب الفرد منه، ومعدلات النمو، وخفض لمستويات الفقر والبطالة ...إلخ.

(1-2) إشكالية الدراسة

الشمول المالي بكامل أبعاده ومؤشراته له دور جد كبير في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة كما له تأثير على مؤشراتها، والدول العربية كغيرها من دول العالم انتهجت، وأتبعت سياسات واستراتجيات مختلفة للشمول المالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة فعّالة.

مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية :

- **مامدى تأثير مؤشرات الشمول المالي على البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة بالدول العربية ؟**

ومن أجل الوصول إلى إجابة موضوعية قمنا بتسليط الضوء على مجموعة من الأسئلة وهي :

1) هل لعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100ألف بالغ أثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ؟

2)هل لعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ أثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ؟

3) هل لعدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كلم^2 أثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ؟

4) هل لعدد شركات التأمين لكل 100الف بالغ (حملة وثائق التأمين)، أثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر اقتصادي للتنمية المستدامة)؟

(1-3) أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تبيان مدى دور مؤشرات الشمول في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى جملة من الأهداف متمثلة فيما يلي:

- الإلمام بالإطار النظري أو المفاهيمي للشمول المالي والتنمية المستدامة وأبعادهما ومؤشراتهما.
- محاولة تحديد العلاقة والارتباط فيما بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة.

- محاولة إثبات ما تم سرده وتناوله نظريا فيما يتعلق بالأثر الإيجابي لمؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجانب التطبيقي، من خلال النموذج القياسي نموذج بانل (panel Data Modes).

(1-4) أهمية الدراسة

تعتبر التنمية المستدامة أهم شرط لزيادة الثروة والمحافظة عليها، وهي من الضروريات لاقتصاد أي بلد لتحقيق أو إشباع الحاجات المتنامية والمتطورة للمجتمع، ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التنمية المستدامة خاصة من الناحية الاقتصادية، كونها من المؤشرات الأكثر استخداما وشمولا لقياس مدى ودرجة التطور الاقتصادي لأي بلد.

وإضافة الى هذا نهدف إلى تبيان مدى فاعلية الشمول المالي في تعزيز وتحقيق وتسريع وتيرة التنمية المستدامة في هذه الدول العربية وبالأخص الجزائر، حيث أن الدراسات القياسية بهذا الموضوع، وفي الدول العربية خاصة مع أخذ أربعة عينات للدراسة وفترة زمنية تصل إلى 16سنة، وأخذ أربعة متغيرات مستقلة لمؤشرات الشمول المالي، ويقابلها متغير تابع للتنمية المستدامة متمثلا في الناتج المحلي الإجمالي، بها نقص نوعا ما، مع مقارنة النتائج المتوصل لها مع نتائج الدراسات السابقة، زد على هذا فإن النتائج المتوصل لها ستثبث إن كان لمؤشرات الشمول المالي تأثير إيجابي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وهذا ما يمكّن ويساعد صناع القرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة المتعلقة بالشمول المالي لتعزيز وتسريع التنمية المستدامة.

(1-5) مخطط الدراسة

قسمنا هذه الدراسة إلى ستة فصول، حيث اشتمل الفصل الأول على الإطار العام للدراسة، والذي يشمل مقدمة الدراسة ومشكلتها وأهدافها وأهميتها، بالإضافة إلى مخطط الدراسة.

أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى مراجعة الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة، والفائدة التي حققها الباحث من الدراسات السابقة، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، وخلاصة للفصل.

كما تضمن الفصل الثالث الإطار النظري لموضوع الدراسة، مقسما لثلاث مباحث، حيث تناولنا في مبحثه الأول الإطار المفاهيمي للشمول المالي من خلال تطوره التاريخي ومفهومه، أهميته وأهدافه ، وتعزيز مقوماته، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه للإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة من خلال التطور التاريخي للتنمية المستدامة وتعريفها، خصائصها، وأهدافها، مبادئ التنمية المستدامة، وأبعادها، ومؤشراتها، والمبحث الثالث فقد تم فيه تبيان الشمول المالي في الوطن العربي، ودوره في تعزيز مستويات التنمية المستدامة، مع وضع خلاصة لهذا الفصل النظري.

أما الفصل الرابع فقد تضمن المنهجية المتبعة في هذه الدراسة من حيث مجتمع، وعينة الدراسة ومصادر جمع البيانات، وتوضيح متغيرات الدراسة، وطرق قياسها، وفرضيات الدراسة أيضا، إضافة لخلاصة الفصل.

أما الفصل الخامس فيناقش التحليل الإحصائي للبيانات، واختبار فرضيات الدراسة، مع خلاصة الفصل، وفي الفصل الأخير تناولنا أهم النتائج المتوصل ثم الاستنتاجات، لنقوم بعدها بإدراج بعض التوصيات.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

(2-1) المقدمة.

(2-2) الدراسات العربية.

(2-3) الدراسات الأجنبية

(2-4) ملخص الدراسات السابقة.

(2-5) الفائدة التي حصل عليها الطلبة من الدراسات السابقة

(2-6) ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

(2-7) الخلاصة.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

(2-1) المقدمة

الهدف من هذا الفصل هو إبراز أهم الدراسات التي تناولت، وعالجت موضوع دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، أو تعاملت، أو استهلكت، ولو جزء من الموضوع بالدراسة، أو حتى بعد من الأبعاد كان مؤثرا أو متؤثرا من جهة الشمول المالي أو التنمية المستدامة، وقد تم تقسيم هذه الدراسات السابقة حسب التسلسل الزمني وسنوات الدراسة، زد وإضافة على هذا سنقوم بتقديم ملخص على هذه الدراسات مع إعطاء لأهم النتائج المتوصل لها من قبل أصحاب هذه الدراسات، مع توضيح ما استفدنا وما يميز دراستنا نحن أصحاب الدراسة الحالية عن هذه الدراسات السابقة .

(2-2) الدراسات باللغة العربية

1- دراسة صورية شنبي و السعيد بن لخضر(2018) بعنوان: أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) .

إذ تناولت هذه الدراسة أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، حيث سعت وهدفت إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي وأهميته، أهدافه ودوره في التنمية في شقها الاقتصادي والاجتماعي، وعلاقتها بالاستقرار المالي، إضافة إلى الدوافع والجهود الدولية المبذولة لتعزيزه، كما تم التطرق لدور التكنولوجيا الرقمية في تفعيل وتسريع الشمول المالي من أجل تحقيق استراتجياته التي تسعى معظم الدول لها، والتي من ضمنها جمهورية مصر التي كانت عينة هذه الدراسة، حيث تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، وقد تم الوصول إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية، متطورة وبأسعار معقولة، مثل المدفوعات والتأمين، وغيرها من مختلف الخدمات و بطريقة مسؤولة.

02- بشار أحمد العراقي وزهراء أحمد النعيمي (2018): الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية.

وهدفت الدراسة إلى تحديد أثر الشمول المالي في الاستقرار المالي، وقامت بإعطاء نظرة شاملة حول الإطار المفاهيمي من تعاريف، وأبعاد لكل من الشمول المالي والاستقرار المالي، ثم إعطاء نظرة شاملة على الأطر النظرية المحددة لطبيعة وآليات وقنوات التأثير التي يمكن أن يمارسها الشمول المالي على الاستقرار المالي.

وبالتالي فقد كانت الدراسة نظرية تطبيقية من خلال استخدام أسلوب البيانات المزدوجة (PANEL.DATA) والمتكون من بيانات مقطعية للسنوات 2011-2014 لاثني عشر(12) بلدا، وقد تم اعتماد الشمول المالي كمتغير مستقل متكون من ثلاثة (03) متغيرات مستقلة متمثلة في مؤشر الشمول المالي العالمي، ومؤشر الوصول للخدمات، ومؤشر الاستخدام، أما الاستقرار المالي كمتغير تابع.

وخلصت الدراسة لغياب التأثير سواء كان إيجابيا أو سلبيا لمؤشرات الشمول المالي في مؤشرات الاستقرار المالي بالبلدان العربية محل الدراسة، وقد كانت متناقضة مع الأطر النظرية والدراسات التجريبية المؤكدة على التأثير الإيجابي للشمول المالي في الاستقرار المالي وفي معظمها.

3- دراسة مكيد علي، وليد فرجاني(2019): دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

إنّ هذه الدراسة قد سعت إلى معرفة أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2017، باستعمال نموذج قياسي، وباستخدام برنامج EVIEZS10 وطريقة المربعات الصغرى، حيث قام بالتطرق للجانب النظري للشمول المالي من مفاهيم وركائز وأبعاد، وأهمية وأهداف، ثم بعدها للتنمية المستدامة في مفهومها ومبادئها.

لينتقل لتبيان دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة، ليتم في الأخير ببناء النموذج القياسي لتحديد أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة بالجزائر، ليخلص إلى علاقة إيجابية بين عدد ماكنات الصراف الآلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدخار والمقترضين وفروع البنوك التجارية، ومن بين توصيات الإشراف على ورشات توعوية للشباب للتعامل مع الخدمات البنكية، وعرض منتجات مصرفية تتماشي والمجتمع، وإصدار نشرات ومواقع للشمول المالي وتوسيعه، وتصحيح المسار الهيكلي للاقتصاد الوطني، والاستفاذة من خبرات الدول الرائدة في هذا المجال.

04- ميموني ياسين، بسويح منى، بوخاري خيرة(2020): نمذجة قياسية لأثر الشمول المال على النمو الإقتصادي في السعودية خلال الفترة (2004-2020) .

هدفت الدراسة لقياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو في المملكة العربية السعودية مابين 2004إلى 2020، وهذا كان من خلال إطار نظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي أولا بحيث تم التطرق لمفهوم و مؤشرات الشمول المالي، ثم التطرق لمفهوم وقياس النمو الاقتصادي، إضافة لتوضيح العلاقة بينهما، بعدها الانتقال للدراسة القياسية.

حيث من أجل تحديد العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل تم الاعتماد واستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، ومن بين أهداف هذه الدراسة هو محاولة نمذجة العلاقة بين الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي، وكنتيجة لهذه الدراسة تم الوصول لوجود علاقة سببية في الاتجاهين، وعلى المدى

القصير، بين كل من مؤشر فروع البنوك التجارية BB والمودعين من البنوك التجارية(DB) ، وبين مؤشر ماكنات الصراف الآلي (ATM) والمودعين من البنوك التجارية (DB).

05-دراسة سرين بشرى غالي: (2020): دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتبيان، حقيقة العلاقة الموجودة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي، واستخدم فيها الأسلوب الاستقرائي في الجانب النظري، والقياسي في الجزء التطبيقي، وذلك لتبيين وقياس أثر الشمول المالي على ثلاثة من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، والمتمثلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، ومعدل التضخم، وذلك اعتمادا على بيانات سبع عشرة (17) دولة بشمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، بالفترة الممتدة ما بين 2008 و 2017 .

وخرجت هذه الدراسة إلى أن بعض مؤشرات الشمول المالي كانت عوامل مفسرة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، في المقابل وبمقارنة تفسير متغيرات الشمول المالي لمعدلات التضخم والبطالة كانت ضعيفة وقليلة بمعنى كان الأثر سلبيا، والذي كان من بينه أثر صافي الائتمان المحلي على معدل البطالة، وفيما يخص الأثر الإيجابي عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 شخص على معدل التضخم، وأيضا أثر إيجابي لإجمالي الادخار على التضخم، بمعنى أن تحقيق الشمول المالي لا يعني بالضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهي حوصلة الدراسة.

أما فيما يخص أهم توصيات الدراسة، فقد تمثلت في ضرورة ابتكار المؤسسات المالية لطرق فعالة للوصول للشمول المالي، ودراسة أثر الاستقرار الاقتصادي على الشمول المالي، إضافة لأهمية المزج الفعال بين الاستدامة المالية للمؤسسات المالية وأثرها الاجتماعي ما يشجع الأفراد على التعامل معها.

06- وفاء حمدوش (2020): أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لتعزيز عمق القطاع المصرفي- حالة بعض الدول العربية

إنّ هذه الدراسة قد هدفت إلى تبيان و إبراز أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي مع أخذ بعض الدول العربية كدراسة حالة، حيث تم تبيين الإطار المفاهيمي لكل من الشمول المالي والحرمان المصرفي والحرمان المالي، وأهمية الشمول المالي، مع شرح الخيارات المتاحة لتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية والمصرفية، إضافة لتبيين واقع مستويات الشمول المالي بين الدول العربية مع التركيز على ملكية كل الحسابات المصرفية، والبطاقات المصرفية، واستخدام الانترنيت والهواتف المحمولة، مع التطرق لدور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي، زيادة على المستجدات والمبادرات المتخذة من طرف الدول العربية.

وفيما يخص نوع الدراسة، فقد كانت نظرية تطبيقية مقارنة ما بين 2014-2017 لأحد عشر(11) بنكا مركزيا، وقد خلصت الدراسة أن الدول العربية لا تزال متأخرة في تحسين كفاءة الوصول للخدمات المالية

والمصرفية لمختلف فئات المجتمع ولكن بنسب متفاوتة، وضعف مستوى التمويل الرسمي وعدم التكافؤ بين الجنسين، زيادة على محدودية الاهتمام بأنظمة وأساليب الدفع المالي الإلكتروني.

وفيما يخص التوصيات فقد تم الخروج إلى ضرورة الاهتمام بالنظم الإلكترونية، والاستفادة من التطور التكنولوجي، وتوسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية بشكل أوسع ولطبقات أكثر، مع ضرورة تركيز العمل على زيادة الثقة في القطاع المصرفي، مع ضرورة وضع وتطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية المساعدة على تعزيز الشمول المالي وخاصة الابتكار في هذا المجال.

07- وسام هشام كاطع الزيداوي(2020): إستراتجية الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة القطاع المصرفي العراقي) :

هدفت هذه الأطروحة لتبيان مفهوم الشمول المالي كمصطلح حديث في العمل المصرفي، والقائم على محاور ثلاث متمثلة في تقديم الخدمات المصرفية، ودوره في دعم عمليات التنمية المستدامة من خلال مقدرة المصارف العراقية على توصيل هذه الخدمات وبالجودة اللازمة ولمختلف فئات المجتمع، كما تكمن أهمية هذا البحث في إبراز وتوضيح ما يحققه الشمول المالي من إنشاء للمنافسة بين المؤسسات المالية المختلفة، وما ينتج عنه من ابتكار وتقديم أفضل للخدمات المصرفية وبأعلى جودة، وما يذر للبلد بالمنفعة وتحقيق للتنمية المستدامة.

ومن ناحية نوع الدراسة، فقد كانت إحصائية قياسية، وفق البرنامج الإحصائي (SPSS V25) خلال الفترة 2010-2018، وقد خلصت الدراسة لسلبية القطاع المصرفي، أي لعدم مساهمته في عمليات التنمية المستدامة إلا بنسب جد محدودة، وهذا لأسباب عدة أهمها الاعتماد على الريع البترولي، ومن بين أهم التوصيات، التأكيد على أهمية الشمول المالي، وأهمية تبني وبحث المصارف عن إستراتجية فعالة والتوسع فيها لتعزيز الشمول المالي المصرفي، وإيجاد بدائل تمويلية لتمويل التنمية المستدامة خارج إطار الريع البترولي أو المحروقات.

08- دراسة وسام حسيني و محمد رتيعة (2020) : "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية".

إذ هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، باتخاذ عينة من الدول العربية، ضمن 10 دول ، خلال الفترة 2011-2017، وذلك باستخدام نماذج Panel، حيث تناولت الدراسة مفاهيم أساسية تخص الشمول المالي، كما تطرقت لتحليل مؤشراته خلال سنوات الدراسة.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام خمس مؤشرات للشمول المالي كمتغيرات مستقلة متمثلة في مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية مصرفية، ومؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، ومؤشر استخدام الحسابات المصرفية، ومؤشر الادخار في

المؤسسات المالية الرسمية، ومؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، والنمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية مابين المؤشرات المستقلة للشمول المالي، والنمو الاقتصادي ماعدا مؤشر امتلاك حسابات مصرفية له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث أي زيادة في هذا المؤشر لا تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي في الدول العربية.

09- دراسة غريب الطاوس و دريد حنان (2021): إستراتجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية- دراسة تجارب بعض الدول العربية -

وهذه الورقة البحثية سعت في البداية إلى تسليط الضوء على الجانب النظري للشمول المالي من تعريف وأهداف، وركائز، وآليات للشمول المالي، ثم الانتقال لمؤشرات تطور الشمول المالي في البلدان العربية والتي من خلالها تم تحليل وتقيم واقع الشمول المالي في الدول العربية، والمتمثلة في مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، مؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض، ومحاولة معرفة أهم أسباب الإقصاء المالي، ومختلف الاستراتيجيات التي تبنتها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي والقضاء على الاستبعاد والإقصاء الماليين، مع الإشارة لتجربة بعض من هذه الدول فيما يخص الاستراتجيات المتخذة لتعزيز الشمول المالي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن للشمول المالي دور مهم لجذب المدخرات الضائعة من الفئات المهمشة ماليا ودمجها في النظام المالي الرسمي، إضافة لإلزامية توفر مجموعة من الإجراءات الواجب تطبيقها من قبل هذه الدول، والتي من أهمها تحويل العمليات النقدية من خلال حسابات رسمية، وأيضا وجود كثير من العوامل المشتركة المعيقة لانتشار الشمول المالي بين هذه الدول، ولعل من أهمها مستويات التثقيف المالي الضعيفة، وخرجت الدراسة بالنصائح التي بلورت جهود الدول العربية لتعزيز الشمول المالي من خلال تطوير برامج، واستراتيجيات وطنية للشمول المالي، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، الاهتمام بوصول المرأة والشباب للخدمات المالية الرسمية، الاهتمام بدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ووصولها للخدمات المالية.

10- هشام محمد سالم الجمل(2022): الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الشمول المالي بمصر) :

هدفت هذه الدراسة لتبيان الأهمية الاقتصادية للشمول المالي مع توضيح دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذا من خلال عرض الإطار النظري للشمول المالي من نشأة وتطور، والأهمية والأهداف المراد تحقيقها لتعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، إضافة لإبراز الدور الذي يلعبه الشمول المالي في نشر الخدمات المالية والمصرفية، خاصة للفئات غير المستفيدة منها

والمستبعدة، والإشارة أيضا للمعوقات التي تقف عائقا في سبل تحقيق هذه الأهداف، كما تم التطرق للإطار النظري للتنمية المستدامة من مفهوم لها ومن خصائص وأهداف، والدور الذي يأخذه الشمول المالي في سبيل تحقيق هذه الأهداف، مع تبيان جهود الدولة المصرية في سبيل تعزيز الشمول المالي.

وخلصت الدراسة أن الشمول المالي يعمل على تقديم خدمات ومنتجات مالية ومتطورة، وبأقل التكاليف، ويدعم الاستقرار بجميع مجالاته، وأحد الأدوات المهمة في النمو الاقتصادي، ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن أهم المعوقات الأساسية لتعزيز الشمول المالي بمصر هو قلة البنوك، وعدم توافر المال، والفجوة بين الأفراد والبنوك إضافة للتكلفة العالية للخدمات المصرفية.

11- نورة زبيري(2022): تحليل مؤشرات الشمول المالي FINDEX دراسة مجموعة من الدول العربية:

الهدف من هذه الدراسة التطرق وتوضيح واقع الشمول المالي في بعض الدول العربية من خلال تحليل أهم مؤشرات الشمول المالي FINDEX، بداية من إلقاء الضوء على الجانب المفاهيمي للشمول المالي وأهدافه وأهميته وأبعاده، والتطرق لأبرز الهيآت الواضعة لمعايير الشمول المالي، ثم الانتقال لتحليل أهم مؤشرات وسياسات الشمول المالي، والدراسة كانت وصفية ما بين 2010 إلى 2018 .

وقد خلصت الدراسة أن الشمول المالي في البلدان عينة الدراسة منخفض، باستثناء الإمارات العربية المتحدة، وهذا من خلال ملكية الحساب المصرفي، والوصول إلى الخدمات والمنتجات المصرفية، إضافة إلى مؤشر الخدمات المالية الرقمية.

12- دراسة قاسي ياسمينة و مزيان توفيق (2022) بعنوان: "دور و أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة"(دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية).

إنّ هذه الدراسة تهدف إلى إبراز دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال التطرق لمفهوم الشمول المالي، أهميته، وأهدافه، والقيام بدراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية، ولتحقيق نتائج الدراسة تم الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الشمول المالي، والمتمثلة في مؤشر الادخار، مؤشر الاقتراض ومؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية.

و توصلت الدراسة أن الشمول المالي يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، كما يساهم في زيادة التنويع الاقتصادي و التنافسية الدولية باعتباره يستند على الدور الاقتصادي والتنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

و أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية والعربية الناجحة في مجال الشمول المالي والاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات من أجل ابتكار الخدمات المالية التي ترضي العملاء وتحقق ربحية للمصرف، مع ضرورة تبني إستراتيجية ترتكز على الأخذ بعين الاعتبار الشمول المالي كمتغير أساسي

ضمن الإصلاح المصرفي مع توفير التشريعات، والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية، وحماية المستهلك المالي من أجل تعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر.

(2-3) الدراسات باللغة الأجنبية

1-Nada, Rania2019) (Financial Inclusion and Sustainable Growth in Egypt

الشمول المالي والنمو المستدام في مصر.

تناولت هذه الأطروحة الشمول المالي، والنمو المستدام في مصر هادفة للتأكد والتحقيق فيما يخص الشمول المالي، هل هو مرتبط بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام بمصر أم لا ؟، وهل الشمول المالي دافع للنمو المستدام بمصر؟، وما هي استفادة مصر في هذا الشأن من الأسواق الأخرى؟ كما تناولت دور المؤسسات، والأسواق الناشئة، والبنوك في تعزيز الشمول المالي، وتم الإشارة خاصة للهواتف المحمولة التي لها دور جد كبير، حيث استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد بالاعتماد على مؤشرات بديلة للنمو الاقتصادي ، والاجتماعي، والأداء البيئي ، وفي المقابل تم اختيار أربعة مؤشرات للشمول المالي متمثلة في متوسط نصيب الفرد من ودائع الأسرة، متوسط نصيب الفرد من قروض الأسرة وعدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ خلال فترة 2004 إلى 2017، وهذا لأجل تقييم دور الشمول المالي في النمو الاجتماعي والحد من الفقر في مصر كمؤشر مركب للنمو المستدام.

وقد خلصت الدراسة لوجود علاقة بين الشمول المالي والنمو المستدام بمصر، وتم الخروج بتوصيات لصانعي السياسات لدفع الشمول المالي بمصر، وبالتالي التنمية المستدامة أهمها:

الاستمرار في تحسين الإطار القانوني والتنظيمي لتسهيل وصول الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفض خاصة، وتحسين البنية التحتية للسوق عن طريق تقليل التكاليف و تعزيز قنوات الدفع، مع تفويض المؤسسات لبرامج محو الأمية بمختلف الطرق، وتشجيع المؤسسات المالية، وغير المالية على الاستثمار في التكنولوجيا المالية.

2 -belaa Djaouida (2022) : the importance of financial inclusion in achieving sustainable development in Arab countries.

أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي، وأهميته، وأهدافه، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على التغيرات التي حدثت في حجم الحسابات والقروض الممنوحة في مؤسسة مالية رسمية لفئة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة خلال الفترة 2011-2014 في الدول العربية.

وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن معدلات الشمول المالي في الدول العربية مازالت ضعيفة مقارنة بدول العالم ودول الدخل المنخفض باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي التي حققت معدلات

مقبولة للشمول المالي، وأوصت الدراسة بالاعتماد على التكنولوجيا المالية الرقمية لأنها تساعد على توسيع الوصول إلى الخدمات المالية للسكان الذين يصعب الوصول إليهم، والشركات الصغيرة بتكلفة منخفضة ومخاطر منخفضة، لاسيما مع انتشار الهواتف المحمولة.

3 -Sifelyazal Mostafa, Salah eldin Ashraf, Elsherif Marwa (2023):The impact of Financial Inclusion On Economic Development.

تأثير الشمول المالي على التنمية الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم آثار الشمول المالي على التنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إنشاء مؤشر الإدماج المالي(FII) ثلاثي الأبعاد باستخدام تحليل المكونات الرئيسية (PCA) لقياس مؤشر الشمول المالي لكل بلد. هذه الأبعاد هي الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها، حيث تم جمع البيانات ل 18 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة زمنية من 2004-2019، وأظهرت النتائج أن الزيادة في مستوى الشمول المالي تؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

(2-4) ملخص الدراسات السابقة

ورتبت حسب الزمن أو الأقدمية من الدراسات القديمة إلى الأحدث فيها

الجدول(2-1): ملخص الدراسات السابقة بالعربية

الرقم	المؤلف والسنة	بلد الدراسة	عنوان الدراسة	منهجية الدراسة والأسلوب الإحصائي المستخدم	النتائج الرئيسية
01	السعيد لخضر وصورية شنبي 2018	مصر	أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة	نظرية	الشمول المالي عامل مهم في توفير وتقديم خدمات مالية متطورة وبأسعار معقولة
02	بشار أحمد العراقي وزهراء أحمد النعيمي2018	12 بلد عربي	الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي	نظرية تطبيقية أسلوب البيانات المزدوجة PANAL.DATA	غياب التأثير سواء كان إيجابي أو سلبي لمؤشرات الشمول المالي في مؤشرات الاستقرار المالي بالبلدان العربية محل الدراسة
03	مكيد علي،وليد فرجاني 2019	الجزائر	دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة	الأسلوب القياسي باستعمال نموذج EVIEWS10	علاقة ايجابية بين ماكنات الصراف الآلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدم وجود علاقة بين الادخار وعدد المقترضين، وفروع البنوك ومؤشر التمنية المستدامة

04	ميموني ياسين،بسويح منى،بوخاري خيرة2020	السعودية	نمدجة قياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في السعودية	دراسة قياسية نموذج الانحدار الذاتي VAR	وجود علاقة سببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي
05	سرين بشرى غالي 2020	17 دولة شمال أفريقيا والشرق الأوسط	دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الإقتصادي	الأسلوب الإستقرائي والأسلوب القياسي	بعض مؤشرات الشمول المالي كانت عوامل مفسرة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي المقابل ومقارنة تفسير متغيرات الشمول المالي لمعدلات التضخم والبطالة ضعيفة وقليلة فالأثر كان سلبي.
06	وفاء حمدوش 2020	11 بلد عربي	أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لتعزيز عمق القطاع المصرفي	نظرية تطبيقية مقارنة	الدول العربية لا تزال متأخرة في تحسين كفاءة الوصول للخدمات المالية والمصرفية لمختلف فئات المجتمع ولكن بنسب متفاوتة.
07	وسام هشام كاطع الزيداوي2020	العراق	إستراتجية الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	إحصائية قياسية وفق البرنامج الإحصائي (SPSS V25)	سلبية القطاع المصرفي و عدم مساهمته في عمليات التنمية المستدامة إلا بنسب جد محدودة

08	وسام حسيني و محمد رتيعة (2020)	العراق	العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق	تم استخدام المنهج الوصفي لتقديم مفاهيم حول الشمول المالي والتنمية المستدامة والمنهج التحليلي من خلال استعراض مؤشرات الشمول لسنوات مختارة 2011 و 2014 و 2017 وتقسيمها إلى مجاميع إحصائية	للشمول المالي أثر كبير على مجمل الفعاليات الإق من خلال دوره في خلق بيئة مشجعة ومواتية لحصول جميع أفراد المجتمع على الخدمات المالية والمصرفية بتكلفة معقولة للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية
09	دراسة غريب الطاوس و دريد حنان 2021	بعض الدول العربية	إستراتجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية	نظرية تحليلية	للشمول المالي دور مهم لجذب المدخرات الضائعة من الفئات المهمشة ماليا ودمجها في النظام المالي الرسمي
10	هشام محمد سالم الجمل2022	مصر	الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة	نظري وصفي ومقارنة تحليلية	أن الشمول المالي يعمل على تقديم خدمات ومنتجات مالية ومتطورة وبأقل التكاليف ويدعم الاستقرار بجميع مجلاته ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11	نورة زبيري 2022	مجموعة من البلدان العربية	تحليل مؤشرات الشمول المالي FINDEX	وصفية	الشمول المالي متابين في البلدان عينة الدراسة
12	قاسي ياسمينة ومزيان توفيق (2022)	10دول عربية	دور و أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة (دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية)	تم استخدام المنهج الوصفي لتقديم مفاهيم حول الشمول المالي ومؤشرات قياسه والمنهج التحليلي عن طريق قيام بدراسات تحليلية لمختلف المؤشرات	الشمول المالي يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

ملخص الدراسات السابقة باللغات الأجنبية

13	Nada, Rania 2019	مصر	Financial Inclusion and SustainableGrowth in Egypt الشمول المالي والنمو المستدام	الدراسة نموذج الانحدار المتعدد بالاعتماد على مؤشرات بديلة للنمو الاقتصادي	وجود علاقة بين الشمول المالي والنمو المستدام بمصر

14	belaa Djaouida (2022)	27 دولة عربية	the importance of financial inclusion in achieving sustainable development in Arab countries أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية	تم استخدام المنهج الوصفي لعرض كل ما يخص الشركات الناشئة والابتكارات المالية الرقمية والمنهج التحليلي لتحليل العلاقة بين هذه الابتكارات والشمول المالي	معدلات الشمول المالي في الدول العربية مازالت ضعيفة مقارنة بدول العالم ودول الدخل المنخفض باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي التي حققت معدلات مقبولة للشمول المالي
15	Sifelyazal Mostafa, Salah eldin Ashraf, Elsherif Marwa (2023)	18 بلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	The impact of Financial Inclusion On Economic Development تأثير الشمول المالي على التنمية الاقتصادية	تحليلية قياسية تأثير الشمول المالي على التنمية الاقتصادية.	الزيادة في مستوى الشمول المالي تؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

(2-5) الفائدة التي حصل عليها الطلبة من الدراسات السابقة

لقد حصل الطالبان على مجموعة من الفوائد من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة موضحة كالتالي :

_ إختيار المؤشرات المالية الأكثر أهمية بالنسبة لعينة الدراسة، من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة.

_ الحصول على المعلومات الأولية للبدأ في عملية الدراسة.

- اختيار المنهج أو الأسلوب اللازم للقيام بالدراسة اللازمة .
- الاستفادة من نقاط الضعف والقوة، والمشاكل التي واجهها الباحثون السابقون.
- التعمق بمشكلة الدراسة أكثر، وتحديد الأهداف التي يجب أن تتوصل إليها الدراسة.
- اختيار مؤشرات الشمول المالي الأكثر أهمية وملائمة بالنسبة لعينة الدراسة المختارة من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.
- بناء منهجية الدراسة بطريقة علمية ممنهجة استنادا إلى النماذج التي انتهجتها معظم الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة.

(2-6) ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الدراسات السابقة إما كانت نظرية أو تحليلية أو مقارنة لمجموعة من الدول العربية، والدراسات القياسية نادرة أو بها نقص نوعا ما خاصة على الدول العربية، وحتى وإن وجدت يتم إسقاط النموذج القياسي أو نموذج الدراسة على دولة واحدة فقط، زيادة على هذا تم اعتماد فترات زمنية متوسطة أو قصيرة، كما أن غالبية الدراسات المتعلقة بالشمول المالي والتنمية المستدامة تقتصر وتركز على العلاقة فيما بين الشمول المالي والنمو الإقتصادي، مع أخذ متغيرين أو ثلاثة مستقلة.

ومن هذا المنطلق قمنا في هذه الدراسة القياسية بإسقاطها على أربعة (4) دول عربية من بينها الجزائر، مع أربعة متغيرات مستقلة اثنان متعلقان بالوصول للخدمات المالية، وآخران باستخدام الخدمات المالية، مع أخذ مؤشر عدد شركات التأمين لكل 100ألف بالغ، لأول مرة كمتغير مستقل، وباستعمال برنامج STATA 17 ونموذج "بانال"، خلال فترة زمنية ممتدة من 2004 إلى غاية 2019، لنقوم في الأخير بإجراء تحليل بناءً على نتائج هذه النماذج القياسية .

(2-7) الخلاصة

يبحث هذا الفصل في مختلف الدراسات التي تناولت العلاقة فيما بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، بالدول العربية، حيث تم تقسيمه إلى دراسات سابقة باللغة العربية، ودراسات سابقة باللغة الأجنبية، وتم ترتيبها حسب التسلسل الزمني، وقسم تم عرض فيه ملخص لهذه الدراسات من خلال الجدول(2-1)، يبرز فيه هذه الدراسات والنماذج المستخدمة بها، وسنوات دراستها، ونتائجها، مع ايضاح ماتم الإسفاذة منه من هذه الدراسات السابقة، وما مييز الدراسة الحالية عن هذه الدراسات.

هذا مايساهم في إستنباط الفجوة البحثية، ووضع القواعد للإجابة على إشكالية الدراسة، وصياغة منهجية البحث المناسبة، والإجابة على الأسئلة الفرعية لإشكالية الدراسة من خلال ما ستناوله في الفصل الموالي من الجانب النظري للموضوع الدراسة.

الفصل الثالث

الإطار النظري

المبحث الأول : الإطار النظري للشمول المالي.

(3-1-1) المقدمة.

(3-1-2) التطور التاريخي للشمول المالي.

(3-1-3) تعريف الشمول المالي .

(3-1-4) أهمية الشمول المالي .

(3-1-5) أهداف الشمول المالي.

(3-1-6) مقومات تعزيز الشمول المالي.

(3-1-6-1) أبعاد الشمول المالي .

(3-1-6-2) مبادئ وسياسات الشمول المالي.

(3-1-6-2-1) مبادئ الشمول المالي.

(3-1-6-2-2) سياسات الشمول المالي.

(3-1-7) معوقات انتشار الشمول المالي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة.

(3-2-1) المقدمة.

(3-2-2) التطور التاريخي للتنمية المستدامة.

(3-2-3) تعريف التنمية المستدامة.

(3-2-4) خصائص التنمية المستدامة.

(3-2-5) أهداف التنمية المستدامة.

(3-2-6) مبادئ التنمية المستدامة.

(3-2-7) أبعاد التنمية المستدامة.

(3-2-8) مؤشرات التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: مساهمة الشمول المالي في التنمية المستدامة.

(3-3-1) المقدمة.

(3-3-2) الشمول المالي في الوطن العربي.

(3-3-3) دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة.

(3-3-4) دور الشمول المالي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

(3-3-4-1) الشمول المالي والتقليل من الفقر وعدم المساواة في الدخل.

(3-3-4-2) الشمول المالي يساعد على زيادة النمو الاقتصادي.

(3-3-4-3) الشمول المالي يساهم في توفير الادخار.

(3-3-5) الخلاصة.

الفصل الثالث

الإطار النظري

المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي

(3-1-1) المقدمة

يعد الشمول المالي حاليا من أهم الأدوات الرئيسية للنهوض باقتصاديات الدول، وتفعيل مؤسساتها، وتحسين مستوى معيشة أفراد مجتمعها، هذا ما يلزمنا بتوضيح معنى هذا المصطلح، من خلال التعريف بنشأته، وتوضيح معناه، وخصائصه، وأهدافه، وأهميته.

(3-1-2) التطور التاريخي للشمول المالي

الشمول المالي " FINACIAL INCLUSION " ناتج للتطورات الناشئة بأوروبا أولا، وانتقلت بعدها لمناطق أخرى من العالم خلال العقدين الماضيين، فقد بدأت البنوك في تلك البلدان بالابتعاد عن الأشكال التقليدية للإقراض والاستثمار، وأصبحت توفر مجموعة واسعة ومتعددة من الخدمات المالية والمصرفية.

فتوسع أنواع الخدمات المصرفية لا يؤدي فقط إلى عدم الاستقرار المالي، بل يؤدي لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل، وهذا من خلال الائتمان والسداد والتأمين بالإضافة للادخار الذي أصبح من ضروريات العصر الحالي.

في أوائل السبعينات تم ظهور تمويل المشاريع الصغيرة، والذي يعد أول نواة لمفهوم الشمول المالي، مع وجود فرق بين الشمول المالي المتضمن توفير أنواع مختلفة من الخدمات المالية والمصرفية ولأكبر شرائح ممكنة بالمجتمع مثل القروض والتحويل والتأمين ....إلخ، ومفهوم تمويل المشاريع الصغيرة من خلال منحها قروضا صغيرة ميسرة لأصحابها، ومع مرور الوقت تطور مفهوم التمويل الصغير ليصبح إئتمانات صغيرة، ثم مفهوم الشمول المالي الهادف لتوفير النظم المالية، هذا التكامل الذي يخدم ذوي الدخل المحدود. (وسام هشام، 2020، صفحة 10)

مصطلح الشمول المالي ظهر لأول مرة 1993 في دراسة "لشون وثرفت" عن الخدمات المالية في بريطانيا، وقد تناولت الدراسة انعكاس وأثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات البنكية، لتأتي فيما بعدها دراسات لتعالج الصعوبات التي يواجهها الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية(نوفل، 2018).

منذ 1999 تم استخدام مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع وبدقة فنية واحترافية، والذي عبر على مدى وصول الأفراد للخدمات المالية المتوفرة، والتفريق بين التخلي الاختياري عن طلب المنتجات والخدمات المالية سواء لعدم الحاجة لها، أو لأسباب أخرى، وبين عدم القدرة للوصول لهذه الخدمات، وهذا لأسباب عدة منها عدم القدرة على تقديم الضمان الكافي.

وفي عام 2008 كانت الأزمة المالية العالمية، والتي أثرت على الكثير من اقتصاديات العالم، حيث شُهد اهتمام دولي أكبر ومتزايد بالشمول المالي، متبلورا في سعي الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال سياسات تهدف لتعزيز وتسهيل وصول كافة عناصر المجتمع للخدمات المالية مع تمكينهم من استخدامها بشكل صحيح، مع تشجيع مقدمي هذه الخدمات المالية على توفيرها وتنويعها وابتكارها، وبأقل التكاليف.

اعتبر البنك الدولي الشمول المالي متمثلا في تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع لها ركيزة أساسية لمحاربة الحرمان، والفقر المدقع، وتعزيز الرخاء، و تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الأساسية في خطة التنمية الاقتصادية والمالية(Randa و Jennifer، 2017)، كما تم إنشاء مؤشر عالمي يعرف بمؤشر الاشتمال المالي العالي (findex global)لأكثر من 140 دولة حول العالم.

في سنة 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي برنامجا عالميا للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية بالتركيز على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، وقد توالت بعدها الخطط والبرامج في هذا السياق، وأطلقت العديد من المؤسسات العالمية، مثل مؤسسة التمويل لدولي(IFC) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(C-GAP)،برامج لتحقيق الشمول المالي. (محروس سعدوني، صفحة 12)

وتجدر الإشارة أنه من بين الدول السباقة في تطوير، وتنفيذ استراتجيات وطنية للشمول المالي في العالم كانت كل من بريطانيا وماليزيا. والعديد من الدول النامية والمتقدمة تسعى الآن لتطوير استراتجيات الشمول المالي، مع إصدار سياسات تتناسب والمخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، فتكون على أسس سد الفجوة الشمولية في التشريعات الحالية، مع نهج مبني على تشريعات شفافة وعادلة حماية لحقوق مستهلكي الخدمات المالية.

ويمكن تلخيص نشأة وتطور مصطلح الشمول المالي من خلال الجدول التالي :

الجدول (1.3): نشأة وتطور استخدام مصطلح الشمول المالي

السنة	أهم الملامح والسمات
1993	– ظهور مصطلح الشمول المالي لأول مرة في دراسة " ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية .
1999	– استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة.
2008	– ازدياد الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، حيث التزمت الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي ، من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح . – حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة بتكلفة منخفضة. – تبني مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية – اعتبار البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع الفئات إليها ركيزة أمن أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك – إنشاء مؤشر عالمي يعرف بالاشتمال المالي العالي (findex global)لأكثر من 140 دولة حول العالم. – تم إنشاء تحالف من أجل الشمول المالي (A F L)
2013	– إطلاق مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية ، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. – إطلاق العديد من المؤسسات العالية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(GAP– c) ومؤسسة التمويل الدولية (I F C) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

المصدر: من إعداد الطلبة.

(3-1-3) تعريف الشمول المالي:(Financial Inclusion)

الشمول المالي له مصطلحات عدة ومتنوعة، فيوجد أيضا مصطلح التعمق المالي، والاشتمال المالي، وتعدد المصطلحات لا يغير المعنى فالدلالة واحدة، التي تشير لتطور المؤسسات المصرفية والمالية وزيادة فاعلية السياسة النقدية وتنويع من الخدمات والمنتجات والأدوات بغرض جذب وإدخال أصحاب الدخول المحدودة في النظام المالي، إضافة لإتاحة هذه الخدمات لكل أفراد وفئات المجتمع بكل المناطق بطرق مباشرة أو غير مباشرة كالتعامل مثلا مع وكلاء.

كما أن الشمول المالي يعرّف بشكل مختلف سواء من قبل المؤسسات المالية المتنوعة أو الأكاديميين المتخصصين، فهو له تعاريف عدة نذكرمنها على سبيل المثال لا الحصر:

1. الشمول المالي هو توفير الخدمات المالية المستدامة والرشيدة للأفراد، أو توفير الخدمات المالية بجودة عالية مع الالتزام بحماية مستخدمي هذه الخدمات(Neha و Kumar ، 2013، الصفحات 155-166).

2. الشمول المالي عبارة عن توفير الخدمات المالية مثل حسابات التوفير، أو الحسابات الجارية، والتمويل والتأمين، وخدمات الدفع وابتكار خدمات مالية متنوعة وبأسعار تنافسية، وذلك لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته و أفراده، من خلال القنوات الرسمية.

كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بهدف إبعاد أو تفادي لجوء البعض للقنوات والوسائل غير الرسمية غير الخاضعة للرقابة والإشراف ذات الأسعار المرتفعة في أغلب الأحيان(صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 5).

3. الشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته، بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

4. يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام (www.albankaldawli.org ، 2020).

5. الشمول المالي إيجاد الفرد أو المؤسسة بالمجتمع منتجات، وخدمات مالية، ومصرفية لاستعمالها كخدمات الدفع والتحويل، والخدمات الائتمانية النقدية، والتعهدية، إضافة للخدمات المصرفية الإسلامية.

" فالشمول المالي بمفهومه الواسع هو العملية التي تضمن سهولة الوصول للنظام المالي الرسمي وتوافره واستخدامه لمختلف طبقات وفئات المجتمع".

(3-1-4) أهمية الشمول المالي

قد حظي الشمول المالي في الفترات الزمنية الأخيرة بأهمية متزايدة من قبل مختلف دول العالم خاصة في البلدان النامية بعد تداعيات الأزمة العالمية المالية2008، وما خلفته من انعكاسات وأثار اقتصادية، وسياسية، وبيئية، فمجموعة العشرين اعتمدت الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في جدول أعمال التنمية الاقتصادية والمالية، كما اعتمد العديد من البلدان خطوات واستراتيجيات فعالة لتحسين الوصول للتمويل أو الحصول على الخدمات المالية، بهدف تحسين النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والحرمان.

ويمكن إبراز بعض من أهمية الشمول المالي من خلال النقاط التالية: (وسام، 2020، صفحة 126)

1. الشمول المالي له دور في تعزيز مكانة الزبائن في الاندماج والمشاركة في بناء مجتمعاتهم، فتحسين استخدام الزبائن للخدمات المالية من شأنه تعزيز إمكانياتهم للبدء بأعمال تجارية خاصة، وتعزيز إدارة المخاطر المالية، وحتى الاستثمار في قطاعات متنوعة كالتعليم مثلا.

2. الشمول المالي متمم جد مهم في النظام المالي، فتوسيع وزيادة استخدام الخدمات المالية يتطلب طريقة مبتكرة لجذب مستخدمي التكنولوجيا وخاصة المالية منها بالاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية وخاصة فيما يتعلق بالمدفوعات، فله فائدة للمرسل والمستقبل والمؤسسات المالية، إضافة إلى السرعة والمرونة وانخفاض التكلفة، وإتمام هذه المدفوعات سوف يؤدي لمزيد من الفرص للزبائن للدخول في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

3. الشمول المالي له دور مهم في الحد من المستويات المعيشية المتدنية للزبائن وتعزيز النمو، من خلال تيسير الإقراض لذوي الدخل المنخفض، كما أن تطور القطاع المالي يمكن أصحاب الدخل المنخفض من توجيه مدخراتهم للقطاع الحكومي، وتجنيب استغلالهم من قبل التجار ومقرضي الأموال .

4. الشمول المالي يساهم في محاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فتدابير هذه الأخيرة ترتبط إيجابا وبعلاقة مباشرة مع الشمول المالي، فكلما كانت كفاءة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب كبيرة ذل على جذب المستبعدين ماليا سواء أشخاص أو شركات في التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية(BankWorld، 2017 – 2013).

5. الشمول المالي يعزز من جهود التنمية الاقتصادية، فهناك علاقة مباشرة بين الشمول المالي وإجمالي الناتج المحلي، وأيضا يقلل من تكاليف تقديم الخدمات العامة، والتي تكون أكثر كفاءة عند القيام بها، على سبيل المثال استعمال البطاقات، والتحويلات الإلكترونية، من شأنه التقليل في التكاليف التي تتحملها الحكومة وبشكل كبير مقابل وثائق المؤسسات المالية. (وسام، 2020، صفحة 127)

6. الشمول المالي له أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، متمثلا في دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة في المجتمع ككل بتوفير الخدمات المالية والمصرفية لمختلف الفئات والشركات، زيادة على هذا المساهمة في محاربة الفقر والحرمان، وتيسير المستوى المعيشي للأفراد بتوفير لهم رؤوس أموال وبتكاليف معقولة من خلال توسيع نطاق المستفيدين من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، وتقليل الاعتماد على العائلات والأصدقاء في توفيرها بمعنى تحقيق عدالة مصرفية كما أن الشمول المالي مشجع، ومساهم في الادخار و تعزيز الاستقلال المالي للأفراد ويحقق الاستقرار المالي والمصرفي من خلال استقرار الودائع المصرفية.

7. الشمول المالي يساعد العائلات على الادخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ أو النفقات المتكررة كالإيجار.

8. الخدمات المالية الرقمية تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تيسير جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب في أوقات الشدة.

9. الشمول المالي يسد الفجوة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة للتمكين الاقتصادي الذي يحسن الرفاهية الشاملة، هذا كله من شأنه أن يزيد في المكاسب والنمو (Nicolas , 2019, p. 9).

10. الشمول المالي يقلل من الفساد، فتحول المدفوعات للطريقة الرقمية يقلل من الفساد، وتحسين وتوفير شفافية أكبر في الخدمات والمعاملات المالية، من خلال آليات الرقابة، والإشراف، وتفعيل دور هيآت الاستعلام المالي.

(3-1-5) أهداف الشمول المالي

ترى معظم المؤسسات الدولية، والبنك الدولي، والمؤسسات الاستشارية لمساعدة الفقراء، أن قيام نظام مالي شامل يعتبر أسهل، وأنجع طريق للوصول إلى الفقراء، وذوي الدخل المحدود، والمنخفض للنهوض بهم وترقية وضعيتهم المالية والاجتماعية، فالشمول المالي يهدف عموما لتحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية لأكبر عدد من الشرائح أفرادا أو مؤسسات، وبالتالي عملاء جدد للنظام المالي ويمكن التركيز على الأهداف الأكثر شمولا للشمول المالي في (التوفير، المدفوعات، تحويل الأموال، الائتمان، التامين، الرواتب التقاعدية)، ويمكن سرد أهم أهداف الشمول المالي فيما يلي:

1. **تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** برهنت الدراسات وأثبت وجود علاقة متينة بين الشمول المالي والاستقرار والنمو الاقتصادي، فالشمول المالي يهدف لحصول مختلف شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية.
2. **تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية:** وهذا من خلال الاهتمام بتنويع المنتجات والخدمات وبجودتها لجذب أكبر للعملاء، وتقنين بعض القنوات غير الرسمية (مفتاح و مراد ، 2018، صفحة 48).
3. **عامل أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر، وعدم المساواة، إضافة لتوفير فرص عمل ودمج للاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي بإضفاء الصبغة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هذا ما يرفع معدلات النمو الاقتصادي.
4. **تنمية الجانب الإجتماعي:** وذلك بتمكين كافة فئات المجتمع من الوصول للخدمات والمنتجات المالية بشكل عادل وبتكاليف أقل (كمال الدين ، 2015، الصفحات 11-15).
5. **تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية:**ويكون بإعداد السياسات والتعليمات الخاصة بتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم (كمال الدين ، 2015).

(3-1-6) مقومات تعزيز الشمول المالي

إن أهمية وأهداف الشمول المالي قد ازدادت وازداد معها اهتمام الدول والمؤسسات على العمل لتحقيقه، والذي تجسد بالالتزام بتطبيق برامج وسياسات لتعزيز وتيسير وتمكين شرائح المجتمع المختلفة من الخدمات المالية والمصرفية والاستفادة الفعالة منها، ولتعزيز هذه المقومات لا بد من معرفة كل من أبعاد الشمول المالي، ومبادئه وسياساته.

(3-1-6-1) أبعاد الشمول المالي

إن قياس الشمول المالي كان بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية، وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها بواسطة العائلات منخفضة الدخل، والمشروعات الصغيرة المتوسطة، لكن توفر الخدمات المالية أو المصرفية لا يساوي بالضرورة الشمول المالي، فمن الأفراد من يستبعد من الخدمات المالية إما لأسباب دينية أو ثقافية، على الرغم من توفر هذه الخدمات(Mirakhor و Iqba، 2012).

تحالف الشمول المالي Alliance of Financial Inclusion (AFI) أعد رابطة العمل لبيانات الشمول المالي Financial Inclusion Data Working Group (FIDWG)، هذه الأخيرة قامت بمبادرة لوضع مجموعة أبعاد لقياس الشمول المالي، فقد ركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسين : إمكانية الوصول للخدمات المالية ، واستخدام الخدمات المالية .

من جهة أخرى الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي Financial InclusionGlobal Partnership (GPFI)، أيقنت أنه من العناصر الأساسية للتمكن من مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الشمول المالي ما أدى لزيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات المهتمة به.

وقد اتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) وقادة مجموعة العشرين (G20)، في مؤتمر لوس كابوس عام 2012، على توصية تشمل ثلاث أبعاد رئيسة للشمول المالي، وهي:

1. سهولة الوصول إلى الخدمات المالية(Malysia: AFI , 2013).
2. الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل المواطنين.
3. تعزيز جودة الخدمات المالية.

أولا/ سهولة الوصول للخدمات المالية (Malysia: AFI , 2013)

أو الحصول على الخدمات المالية، ويشير إلى الاستطاعة أو المقدرة على استخدام الخدمات المالية من قبل المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد، وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستعمال حساب مصرفي، كتكلفة القرب والبعد من نقاط الخدمات المصرفية، فيمكن الحصول على بيانات متعلقة بإمكانية الوصول للخدمات المالية من معلومات من المؤسسات المالية.

وبعض مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية متمثلة فيما يلي:

1. عدد نقاط الوصول لكل 10000من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة.
2. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع، ومدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمات حسابات النقود الإلكترونية .
3. النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

ثانيا: الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل المواطنيين

يشير هذا البعد إلى الاستخدام الفعلي للخدمات والمنتجات المالية، وإلى مدى استعمال العملاء واستخدامهم لتلك الخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المالي والمصرفي، فمثلا الحملات الهادفة لزيادة عدد الحسابات يمكن أن تفشل إن لم تستخدم إطلاقا أو استخدمت بصفة ضئيلة، وتحديد مدى استخدامها، فهو يتطلب جمعا للبيانات بانتظام وتواتر، واستخدامها خلال فترة زمنية محددة ومعينة، ويمكن تحديد بعض من مؤشرات بعد استخدام الخدمة المالية فيما يلي:

1. نسبة البالغين المالكين نوعا واحدا على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
2. عدد معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول .
3. نسبة الزبائن البالغين المستخدمين لحساب مصرفي بشكل دائم ومستمر.
4. نسبة الزبائن البالغين المحتفظين بحساب مصرفي خلال سنة سابقة.
5. عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب إيداع.

ثالثا/جودة الخدمات المالية

إن وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة يعد تحديا في حد ذاته، فخلال 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي لجدول أعمال الدول النامية، فقد كان لابد من تحسين الوصول للخدمات المالية، فعدم الوصول للخدمات المالية مشكلة، وتختلف من بلد لأخر وبنوع الخدمات المالية، إن جودة الشمول المالي بعد غير واضح، وغير مباشر، فيوجد العديد من العوامل المؤثرة على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، خدمات حماية المستهلك، الكفالات المالية، شفافية المنافسة في السوق إضافة لعوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة للخدمات المالية متمثلة فيما يلي:

- ✓ **القدرة على تحمل التكاليف:** مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي، وخاصة لذوي الدخل المنخفض .

وذلك من خلال:

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان .
- نسبة العملاء الذين أفادوا أن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن (قاسي و مزيان، 2022).

- ✓ **الشفافية:**

وتقاس بنسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية بداية من انعقاد القرض المالي، إضافة لوجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية، ويشير إلى حصول جميع

العملاء على المعلومات الخاصة بالخدمات المالية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة بشأن استخدام هذه الخدمات المالية (شادي إبراهيم ، 2022).

- ✓ **الراحة والسهولة:** ويرمز أو يشير إلى رأي ووجهة نظر العملاء في مدى سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.
- ✓ **حماية المستهلك:** يعبر عن القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلكين وحمايتهم، ومنع طرق الاحتيال والممارسات والمزايا غير العادلة خاصة من قبل الشركات .
- ✓ **التثقيف المالي:** يعبر ويقيس ويشير للمعارف الأساسية المالية، وقدرة المستهلكين على التخطيط وموزانة دخلهم.
- ✓ **المديونية أو السلوك المالي:** وهي دلالة وسمة هامة للعميل في النظام المالي، فهي تشير إلى تأخر المقترضين عن السداد خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ **العوائق الائتمانية :** وتشير إلى قدرة العملاء على المفاضلة في اختيار الخدمات والمنتجات المالية .

وسنقوم بتخليص هذه الأبعاد الثلاث في الجدول التالي:

جدول (3-2): أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

أبعاد الشمول المالي الرئيسية	مؤشرات قياس الشمول المالي الفرعية
1/الحصول على الخدمات المالية: **الإشارة للقدرة على استخدام الخدمات المالية الرسمية بيسر وتكفلة ملائمة**	•عدد نقاط الوصول لكل 10000 بالغ على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة. •عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000كلم مربع . •عدد بطاقات السحب لكل 1000من البالغين. •حسابات النقود الإلكترونية. •مدى الاتصال والترابط بين نقاط تقديم الخدمة . •عدد منافذ وكيل شبكات المحمول لكل 100000بالغ. •فروع البنوك التجارية لكل 100000بالغ. •النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى هاتف أو جهاز محمول أو الانترنيت بالبيت. •نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المستعملة لوسيلة تحويل المدفوعات إلكترونيا عند نقاط البيع.
2/استخدام الخدمات المالية **تشير لمدى استعمال العملاء للخدمات المالية المصرفية.**	• نسبة البالغين الذين يملكون على الأقل نوع واحد كحساب وديعة أو إئتمان منتظمين. • عدد حملة وثائق التأمين لكل 1000بالغ. •عدد معاملات الدفع الرقمية(الهاتف، البطاقة المصرفية...إلخ) • نسبة البالغين الذين يستخدمون حسابا بنكيا بشكل دائم ومستمر. • نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال عام ماضي. • نسبة البالغين المستقبلين لتحويلات مالية محلية ودولية. • نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي لها حسابات بنكية أو ودائع. • نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها قروض قائمة وأيضا التي تستقبل أو ترسل المدفوعات الرقمية عبر الحسابات المصرفية
3/جودة الخدمات المالية **وتشير لمدى نوعية الخدمات المالية**	❖**القدرة على تحمل التكاليف:** يشير إلى تكلفة الاحتفاظ بحساب بنكي خاصة لذوي الدخل المنخفضة ويقاس ب: •متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب بنكي مبني على الحد الأدنى للأجور. •متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي. •متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.

	•نسبة إفادة العملاء أن الرسوم غالية التكلفة. ❖ **الشفافية:** وتعني حصول العملاء على معلومات المتعلقة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة لاستخدامها وتقاس ب: •نسبة إفادة العملاء عن تلقيهم معلومات واضحة وشاملة حول الخدمات المالية •وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. ❖ **الراحة والسهولة:** تبين وجهة نظر العملاء في يسر وليونة الوصول والطمأنينة في إستخدام الخدمات المالية، وتقاس ب: •متوسط الوقت المستهلك من قبل العملاء في الإنتظار من قبل العملاء للإنتظار في فروع المؤسسات المالية. •متوسط الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت المقضي في الإنتظار بفروع المؤسسات المالية. ❖ **حماية المستهلك:** متمثل في القوانين المصممة لضمان حقوق المستهلكين وحمايتهم، وتوفير العدالة ومحاربة الاحتيال ويقاس ب: •مدى إمكانية الرجوع للعدالة في حل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية خلال 60 يوم •مدى توفر قوانين ولوائح للشكاوي وللتعامل بين المستخدمين والمؤسسات المالية. • نسبة العملاء الممتلكين لودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع. ❖ **التثقيف المالي:** يشير للمعارف الرئيسية المالية واستطاعة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم ويقاس ب: • نسبة البالغين العارفين بالمصطلحات المالية الرئيسية. • نسبة البالغين الذين لا يستطعمون إعداد ميزانية خاصة بهم لكل شهر. ❖ **السلوك المالي:** يعبر عن تأخر المقترضين عن فترة السداد المحددة ويقاس ب • نسبة المقترضون المتأخرون أكثر من 30 يوم عن مدة السداد. • طرق العملاء في حل ومواجهة الأزمات المالية(بيع أصول،قروض بنكية..إلخ) ❖ **العوائق البنكية:** وتعني المفاضلة بين الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات ويقاس ب: • نسبة الشركات المتوسطة و الصغيرة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي. • مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول الأسواق. • نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية(3فروع مالية رسمية على الأقل)

المصدر: من إعداد الطلبة

(3-1-6-2) مبادئ و سياسات الشمول المالي

إن تحسين طرق وصول ذوي الدخل المحدود على الخدمات المالية يكون من خلال السياسات الداعمة للشمول المالي، والقائم أصلا على الإبداع والابتكار، وأيضا على الانتشار الآمن والسليم للبرامج الجديدة، فهذه البيئة ستعمل على تحديد مدى سرعة وإمكانية سد الفجوة في توفير الخدمات المالية للفئات المحرومة من الخدمات المالية، ومبادئ الشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار، نتجت عن خبرات وتجارب ودراسات من قبل متخذي القرارات و المسؤولين عن سياسات المؤسسات المالية والمصرفية في كافة أنحاء العالم، بما فيها القائمين على السياسات المالية والمصرفية في الدول النامية، ومن أهم مبادئ القائم على أساسها الشمول المالي ما يلي:

(3-1-6-2-1) مبادئ الشمول المالي

التمكين ، القيادة، التطوير، التعاون ، الحماية، التنوع ،التناسب، المعرفة.

1/التمكين:

والمقصود به العمل والسعي لمحو الأمية المالية للزبائن، ليتمكنوا من الاستفادة المثلى من الخدمات المصرفية والمالية، لذا وجب تنمية قدراتهم وثقافتهم المالية وهذا يكون من خلال:

أ. الثقافة المالية: وهي المقدرة على فهم ومعرفة المعلومات الضرورية عن المنتجات والخدمات المالية والمصرفية.

ب. سبل وطرق معالجة الشكاوي: والمقصود بها المقدرة على حل النزاعات ومعالجة شكاوي العملاء.

ت. الإمكانيات المالية: بما يسهل ويمكن العملاء من هذه الخدمات المالية واتخاذ القرارات المناسبة. (وسام، 2020، الصفحات 23-24)

2/القيادة: وتشمل التزام حكومي في المساعدة في التخفيض من العملاء الذين في مستوى تحت خط الفقر(فلاق و وأخرين، 2029، صفحة 11).

3/ التطوير: ويشمل تشجيع التطوير التكنولوجي والآليات المؤسسية كأداة لتوسيع الوصول للنظام المالي فقد أظهرت التجارب أن أساس التنمية هو التكنولوجيا المنظمة والمرتبة لعمل المؤسسات المالية الجديدة كما يمكن للتكنولوجيا أن تبني هوية مالية للعملاء الجدد من خلال تحويل معاملاتهم الخاصة إلى أصول (مدخرات) والممكن استخدامها للحصول على خدمات مالية. (وسام، 2020، صفحة 24)

4/التعاون: يعني تهيئة بيئة مؤسسية تكون فيها سبل المسائلة والتنسيق والمحاسبة الحكومية واضحة، مع العمل على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية.

5/الحماية: بمعنى وجود طرق شاملة لحماية العملاء في إطار القوانين المصرح بها من الحكومة ومقدمي الخدمات المالية والمصرفية ومستخدميها، بحيث تكون إجراءات الحماية مبنية على توجهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء وهذا يكون ب (نبيل ، 2019، صفحة 164) :

- التثقيف و الوعي المالي.
-الشفافية والإفصاح.
- حماية أصول العملاء من الاحتيال وسوء المعاملة.
- توفير آلية لمعالجة الشكاوي والنزاعات الخاصة بمستهلكي الخدامات والمنتجات المالية.
-تحديد الجهة المشرفة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية (نبيل ، 2019، صفحة 165) .

6/التنوع: الهدف منه تطبيق نهج السياسة العامة المشجع على المنافسة والمحفز أيضا لتوفير وصول مستدام للخدمات المالية واستخدامها بشكل واسع وأسعار معقولة (مثل خدمات الإيداع والتأمين والقروض) . (وسام هشام ، إستراتجية الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، سنة 2020، صفحة 25)

7/التناسب: والمقصود به وضع هيكل لسياسة الجوانب التنظيمية المناسبة لمخاطر وفوائد المنتجات والخدمات المالية المبتكرة، والمرتكز على فهم وغلق الفجوات والقيود باللوائح الحالية، مع شرط هدف السياسات التنظيمية يكون الإبتكار المناسب لا الأفكار غير المشجعة ، وهذا ما يجعل مبدأ التناسب له أهمية كبيرة في توسيع الشمول المالي.

8/المعرفة: وهي النهج والسبيل المقبول من طرف الجهة الرقابية ومنتج الخدمة وعلى أساسها ظهرت البيانات التي يثق بها صانعو السياسات والجهات الرقابية لتقييم الأداء للشمول المالي، بمعنى البيانات المتوفرة كافية ودقيقة، لأجل وضع سياسة مالية ومصرفية تستند لأدلة وأدوات بهدف قياس التقدم المحقق في الشمول المالي .

وهناك من يضيف الإبتكار أو التجديد

9/ الإبتكار:

فمن الضروري تعزيز الابتكارات التكنولوجية باعتبارها أهم أداة لتوسيع وتيسير الوصول للخدمات المصرفية، زيادة على ذلك تحديد نقاط الضعف في البنية الأساسية للنظام المالي، ما يساهم في الانتشار السريع للخدمات المالية ووصولها للفئات المستبعدة والمحرومة بالمناطق النائية والريفية، مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة تقديم وإيصال هذه الخدمات والمنتجات، وأيضا مراعاة هدف تلبية متطلبات وحاجيات هذه الفئات (نبيل ، 2019، صفحة 164) .

ويمكن توضيح هذه المبادئ في الشكل التالي:

الشكل (3-1) :مبادئ الشمول المالي

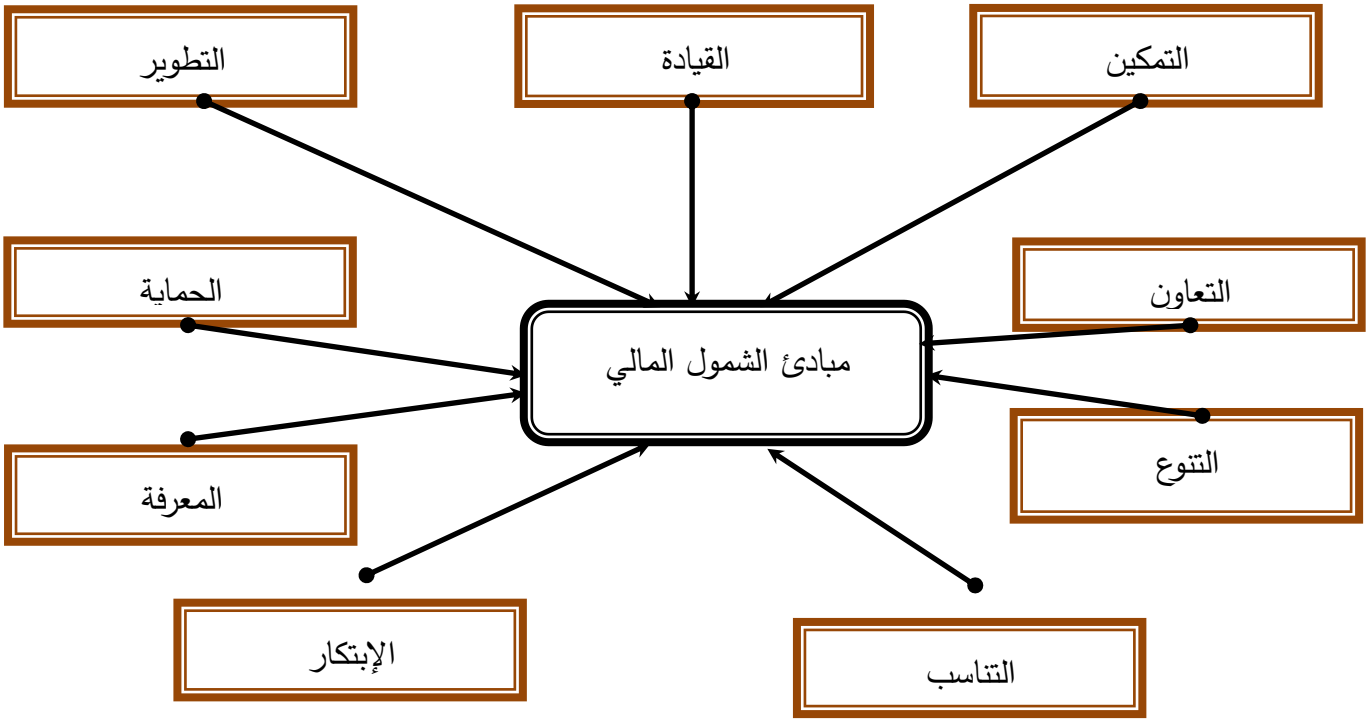

المصدر: من إعداد الطلبة.

(3-1-6-2-2) سياسات الشمول المالي

ويمكن أن نقول عنها أيضا ركائز بما أنها تساهم في تعزيز تعميم وانتشار الشمول المالي، حيث قامت الشركة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 سياسة لتعزيز الشمول المالي من خلال وعبر 10 دول حيث وجدت هذه الشركة ستة (06) سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة 04 والمتمثلة في " الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات، إصلاح البنوك الحكومية " قد تحسن وصول فئة المحرومين والفقراء للخدمات المالية، زد على هذه الأربعة، حلين آخرين هما " حماية المستهلك، وسياسة الهوية المالية، " والتي لها دور جد مهم في تمكين الشمول المالي.

وسنشرح بشكل مختصر بعض من سياسات الشمول المالي، والتي يمكن تقسيمها إلى قناتين:

1/ قنوات تحسين وصول الفقراء للخدمات المالية.

2/ قنوات تمكين الشمول المالي.

1/ قنوات تحسين وصول الفقراء للخدمات المالية

والمتمثلة فيما يلي:

أ.الوكيل البنكي: بمعنى تعاقد البنوك مع نقاط للبيع بالتجزئة غير مصرفية كوكلاء للخدمات المالية وقد حققت نجاحا كبيرا في تحسين عجلة ووتيرة الشمول المالي، ومثل هذه الحلول مساعدة لفروع البنوك فهي لا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت لوكلاء بنوك فقط، بل وكلاء للشمول المالي (صورية و سعيد ، 2018، صفحة 111).

ب.الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول: توسع استخدام الهواتف النقالة والمحمولة الذكية ساهم في فتح قنوات أخرى لإيصال الخدمات المالية والمصرفية للمستضعفين ماليا، والتطور في هذا المجال قلل وبشكل جد كبير من تكلفة المعاملات، إضافة إلى السهولة في التحويلات المالية، وأيضا جذب عملاء جدد من غير المتعاملين سابقا مع البنوك (أسماء و واخرين ، 2021، صفحة 76).

ت.تنويع مقدمي الخدمات: فصناع القرار يعتمدون على استراتجيات مختلفة لإدارة مخاطر الخدمات التأمينية والإيداعية، والتي تسمى باستراتجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر والتي تشمل تراخيص مخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات للمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية(صورية و سعيد ، 2018، صفحة 112).

ث.إصلاح البنوك الحكومية: البنوك الحكومية لها دور رئيسي وهام في القطاع المصرفي، وأيضا تساهم في تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، فهي المؤسسات الوحيدة بالمناطق الريفية بفروعها كما أن البنوك العمومية لها دور كبير في تشجيع الادخار والائتمان في المجالات ذات الأهمية التجارية الضعيفة والقليلة، مثل: الزراعة، والإسكان، وفي بعض البرامج الاجتماعية.

2/ قنوات تمكين الشمول المالي

والمتمثلة فيما يلي:

ج.حماية المستهلك: اختلاف المعلومات وتباينها بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع العملاء في وضع سلبي، و يتفاقم ويتعاظم هذا التباين عند قلة الخبرة أو الثقافة المالية لدى العملاء مقارنة بتطور أو تعقد الخدمات المالية، فالشمول المالي يحمل معه أثارا سلبية منها زيادة عدد العملاء قليلي الخبرة أو الضعفاء أو ناقصي ثقافة مالية، فالكثير من المؤسسات المالية تتأكد من تلقي العملاء للخدمات المالية بشكل جيد، لكن هل تم الاستخدام الجيد لهذه الخدمات وللمعلومات لزيادة أرباح العملاء، بمعنى هل تم التأكد من الاستخدام الأمثل لهذه الخدمات من طرف هذه المؤسسات لصالح العملاء.

ح.سياسة الهوية المالية: في بعض البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية بشكل عنصري أو طبقي فيتم حرمان العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان، وفوق كل هذا بعض العملاء لا يملكون الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب، صناع القرار بدأوا بمعالجة هاته العوائق

من خلال تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض، وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية لأصول مالية، والممكن استخدامها في الحصول على خدمات مصرفية ائتمانية أخرى (صورية و سعيد ، 2018، صفحة 113).

ويمكن توضيح وتبسيط سياسات الشمول المالي من خلال الشكل التالي :

الشكل (3-2) : سياسات الشمول المالي

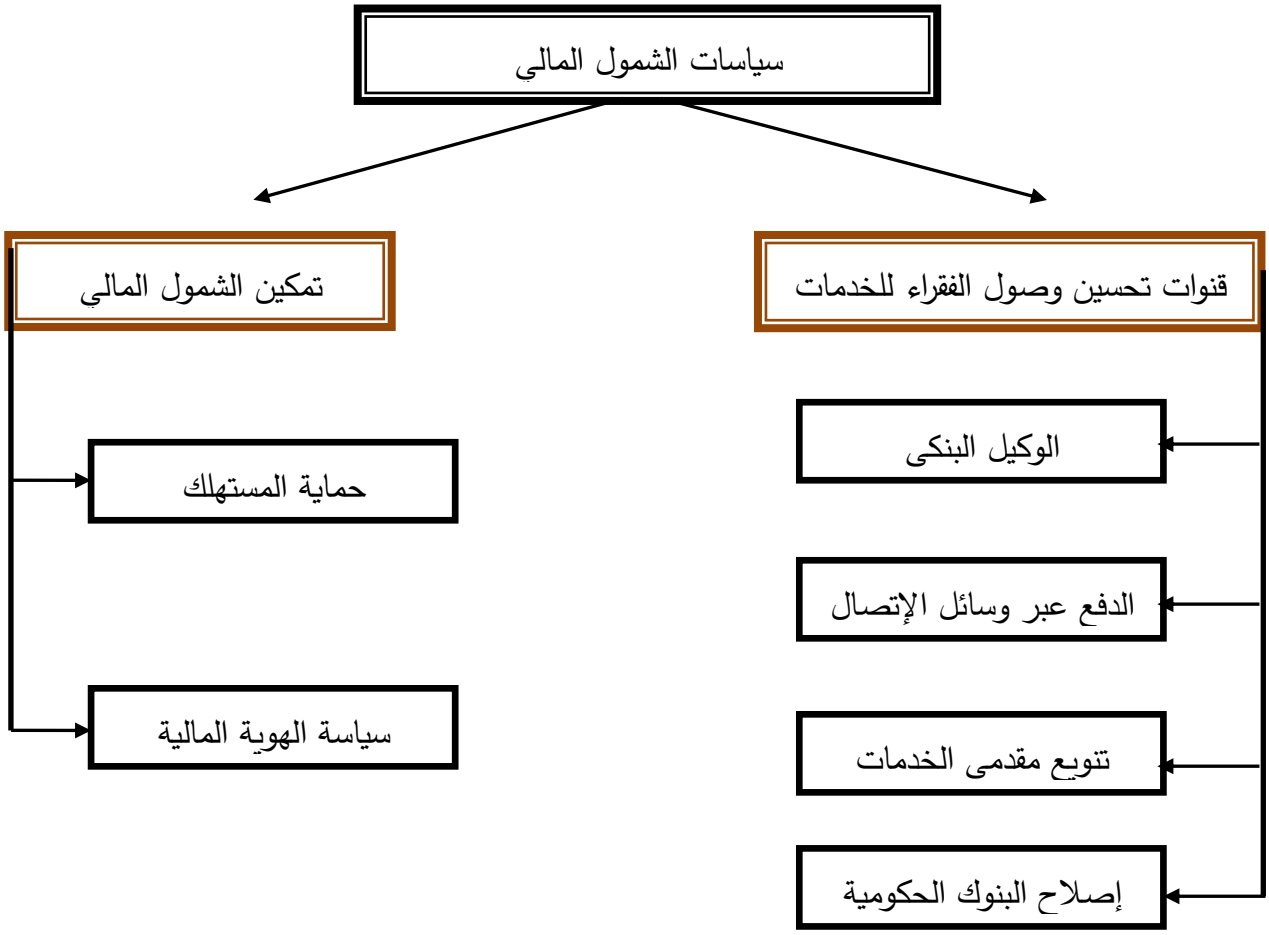

المصدر: من إعداد الطلبة.

(3-1-7) معوقات انتشار الشمول المالي

بالرغم من دعم المؤسسات الدولية مثل مجموعة العشرين ومجموعة البنك الدولي لانتشار الشمول المالي، ووضع لمعظم دول العالم لاستراتجيات لانتشاره، فتبقى تحديات ومعوقات تقف وتحول دون انتشار الشمول المالي على المستوى المطلوب، وهذه المعوقات والتحديات تتباين وتختلف حسب خصائص كل دولة، وقد تم تقسيمها عموما إلى تحديات على جانب العرض وأخرى على جانب الطلب. (محروس سعدوني)

1/ تحديات جانب العرض: (نهى ، أفريل 2021، صفحة 248)

أ/عدد مقدمي الخدمات المالية: حيث يقل عدد مقدمي الخدمات المالية في المناطق البعيدة عن المدن والأماكن والمناطق النائية والريفية.

ب/توافر البنية التحتية والتكنولوجية: حيث يساهم توافرها في توفير الخدمات، زيادة على توفير بدائل مناسبة في المناطق الصحراوية والريفية.

ت/ مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية: ففي القطاع الخاص تكون هناك مرونة أكثر في تقديم الخدمات المالية، مع شرط وضع قواعد التعامل من قبل الجهات الرقابية.

د/**مدى فهم وإدراك مقدمي الخدمات المالية لأهمية الشمول المالي:** والذي يعد أحد أبرز وأهم التحديات لانتشار الشمول المالي، زيادة لفهم الخدمات المالية ذاتها، وقدرتهم الشخصية لنقل تلك المعرفة للعملاء خاصة بالمناطق الريفية.

2/ تحديات جانب الطلب: (نهى ، أفريل 2021، صفحة 249)

أ/محو الأمية المالية: وهو من أهم التحديات الرئيسية والأساسية خاصة بين سكان المناطق الريفية إضافة لمدى معرفة السكان للقراءة والكتابة.

ب/معدل التضخم: والذي يمثل عدم قدرة السكان على الادخار في حالات تحقيق الاقتصاد لرقم مزدوج من التضخم، مع ما يصاحب ذلك من آثار على معدل الفائدة الحقيقية والخسارة المستمرة في قيمة النقود والمدخرين المحتملين تجعلهم أسعار الفائدة الحقيقية يبحثون عن طرق أخرى غير المصرفية لتحقيق المنفعة.

ج/معدل الفقر في المجتمع: فهناك علاقة عكسية بين زيادة معدلات الفقر، ومدى انتشار الشمول المالي ففي المجتمعات الأكثر احتياجا يعمل الأفراد أكثر من أجل توفير المتطلبات الأساسية.

د/وجود نظام أجور غير تنافسي: تصنف طبقة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع الخاص، والقطاع غير الرسمي، في الدول النامية في مستويات أجور منخفضة ومتدنية، ما يجعلهم في الفئات المستبعدة ماليا. (نهى ، أفريل 2021، صفحة 250)

هـ/توافر المستندات الثبوتية: العديد من الأفراد بالمناطق غير الحضرية يعانون من عدم توافر مستندات تحقيق الشخصية، وأيضا عدم توافر المستندات المطلوبة الأخرى مثل وصل توصيل المرافق للمسكن.

و/**لأسباب عقائدية:** حيث يمتنع بعض المنتمين لبعض العقائد والديانات من استخدام الخدمات المالية نظرا لحرمتها بالنسبة لهم. (نهى ، أفريل 2021، صفحة 250)

المبحث الثاني : الإطار النظري للتنمية المستدامة

(3-2-1) المقدمة

أدى النمو السريع والمتفاوت للتقدم التكنولوجي، ومانتج عنه من تطور غير مضبوط إلى نمو مجموعة من المشاكل البيئية، حيث أصبح التدهور البيئي مثل التصحر حقيقة مؤلمة متأصلة في الحياة الحديثة ومما لاشك فيه أن هذه المشاكل ناتجة عن سوء تعامل البشر مع البيئة، لذلك أصبح الاهتمام بالبيئة قضية دولية بسبب المخاطر المتزايدة لهذه المشاكل من ناحية، ومن ناحية أخرى تناقص نسبة الموارد على الأرض و ضعف القدرة على التجديد الذاتي، هذا ما أدى إلى الحاجة الملحة لترشيد التفاعل البشري مع البيئة من خلال مايسمى بالتنمية المستدامة.

(3-2-2) التطور التاريخي للتنمية المستدامة

لقد فرض مفهوم التنمية المستدامة نفسه، خاصة مع تفاقم المشاكل البيئية واستغلال الإنسان المفرط لعناصر بيئته، وما قد يترتب على ذلك من حرمان الأجيال القادمة من الكثير من الموارد الطبيعية أو تلوثها وفقدانها لخصائصها والكثير من عناصرها (العزاوي، 2016، صفحة 59)، فمصطلح التنمية المستدامة مر بعدة مراحل تاريخية . وقد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت لظهور مفهوم التنمية المستدامة، ومن أهم هذه المحطات والتواريخ:

- 1950: نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة l'Union internationale pour la conservation de la nature، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، ويهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد اعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت (بايزيد، 2022، صفحة 272).

- 1968 إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل من الأفراد لكنهم يشغلون مناصب مرموقة في دولهم، حيث كان الهدف من إنشاء هذا النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية (سردار، 2015، صفحة 15).

- في سنة 1972 نشر نادي روما تقرير مفصلا حول تطور المجتمع البشري، وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، ولعل من أهم نتائجه أنه سيحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها، كما تم في نفس السنة انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، حيث عرضت مجموعة من القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، حيث طالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة و تفادي

التعدي عليها وبالتالي ضرورة تفادي الفجوة مابين الدول الفقيرة والدول الغنية. (عماري، 2008، صفحة 02).

– 1980 الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) أصدر تقريرا تحت عنوان الاستراتيجية الدولية للبقاء الذي شهد ظهور مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة (سردار، 2015، صفحة 15).

– في سنة 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان " مستقبلنا المشترك " أو ما يعرف بتقرير بورتلاند حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتمت بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ودون ضرر بيئي. (عماري، 2008، صفحة 02).

– في سنة 1992 انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية، وضع هذا المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا، وقد خرج المؤتمر إلى نتائج أهمها: (محصول، 2013 /2014، صفحة 60)

* وضع معاهدات بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي.

* إعلان ميثاق الأرض يحدد، ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها، ومع البيئة وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار.

ويعتبر جدول أعمال القرن 21 (أجندة 21) من أهم نتائج قمة الأرض لأنها تحدد خطة لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين، من خلال التطرق إلى مختلف الآليات التي تسمح بتحقيقها مثل:

*وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياستها الإنمائية.

* بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

– في سنة 1997 إقرار برتوكول كيوتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة بالإضافة إلى زيادة المصبات المتاحة، والتي تعمل على امتصاص الغازات الدفيئة.

ومن جانب آخر انعقد في أفريل 2002 مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة، وهذا من خلال:

* تقويم التقدم المحرز في جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992.

* استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.

* اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها و الترتيبات المؤسسية و المالية اللازمة لتنفيذها.

* تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية و الإقليمية و الدولية. (عماري، 2008)

– في جوان 2012 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حيث ركز على موضوع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، وقد تضمنت الوثيقة الختامية للمؤتمر رؤية مشتركة تشير إلى أن الاقتصاد الأخضر لا يعتبر بديلا للتنمية المستدامة بل أداة أساسية لتسيير تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف الفقر من خلال سياسات تراعي الأوضاع الوطنية وتحترم سيادة كل دولة على مواردها الطبيعية. (بايزيد، 2022، الصفحات 273-274)

الجدول(3.3): تطور مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية – النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية منتصف ستينات القرن العشرين	– اهتمام كبير ورئس بالجوانب الاقتصادية وضعيف بالجوانب الاجتماعية – إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان)
2	التنمية – النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينات منتصف السبعينات القرن العشرين	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية ومتوسط بالجوانب الاجتماعية وضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (نفترض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية تنمية من أجل الإنسان الإنسان وسيلة التنمية (تنمية الإنسان)
3	التنمية الشاملة – الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه	النصف الأول من ثمانينات القرن العشرين	– اهتمام كبير بكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (نفترض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية تنمية من أجل الإنسان الإنسان صانع التنمية (تنمية بواسطة الإنسان)
4	التنمية المستدامة –الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	اهتما كبير بكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والروحية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (نفترض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية تنمية من أجل الإنسان الإنسان وسيلة التنمية الإنسان صانع التنمية تنمية بواسطة الإنسان

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها دار صفاء عمان الأردن2006، ص34.

شكل (3.3) يوضح التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

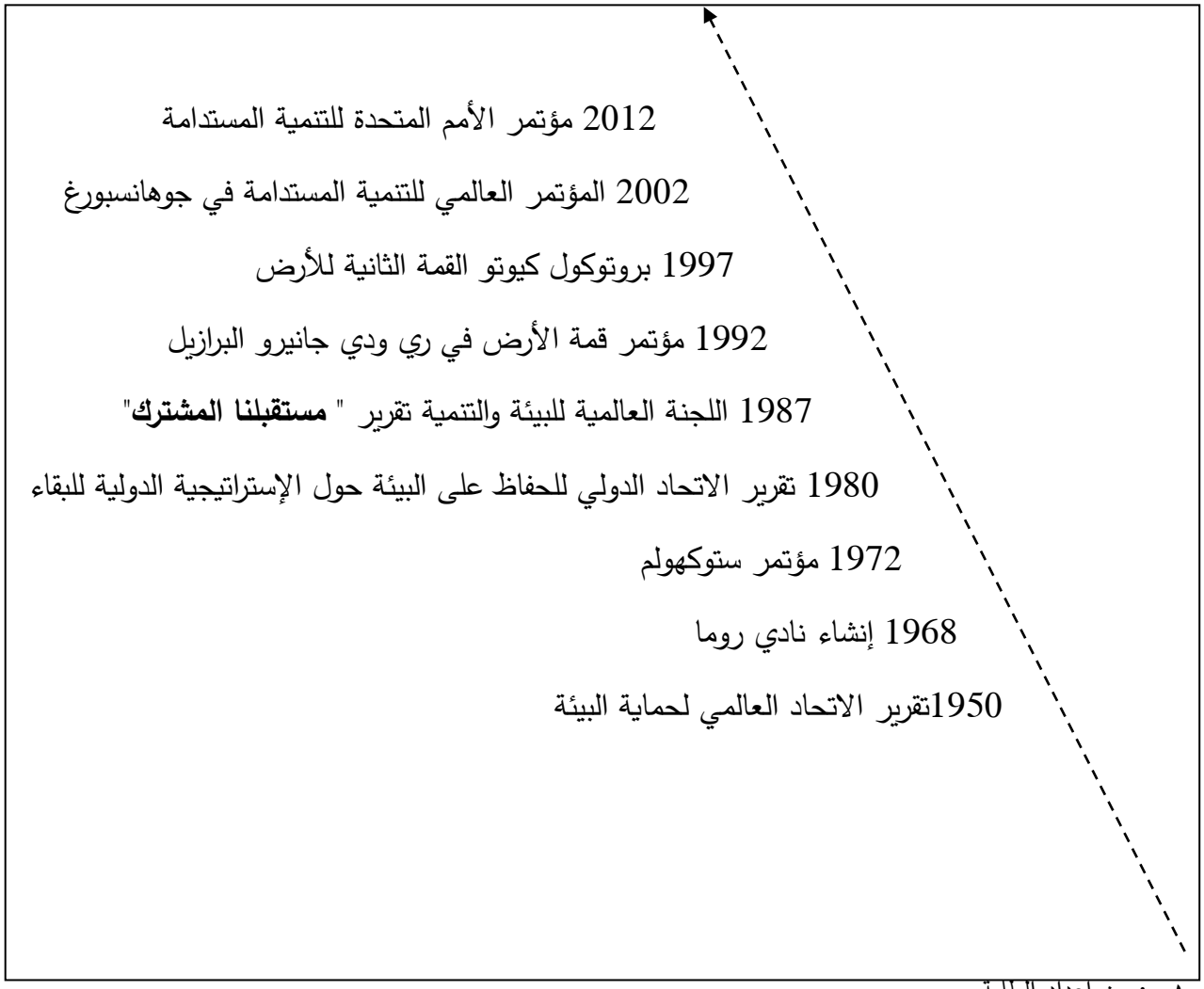

المصدر : من إعداد الطلبة

(3-2-3) تعريف التنمية المستدامة

عرف مصطلح التنمية المستدامة مفاهيما عديدة منذ ظهوره، وذلك في محاولة لاستكشاف العلاقة بين التنمية والبيئة، وقد عرفت التنمية المستدامة في التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، والذي جاء تحت عنوان "**مستقبلنا المشترك** "، حيث جاء في هذا التقرير أن التنمية المستدامة هي " تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها ". (محصول، 2013 /2014، صفحة 61).

1. التنمية المستدامة حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة هي "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار و إرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة

من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (فراحتية، 2018، صفحة 279)

2. التنمية المستدامة حسب البنك الدولي هي " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".

3. التنمية المستدامة حسب ماهر أبو المعاطي " هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية، وتمكين وتنمية الموارد البشرية، وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس المشاركة المجتمعية و الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات". (مدحت، 2017، صفحة 81).

ويمكن القول أن مفهوم الاستدامة يتغير وفقاً لمفاهيم استخدامه وليس له معنى أو تعريف واحد ولكي نبني أفكاراً واضحة عن هذا المفهوم لابد من مناقشته بشكل تفصيلي، وتوضيح الفكرة الأساسية له من خلال تحديد بعض المؤشرات التي تدل عن الحالة المستدامة، والتي استندت إلى بعض التعاريف المقدمة من باحثين ومراكز بحثية في هذا المجال ومنها:

- هي تلك الحالة التي لا تنخفض فيها المنافع بمرور الزمن.
- إدارة الموارد بشكل يديم ويحافظ ويضمن فرص الإنتاج بالمستقبل.
- هي تلك الحالة التي لا يكون فيها انخفاضاً وتدهوراً بمرور الزمن لرأس المال الطبيعي.
- الحالة التي يكون فيها إدارة الموارد بشكل يحافظ ويضمن على عطاء مستمر لهذه الموارد وخدماتها
- الحالة المستدامة وعلى اقل تقدير هي تلك الحالة التي تلبي شروط النظام البيئي للمستقبل.

يستنتج من ذلك أن التنمية المستدامة تركز على المواءمة بين التوازنات السكانية والبيئية والطبيعية، لذا يعرفها البعض "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، والسبب لأن السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص"، لذا فالهدف هو الوصول إلى ثبات معدل نمو السكان على مستوى العالم لمنع استنزاف الموارد الطبيعية وهدر الطاقات وتلوث البيئة.

فيما قدم البعض مفهوما آخر للتنمية المستدامة لم يختلف كثيراً عن المفاهيم السابقة، والذي يقصد به "هي التنمية التي تقوم بتلبية متطلبات الوقت الحاضر دون الإضرار بالمحيط الطبيعي من أجل عدم الإخلال بقدرة الأجيال القادمة بعدم تلبية حاجاتها".

وانطلاقاً مما سبق فيمكن القول إن **التنمية المستدامة:**" هي تنمية معتمدة على الدمج بين التنمية الاقتصادية و الشؤون الاجتماعية مع مراعاة حماية البيئة المحيطة، بالإضافة إلى معالجة جدية لاحتياجات المجتمع بالوقت الحاضر دون المساس برفاهية وجودة الحياة للأجيال القادمة".

أو" التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تسعى لتلبية حاجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بحق الأجيال المستقبلية في تحقيق أهدافها مع المحافظة على البيئة".

(3-2-4) خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي: (مدحت، 2017، الصفحات 83-84)

1. تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية، وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها، واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية، حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان، لذا فإن العمل على تمكين البشر وتعليمهم من أولوياتها.
2. تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يساهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.
3. تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع، وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي، والاقتصادي، والاجتماعي، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
4. تعتبر البعد الزمني بعدا أساسيا حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاة حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي.
5. تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية، بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
6. تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها.
7. هي تنمية تعمل على نشر القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

ويمكن تلخيص مجمل خصائص التنمية المستدامة في ثلاث نقاط رئيسية متمثلة فيما يلي: (حنان عبد الخضر، 2011، صفحة 249)

أ- **الاستمرارية:** هو ما يتطلبه استثمار وتوليد دخل مرتفع يمكننا استثمار جزء منه من أجل إجراء التجديد و الإحلال وصيانة الموارد.

ب- **تنظيم استخدام الموارد الطبيعية:** ويقصد بها الموارد المتجددة وغير المتجددة، والتي تضمن حقوق الأجيال القادمة منها.

ت- **تحقيق التوازن البيئي:** إن المحافظة على البيئة بما يضمن تجدد الحياة الطبيعية هو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، مع إنتاج الثروات المتجددة، والاستخدام المقنن والعادل للثروات غير المتجددة .

شكل (4.3): أكثر مدن العالم تحقيقا للتنمية المستدامة لغاية عام 2016

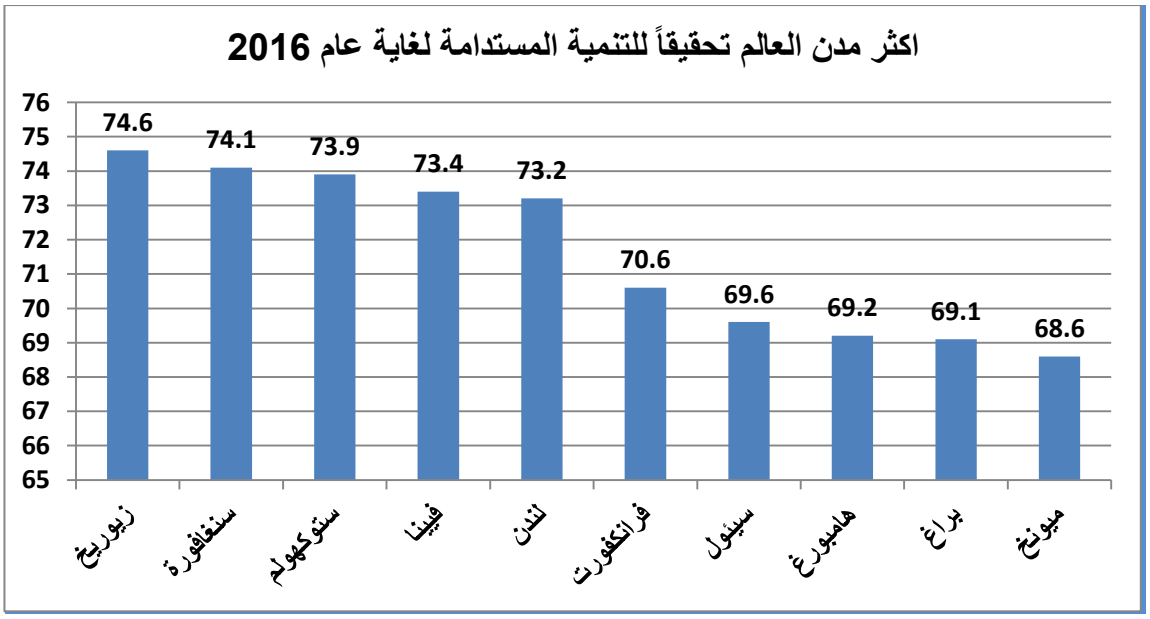

المصدر : Arcadis ,systaunablecities index , 2016

(5-2-3) أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سنة 2010 قرارا بعنوان " تحويل عالمنا " والذي كان ضمن جدول أعماله أفاق التنمية المستدامة 2030، وقد تم تمرير هذا القرار بإجماع 193 من زعماء وقادة العالم في نيويورك باعتباره رؤية عالمية وشاملة، وتحويلية لعالم أفضل، ويشمل هذا القرار 17 هدف للتنمية المستدامة. (بايزيد، 2022، صفحة 275)

وسنحاول فيما يأتي أن نتطرق لشرح كل هدف على حده كما يلي: (حبيب، 2021، صفحة 298)

1. القضاء على الفقر المدقع : إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار للدخل والموارد والحاجة لضمان مصدر رزق مستدام، حيث أن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية.

2. القضاء التام على الجوع : ينص هذا الهدف على القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

3. الصحة الجيدة و الرفاهية: وتسعى من خلال هذا الهدف إلى ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية و بالرفاهية في جميع الأعمار.

4. التعليم الجيد: تسعى الأمم المتحدة من خلال هذا الهدف إلى ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع مع تعزيز فرص التعليم مدى الحياة للكل.

5. المساواة بين الجنسين.

6. المياه النظيفة والنظافة الصحية: وهذا من خلال ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: يعني ضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد: وهذا من خلال تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق.

9. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: أي إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع.

10.الحد من أوجه عدم المساواة: ويكون من خلال الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة: أي جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة.

12. الاستهلاك و الإنتاج: يعني ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

13.العمل المناخي: وتحقيق هذا الهدف يكون باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثره.

14. الحياة تحت الماء: يعني حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15. الحياة في البر: يهدف إلى حماية النظم الإيكولوجية البرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام.

16.السلام والعدل والمؤسسات القوية: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

17. عقد الشراكة لتحقيق الأهداف: ويكون بتعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الشكل(5.3) : أهداف التنمية المستدامة

المصدر : الأمم المتحدة

(6-2-3) مبادئ التنمية المستدامة

يعتمد تحقيق التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ المتعلقة بمجالها ، ويمكن الاسترشاد بالمبادئ التي جاءت في إعلان ريو، حيث يتكون من 27 مبدأ وفيما يلي المبادئ المتعلقة بموضوع البحث: (كاطع الزيداوي، 2020، الصفحات 40-41)

1- حق الإنسان في حياة صحية منتجة و في وئام مع الطبيعة.

2- لابد من تحقيق التنمية بحيث يتم إشباع الحاجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة عادلة.

3- القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة في مختلف أنحاء العالم، وهو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

4- حماية البيئة يعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية بحيث لا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.

5- الإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية يجب أن توضح مصالح كل البلدان واحتياجاتها.

6- من أجل تحقيق التنمية المستدامة وحياة أفضل لجميع الشعوب، ينبغي على كل الدول أن تعمل على الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وتشجيع السياسات الديمغرافية المناسبة.

7- تؤدي المرأة دورا حيويا في الإدارة البيئية و التنموية، ومشاركتها الكاملة هي أساس لتحقيق التنمية المستدامة.

8- ينبغي أن تتعامل الدول في تعزيز بناء القدرة الذاتية على التنمية المستدامة بتحسين التفاهم العلمي عن طريق تبادل المعارف العلمية و التكنولوجية، وتعزيز نشر، ونقل التكنولوجيات بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة و الإبتكارية.

9- التأكيد على دور الجمهور في المشاركة الاجتماعية مع صانعي القرارات، والذين تتأثر حياتهم بتلك القرارات التي تم اتخاذها.
10- استخدام جميع الموارد بأقصى قدر من الكفاءة.
11- إبطاء ووقف النمو المتسارع لعدد السكان.

(3-2-7) أبعاد التنمية المستدامة

خلال مؤتمر ريو دي جانيرو المعروف بقمة الأرض في البرازيل عام 1992 تم التأكيد على أن التنمية المستدامة تتكون من ثلاث أبعاد أساسية هي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويمكن وصف هذه الأبعاد كما يلي:

أولا – الأبعاد الاقتصادية

توفرالأبعاد الإقتصادية إطارا لإدارة الثروات وتوجيهها بما يغطي جميع الحاجات الأساسية للإنسان وتحسين مستوى رفاهيته والمستوى المعيشي له، وهذا يتطلب تطوير التقنيات والقدرات الإنتاجية المتاحة من خلال تبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة، كما تهدف إلى تحقيق تخفيضات متواصلة في مستوى استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة، التي تصل إلى مستويات مرتفعة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية.

وتهدف هذه الأبعاد إلى زيادة رفاهية المجتمع من خلال الاستغلال السليم والعقلاني للموارد الطبيعية، دون تجاوز قدرتها على التجدد، وبالتالي ضمان توازن واستمرارية البيئة من خلال التركيز على العناصر التالية: (كنيدة، 2010، صفحة 04)

1. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: باستخدام نصيب الفرد من الموارد الطبيعية، نلاحظ أنه هناك اختلاف بين البلدان المتطورة وبين البلدان النامية، حيث يستخدم سكان البلدان المتطورة أضعاف ما يستخدمونه سكان البلدان النامية، ولهذا نجد أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ33 مرة، وقدرت في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية ككل.

2. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: بالنسبة للبلدان الغنية، تنحصر التنمية المستدامة في التقليل المستمر من إهدار الطاقة والموارد الطبيعية من خلال زيادة الكفاءة والتغييرات الجذرية في نمط الحياة. و لابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. وتعني التنمية المستدامة أيضًا تغيير أنماط الاستهلاك التي تشكل تهديدات غير ضرورية للتنوع البيولوجي في البلدان الأخرى مثل استهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

3. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: نتيجة للاستهلاك المفرط والمتراكم للموارد الطبيعية الذي مارسته البلدان الصناعية، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي بشكل كبير كان

لزاما عليها أن تتحمل مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها.

4. المساواة في توزيع الموارد: إن التخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، ويتطلب ذلك توفر وسيلة ناجعة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على هذه الموارد تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

5. الحد من التفاوت في المداخيل: فالتنمية المستدامة تعني إذن سد التفاوت المتزايد المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا؛ وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. والجدير بالذكر أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات آسيا مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان (براهمية نبيل، 2010).

ثانيا –**الأبعاد البيئية:** تتمثل فيما يلي (بورديمة، 2010، صفحة 09):

1. إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد: بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

2. حماية الموارد الطبيعية: التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل.

وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة، وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

3. **صيانة المياه:** في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

4. **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:** تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة، وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكتفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع، والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة، وإن أمكن وقفها.

5. **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، و العديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

ثالثا/ الأبعاد الاجتماعية: تشمل ما يلي (بورديمة، 2010، الصفحات 08-09):

1. مكانة الحجم النهائي للسكان: للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، و ضغط السكان بالمستويات الحالية هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى، وهذا بسبب الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

2. تثبيت النمو الديمغرافي: تهدف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالنمو الديمغرافي إلى العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، كون النمو السريع للسكان من شأنه أن يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الدول والحكومات على توفير الخدمات بشكل كافي لسكانها، وبالتالي فهو عامل يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن (بن طيب هديات، 2008، صفحة 273).

3. أهمية توزيع السكان: تعني التنمية المستدامة النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة للمدن باتخاذ تدابير سياسية خاصة من خلال اعتماد الإصلاح الزراعي، وتشجيع إقامة المشاريع التي تتناسب وطبيعة تلك المناطق، وكذا اعتماد تكنولوجيات تؤدي لتقليص الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر، لأن الاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية معتبرة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة مما ينجر عنها في كثير من الأحيان انعكاسات خطيرة على صحة السكان و النظم البيئية المحيطة بها (دوجلاس، 2000، صفحة 64)

4. الاستخدام الكامل للموارد البشرية: تنطوي التنمية المستدامة كذلك على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، و من المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية، مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. والتنمية المستدامة تعني فيما وراء الاحتياجات الأساسية تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

5. الصحة والتعليم: تتفاعل التنمية البشرية تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، فمثلا نجد أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوى العمل الحسنة التعليم، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية، ومن شأن التعليم أن يساعد الفلاحين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

6. **أهمية دور المرأة:** لدور المرأة أهمية خاصة، ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة. و المرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم. و المرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة. ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

7. **الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم:** إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الاخفاق. لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

شكل (6.3) : أبعاد التنمية المستدامة

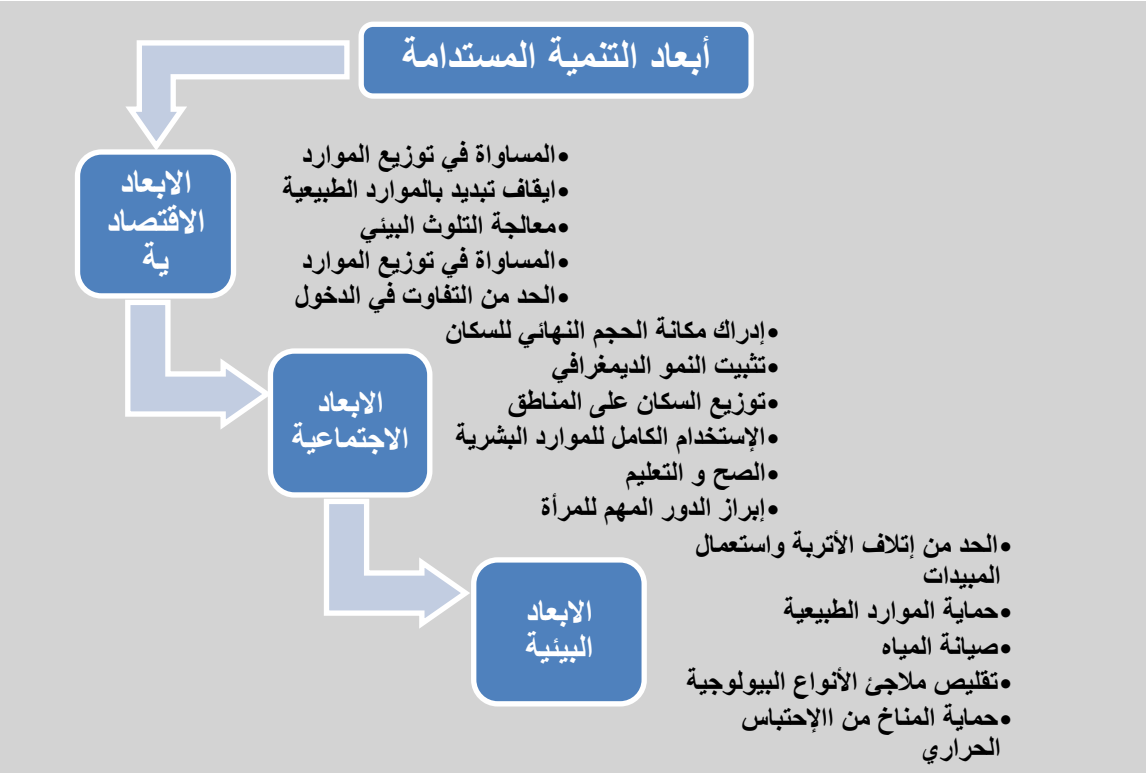

المصدر:من إعداد الطلبة

(3-2-8): مؤشرات التنمية المستدامة

قبل التطرق للمؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة يجب توضيح مصطلح الناتج المحلي الإجمالي والذي يرمز له ب GDP.

الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة لأي بلد، وهو عبارة عن مجموعة قيم الأنشطة الاقتصادية كافة من جانب المنتجين المقيمين داخل البلد، ويتم تقديره إما بالأسعار الجارية أي الأسعار خلال الفترة ذاتها، أو بالأسعار الثابتة والتي كانت سائدة خلال فترة مرجعية محددة. (عطية، صفحة 19)

أولا/ المؤشرات الاقتصادية: يتضمن المؤشر الاقتصادي عدة مؤشرات أهمها: (اليوزبكي، 2017، الصفحات 05-06)

1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي ويقيس مستوى الإنتاج، إذ أن تحقيق زيادة مستمرة وإيجابية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعد شرطا ضروريا وإن كان غير كاف في تقدير مستوى التنمية المستدامة، أي لهذا المؤشر تأثير إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة.

2. صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات: مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات يبين قدرة البلد على الاستمرار في الاستراد، بعبارة أخرى يعكس قدرة الدول على الاستمرار في الاستراد من دون حدوث عجز، ويعبر عنه كنسبة مئوية، ولهذا المؤشر تأثير إيجابي قوي في تحقيق التنمية المستدامة، فكلما ازدادت هذه النسبة كلما ازدادت قدرة الصادرات على تغطية نفقات الواردات، ومن ثم القدرة على توفير متطلبات التنمية بشكل عام، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة تحقيق التنمية المستدامة.

3. رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، و يرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال قدرة الدول على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات، وهذا من أجل تعزيز القدرة على التسديد، فضلا عن ذلك، فهذا المؤشر يوضح مقدار الفائض أو العجز.

4. صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة ميسرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية ويكون على شكل نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية المنح، والقروض الميسرة التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان أو الأقاليم، ولهذا المؤشر تأثير إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة.

5. إجمال الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يمثل نسبة مجموع الدين الخارجي الممنوح أو المتلقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس هذا المؤشر درجة مديونية البلدان، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويمتاز هذا الأخير بعلاقة عكسية مع التنمية المستدامة فلكما ازدادت نسبة هذا المؤشر أي الديون التي يتحملها ذلك البلد كلما انخفضت عملية تحقيق التنمية المستدامة والعكس صحيح.

ثانيا/ المؤشرات الاجتماعية: وتشير إلى العدالة الاجتماعية التي تعتبر واحدة من أهم القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة وتشمل: الحد من الفقر، معدل البطالة، معدل النمو السكاني، معدل الأمية بين البالغين، معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية.

1 . مؤشر الفقر البشري: هو مؤشر مركب يشمل عدة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي:

طول العمر أي حياة طويلة وصحية، والمعرفة أي الحصول على مستوى معين من التعليم، وأخيرا مستوى معيشة لائق من خلال توافر الوسائل الاقتصادية.

و حسب الإحصائيات فقد انخفضت نسبة الفقر المطلق في العالم العربي من سنة 1972 إلى سنة 2002 في المتوسط من 10% إلى 2.6%، أما الفقر العادي فقد انخفضت نسبته من 38% إلى 30%، ويرجع الانخفاض إلى تأثير توزيع وإعادة توزيع المداخيل النفطية والتشغيل المكثف في القطاع العام، وتبلغ نسبة العرب الذين يعيشون تحت مستوى الفقر الدولي- 2 دولار يوميا- نحو 20.3% من إجمالي السكان سنة 2005، أي ما يعادل 34.6 مليون عربي، (المتحدة، 2009، صفحة 250)، أما من حيث مؤشر الفقر البشري، فيبلغ قيمة 0.719 عربيا مقابل 0.753 عالميا. (المتحدة، 2009، صفحة 177)

2. معدل البطالة: يشمل جميع أفراد القوى العاملة الذي ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة، وبما أن معظم سكان الدول العربية هم شباب وبنسبة تجاوزت60%، فإن معدلات البطالة ارتفعت إلى14.4 % سنة 2005 و بدرجات متزايدة خاصة بين الداخلين لسوق العمل من خريجي الجامعات والنسبة الأكثر بينهم من الإناث، ويقدر عدد الداخلين في السوق بـ 51 مليون طالب عمل بحلول 2015. (بورديمة، 2010، صفحة 13).

3. نوعية الحياة: يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي، والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.

4. التعليم: يستخدم التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة، والذين لا يعرفون القراءة والكتابة، والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية، والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي، وبلغت نسبة الشباب في سن الدراسة في التعليم العالي (18-24 سنة) الذين يزاولون دراساتهم العليا في سنة 2001 حوالي 20% من هذه النسبة تفوق متطلباتها في الدول النامية والمقدرة في المتوسط بـ 12% في

حين يشكل الأميون من 39% من السكان البالغين في الوطن العربي، غير أنها انخفضت إلى نسبة 28.8%، في حين بلغت النسبة العالمية 16.1% لسنة 2007.

5. معدل النمو السكاني: يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة، ويعبر عنه كنسبة مئوية، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة يقدر متوسط معدل النمو السكاني العربي خلال الفترة 1995-2005 بنحو 2.6% مقابل 1.5% عالميا، متراجعا من حوالي 2.4% خلال الفترة 1985-2000، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 2.3 % خلال الفترة 2005-2010، بينما يبلغ معدل النمو السكاني العالمي 1.2 % لنفس الفترة المتوقعة. (المتحدة، 2009، صفحة 180).

ثالثا/ المؤشرات البيئية (بورديمة، 2010، صفحة 14)

1. نصيب الفرد من الموارد المائية: يرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين: الأولى معدل النمو السكاني والمتغيرات الديمغرافية، والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية.

2. متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة: يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة.

3. كمية الأسمدة المستخدمة سنويا: يقيس كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوغرام للهكتار.

4. التصحر: يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، وتعد نسبة التصحر في الوطن العربي من النسب المرتفعة عالميا.

د/ التغير في مساحة الغابات: يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات بنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد.

رابعا/ المؤشرات المؤسسية

5. خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100نسمة: يعد أعم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.

6. المشتركون في الهاتف النقال لكل 100نسمة: يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة والمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخلويتين المتماشية أو الرقمية.

7. الحواسب الشخصية لكل 100نسمة: إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته.

8. **مستخدمو الإنترنت لكل 100نسمة:** يقيس مدى مشاركة الدول عصر المعلومات.

المبحث الثالث: مساهة الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة

(3-3-1) المقدمة

إن الأهداف التي اعتمدتها قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة السبعة عشرة، لم تتضمن أي تصريح حول علاقتها بالشمول المالي، الذي قد يكون أحد الأدوات لتحقيق هذه الأهداف، فهو يعد اليوم من بين الوسائل المساعدة على جعل الخدمات المالية المختلفة في متناول جميع فئات المجتمع، هذا مايؤدي إلى تطورات في المشهد الاقتصادي والمالي، ومن هنا يبرز أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة.

(3-3-2) الشمول المالي في الوطن العربي

يقيس مؤشر الشمول المالي للبنك الدولي، كيفية وصول واستخدام البالغين للخدمات المالية، ووفقا لدراسة قام بها كل من " Cyn- Young Park "و ""Rogelio v Mercado jr سنة 2015 عن بنك التنمية الأسيوي والمطورة لمؤشر قياس الشمول المالي، مرتبتا دول العالم وفقا لمؤشر جديد باستخدام خمسة 5 مؤشرات هي :

1. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000بالغ.
2. عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ.
3. عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كلم^2.
4. عدد شركات التأمين لكل 100الف بالغ، (حملة وثائق التأمين).
5. نسبة الإئتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

حيث أن أولى المؤشرين يشيران لتوافر الخدمات المصرفية، والمؤشرات الثلاثة الاخيرة إلى بعد الاستخدام في الشمول المالي .

فيما يخص مستويات مؤشر الشمول المالي في الوطن العربي بناء على دراسة Cyn- Young Park "و ""Rogelio v Mercado jr فكانت ملخصة لهذه البلدان في الجدول التالي :

الجدول (4.3) : مستويات مؤشر الشمول المالي في الوطن العربي

الدولة	الرتبة العالمية	الرتبة العربية	درجة مؤشر الشمول المالي
الجزائر	141	13	9,62
مصر	122	11	18,77
الاردن	68	5	37,11
الكويت	55	3	42,01
لبنان	36	1	50,38
المغرب	82	7	30,86
عمان	42	2	46,42
قطر	57	4	40,60
السعودية	103	9	24,34
السودان	157	14	5,74
سوريا	138	12	11,08
تونس	88	8	29,29
الإمارات	77	6	32,6
فلسطين	121	10	19.50
اليمن	170	15	3,93

Source: (Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr ,2015, p p 6,7.)

يتضح من خلال أوضاع الشمول المالي بالمنطقة العربية المستعرضة في الجدول أعلاه، انخفاض وتدني مؤشرات الشمول المالي في هذه الدول العربية، كما تجدر الإشارة أو التنبيه أن هذا الوضع يضم معظم المؤشرات على أصعدة مختلفة، سواء على صعيد انتشار المؤسسات المالية والمصرفية، أو على صعيد الوصول لمختلف الخدمات المالية، زيادة على ذلك تطور البنية التحتية وتغطية خدماتها، وهذا ينطبق على كل من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة (Cyn و Rogelio ، 2015).

أيضا من خلال بيانات الجدول يتبين لنا تفاوت بين الدول العربية حول مستوى مؤشرات الشمول المالي، فتبدو هذه المؤشرات أفضل نسبيا لدى دول مجلس التعاون الخليجي،{لبنان المرتبة 36،عمان المرتبة 42،الكويت المرتبة 55،قطر المرتبة 57،الإمارات المرتبة 77 }، وهذا مرتبط بالعمق المالي ومدى تطور القطاع المصرفي بهذه الدول، في حين احتلت كل المغرب، مصر، الجزائر المراتب 88،122،141 على التوالي .

الملاحظ أن هناك حاجة لتعزيز الشمول المالي، وتحسين الوصول للخدمات المالية لدى جميع الدول العربية دون استثناء، وهذه الحاجة تتزايد وتتعاظم أكثر لدى الدول الأقل دخلا.

أيضا وفقا لصندوق النقد الدولي، لا تزال المنطقة العربية في أدنى مستويات العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث أن 18% فقط من سكان المنطقة يمتلكون حسابات مالية، وهذا خلال سنة 2014، مقارنة مع 43% في البلدان النامية، و24% في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وهذه النسبة تنخفض عند النساء، كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي 2014 كما تطرقنا له سابقا أن المنطقة العربية بإستتثناء دول الخليج الستة، سجلت أعلى نسبة من البالغين المستبعدين من الخدمات المالية إذ أن 80%من السكان أي حوالي 200مليون نسمة لا حساب مصرفي لهم.

وبحسب صندوق النقد العربي، الدول العربية باستثناء دول الخليج هي الأكثر حرمانا من المنتجات والخدمات المالية على مستوى العالم، فمتوسط نسبة الشمول المالي العربي محصورة ما بين 21%-29% عام 2016، وأن 30% من السكان فقط لهم معرفة مالية مناسبة، وهي نسب أقل من المتوسط العالمي المقدر ب 34%.

كما أن الإحصائيات تشير إلى أدنى معدل في العالم وهو 93%من ممن تتراوح أعمارهم 15و24 من السكان العرب لا يملكون حسابات مصرفية في أي مؤسسة رسمية .

وكما أشرنا سابقا توجد فروقات بين الدول العربية فيما يخص الشمول المالي، وعليه يمكن تقسيم الدول العربية لمجموعات ثلاث: المجموعة الأولى وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، و تضم دول مجلس التعاون الخليجي الستة، حيث نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول تفوق المعدل العالمي البالغ 62%.

المجموعة الثانية وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسط، تضم كل من لبنان، الأردن، فلسطين ودول المغرب العربي {الجزائر، تونس، المغرب} ومعدل الشمول المالي بها متراوح مابين 24%و62%.

المجموعة الثالثة وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل، وتشمل كل من مصر والعراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتنيا والصومال، وهي ذات معدلات شمول مالي أقل من 24% والذي يعتبر متوسط دول إفريقيا جنوب الصحراء(العربية، 2019).

الجدول(5.3): تقسيمات الشمول المالي في الوطن العربي

	المجموع	الذكور	الإناث
	دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة		
الإمارات العربية المتحدة	83.2	89.8	66.3
البحرين	81.9	90.2	66.7
عمان *	73.6	83.7	63.5
الكويت	72.9	79.3	64.00
السعودية	69.4	75.3	61.1
قطر *	65.9	68.6	61.4
	دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة		
الجزائر	50.5	60.9	40.1
لبنان	49.6	62.4	32.9
المغرب *	39.1	52	26.7
تونس	27.3	34.1	20.5
الأردن	25	33.3	15.5
فلسطين	24.2	27.3	21.2
	دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة		
موريطانيا	20.4	22.2	18.8
السودان	15.3	20.2	10
مصر	13.7	18	9.2
جيبوتي *	12.3	16.6	8.8
العراق	11	14.6	7.4
الصومال	7.9	9.6	6
اليمن	6.4	11.4	1.7

(إتحاد المصارف العربية، 2019).

(3-3-3) دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة

يؤدي الشمول المالي عند تقديم خدمات مالية مثل استخدام الهواتف الذكية والمحمولة في الخدمات المصرفية أو ما يعرف بالمصارف الخلوية، وأيضا الاستثمار عبر الهاتف المحمول والعملات الرقمية المشفرة، والهادفة لجعل الخدمات المالية في متناول مختلف فئات المجتمع، إلى تطورات تساهم في تحويل وتغيير المشهد الإقتصادي والمالي، من هنا يبرز أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة من خلال (النواب و ايهاب ، 2019) :

1. الانفتاح على كل مزايا التكنولوجيا المالية بكل تأثيراتها الواسعة النطاق الاجتماعية والاقتصادية خاصة في البلدان الصغيرة والمنخفضة الدخل، والفئات المهمشة ماليا، مع الاستعداد لكسب المنافع الممكنة على نطاق واسع، بما في ذلك زيادة إتاحة الخدمات المالية، وتعميق الأسواق المالية، وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود.
2. تعزيز المنافسة والالتزام بتوفير أسواق مفتوحة وحرة وتنافسية بتوفير فرص للجميع، وتشيجعا للمنافسة العادلة والإبتكار والخدمات المالية عالية الجودة.
3. ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية مع الأخذ بإنعكاسات مبتكرات التكنولوجيا المالية على خدمات البنوك المركزية وهيكل السوق، والاستقرار المالي بعين الاعتبار.
4. تشجيع التعاون الدولي وتبادل المعلومات عبر المجتمع العالمي بهدف تبادل المعرفة والخبرات وتعزيز الرقابة الجماعية للنظام النقدي والمالي الدولي، وتطوير وتطويع السياسات القائمة واستحداث سياسات جديدة لدعم النمو العالمي، والتخفيف من الفقر وإرساء الاستقرار المالي العالمي.
5. العمل على ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية من خلال انعكاسات مبتكرات التكنولوجيا المالية على خدمات البنوك المركزية وهيكل السوق، والمحافظة على الاستقرار المالي.

(3-3-4) دور الشمول المالي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يلعب الشمول المالي دورا واضحا في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الأربعة (اقتصادي، بيئي، اجتماعي، مؤسساتي)، والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويمكن لمس العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة في النقاط التالية (شمس الدين، 2020، الصفحات 221-222):

- من الناحية الاجتماعية، يهتم الشمول المالي بمحدودي الدخل وفئات محددة من المجتمع خاصة الفئة الشبابية والمرأة. إذ أن هدف الشمول المالي في توسيع نطاق الخدمات والمنتجات المالية لتشمل شرائح من السكان مثل ضعاف الدخل المحدود والنساء والشباب، يساهم آليا في توزيع الدخل، والتخفيف من حدة الفقر، والمساهمة في خفض البطالة، ومن ثمة دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

– تركز الحكومات والهيئات بشكل رئيسي وكبير على تعزيز الشمول المالي باعتباره أحد أهم العناصر في تعزيز النمو المستدام وخلق فرص العمل، والحد من عدم المساواة والحفاظ على الاستقرار المالي.
– التركيز على دعم وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وكذا المتوسطة للمشروعات المالية وجمعها بالقطاع المالي الرسمي، إذ يلعب قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في زيادة القيمة المضافة وتنويع الهيكل الاقتصادي، ويشكل مصدرا رئيسيا لخلق فرص العمل في العديد من الدول، وتقدر مساحتها بحوالي 33 % من الناتج المحلي الإجمالي و 43 % من إجمالي الشغل في مجموعة دول الاقتصاد الناشئة والنامية.

(3-3-4-1) الشمول المالي والتقليل من الفقر وعدم المساواة في الدخل

إن الحصول على التمويل له تأثير على معدلات الفقر في الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط والمنخفض، إذ يقدر مليار شخص بالغ لا يستطيعون الوصول للخدمات المالية الرسمية في جميع أنحاء العالم، وأكثر من نصفهم يعيش بقارة أسيا، فالحصول على التمويل قيد رئيسي لممارسة الأعمال التجارية، خاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (محروس سعدوني)، فالدراسات تشير إلى أن الحصول على التمويل يرتبط إيجابيا بالنمو الاقتصادي والتوظيف، وعلى نطاق واسع الشمول المالي يساعد على النمو الشامل والتنمية الاقتصادية والمستدامة.

وبشكل أكثر تحديدا يسهل ويوسع وصول الفقراء للخدمات المالية، ويزيد من فرصهم الاقتصادية وبالتالي تحسين حياتهم ومعيشتهم، وإدراكا للتأثير الإيجابي للشمول المالي على النمو والحد من الفقر، أصدر قادة مجموعة العشرين عام 2009، أول بيان لهم بشأن الشمول المالي، وفي 2010 أقرو مبادئ تسع 9 رفيعة المستوى للشمول المالي(Cyn، https://blogs.adb.org/blog/how-financial-inclusion-reduces-poverty-income-inequality، 2018).

(3-3-4-2) الشمول المالي يساعد على زيادة النمو الإقتصادي

فلا تزال هناك فجوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء في الحصول على التعليم والصحة بالدول النامية، فالشمول المالي يتيح لهذه الفئات الوصول للخدمات والمنتجات المالية كتعبأة المدخرات وإعادة توجيهها لتمويل المشاريع غير المنتجة، ومع التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة ساعد في تحسين وصول الخدمات المالية للمناطق النائية، التي لا تتوفر بها فروع رسمية للمؤسسات المالية ما يمكّن الأفراد من الإستفادة من هده الخدمات، مثل استخدام الهاتف المحمول فيها.

(3-3-4-3) الشمول المالي يساهم في توفير الإدخار

حيث عندما تتوفر هذه الخدمة للأفراد، فهي تساعدهم من خلال زيادة مقدرتهم في مواجهة الأزمات المالية، وتنظيم استهلاكهم وسلوكاتهم، زيادة على مقدرتهم على حيازة الأصول الإنتاجية (محروس سعدوني).

(3-3-5) الخلاصة

يعرض هذا الفصل الإطار النظري لموضوع الدراسة، حيث يتناول الجوانب المتعددة لثلاث مفاهيم اساسية متمثلة، في الشمول المالي، التنمية المستدامة، ومساهمة الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، اي العلاقة فيما بينهما من الناحية النظرية.

فيناقش القسم أو المبحث الأول الإطار التاريخي والمفاهمي للشمول المالي، إضافة لأهدافه وأهميته، وعرض لمقومات تعزيزه، من أبعاد ومبادئ، مع ذكر سياسات ومعوقات انتشاره.

أما القسم الثاني فتناول الإطار الزمني والمفاهمي للتنمية المستدامة، وخصائصها وأهدافها، مع توضيح لأبعادها ومؤشراتها.

والقسم الثالث تم التطرق للعلاقة فيما بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، ومساهمة الشمول المالي في تحقيقها، ودوره في تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة خاصة في شقها الإقتصادي، مع الإشارة للشمول المالي بالوطن العربي.

هذا ما سيساعدنا على تحديد وإختيار منهجية البحث المناسبة، وتحديد كل من المجمتع وعينته، والمتغيرات المناسبة للدراسة، إضافة لتحديد النموذج الأصح، وكل هذا سنتطرق له في فصل منهجية الدراسة.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

(4-1) المقدمة.
(4-2) المجتمع وعينة الدراسة
(4-2-1) مجتمع الدراسة .
(4-2-2) عينة الدراسة .
(4-3)مصادر جمع البيانات.
(4-4) منهجية الدراسة.
(4-5) متغيرات الدراسة.
(4-5-1) المتغير التابع.
(4-5-2) المتغيرات المستقلة .
(4-6) العلاقة بين المتغيرات.
(4-7) نموذج الدراسة .
(4-8) فرضيات الدراسة.
(4-9) الخلاصة.

الفصل الرابع
البيانات ومنهجية الدراسة

(4-1) المقدمة

لقد قامت الدراسات السابقة بتناول موضوع الشمول المالي والتنمية المستدامة كل بطريقته وأسلوبه و بمناهج ونماذج مختلفة، كل حاول تبيان كيفية أو مدى أو علاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة وتحليل أو قياس أثر أبعاد أو مؤشرات الشمول المالي على مؤشرات التنمية المستدامة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة حول دراستنا، ووصف بعض التفاصيل والبيانات حيث سنوضح المنهجية المتبعة في هذه الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وطريقة جمع بيانات الدراسة مع تحديد المنهجية العلمية المتبعة في قياس متغيرات الدراسة لتوضيح مختلف العلاقات التي تناولتها مشكلة وفرضيات الدراسة وتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها، كما سيتم توضيح الأسلوب الإحصائي والنماذج العملية التي سيتم اتباعها في اختبار العلاقة فيما بين المتغيرات وطرق قياسها، إضافة إلى النموذج القياسي التجريبي المعتمد عليه لتوضيح دور مؤشرات الشمول المالي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي GDP.

(4-2) مجتمع وعينة الدراسة

(4-2-1) مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة يتكون من مجوعة من الدول العربية، المدرجة ضمن قاعدة بيانات البنك الدولي ولسنوات عدة مختلفة ومتباينة، فمجتمع هذه الدراسة هي البلدان العربية .

(4-2-2) عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من جزء من مجتمع الدراسة متمثلة في أربعة دول منها الجزائر ومصر بحكم القرب الجغرافي، والتقارب في كثير من المجالات، ودولتين من المشرق العربي لبنان وقطر، خلال فترة زمنية ممتدة من 2004 إلى غاية 2019 ، قد تم اختيار بعض من هذه الدول فقط لنقص البيانات الكلية لكثير من الدول العربية.

إذن فمجتمع الدراسة هو الدول العربية أما عينة الدراسة، فهي جزء من عينة الدراسة أو بعض من هذه الدول العربية، المنتقاة حسب البيانات المتوفرة من البنك الدولي، والتقارب الجغرافي، والتشارك الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي، حيث أن الغرض من هذه الدراسة توضيح وتبين أثر تغير مؤشرات الشمول المالي المستقلة، على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة المعبر عنه من الناتج المحلي الإجمالي.

(4-3) مصادر جمع البيانات

عملية جمع البيانات هي الخطوة الأولى والأساسية في عملية إجراء البحث أو الدراسة أو التحليل الإحصائي، وجمع المعلومات والبيانات يكون من مصادر مختلفة، وهي عملية جد مهمة حاسمة وحساسة، لأنها تؤثر على نتائج الدراسة، وبالتالي على القرارات التي ستأخذ، وفي دراساتنا تم الحصول على البيانات من مصادر متنوعة ومختلفة والمتمثلة فيما يلي :

1) الكتب والمقالات والدراسات ذات علاقة بموضوع الدراسة.
2) قواعد بيانات مجموعة البنك الدولي، التنمية الدولية، الفقر والاستدامة.The World Bank
3) سلسلة أوراق عمل اقتصاديات ، بنك التنمية الأسيويwww.adb.org
4) مجلة اتحاد المصارف العربية.
5) أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

(4-4) منهجية الدراسة

منهج أو أسلوب الدراسة يشير إلى الطريقة التي يتم بها إجراء الدراسة أو البحث وتنظيمها وتنفيذها، وذلك بشكل معين ومنهجي، ويتم تحديد أسلوب ومنهج الدراسة بناءً على الأهداف المحددة للدراسة وطبيعة الموضوع الذي يتم دراسته، يشمل أسلوب ومنهج الدراسة عدة عناصر منها تحديد المسألة المراد دراستها وتحديد الأهداف المرجوة من الدراسة، واختيار العينة المناسبة وتصميم أدوات جمع البيانات المناسبة وتحليلها وتفسير النتائج ويتم اختيار الأسلوب والمنهج الأنسب لتحقيق الهدف المحدد وتحقيق أفضل النتائج الممكنة في الدراسة أو البحث، فأسلوب الدراسة يوضح الخطوات الرئيسية التي اعتمدها الباحث للقيام بالدراسة التطبيقية على عينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستعملة فيها وقد تمثلت في دراستنا في ما يلي:

1) تم جمع البيانات المنشورة تاريخيا على الموقع الإلكتروني لمجموعة البنك الدولي، وهذا للفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2019 أي بواقع ستة عشرة 16 سنة، لخمس مؤشرات منها أربعة للشمول المالي، والخامس للتنمية المستدامة المعبر عنها اقتصاديا بالناتج المحلي الإجمالي ولأربعة دول عربية عينة الدراسة.
2) تم اعتماد أربعة مؤشرات للشمول المالي كمتغيرات مستقلة، اثنان منها دالة على بعد الوصول للخدمات المالية والمتمثلة في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100ألف بالغ وعدد فروع البنوك التجارية لكل1000كلم^2 والإثنان الباقية للاستخدام للخدمات المالية وهي عدد شركات التأمين لكل 100ألف بالغ، وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000بالغ، وفي المقابل تم اعتماد مؤشر اقتصادي تابع للتنمية المستدامة، والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي.
3) البيانات التاريخية السنوية لكل من مؤشرات الشمول المالي والتنمية المستدامة تم تفريغها من قاعدة بيانات البنك الدولي ليتم معالجتها وفق متطلبات الدراسة ووفق الدول عينة الدراسة باستعمال برنامج (Excel Microsoft 2010).

4) استخدام البرنامج الإحصائيSTATA17، الذي يستخدم عادة في تحليل البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية أو تحليل البيانات الزمنية الطويلة، حيت تم تفريغ البيانات، والمتمثلة في المتغيرات الضرورية من برنامجExcel إلى البرنامج الإحصائي STATA17 من أجل الاختبارات الضرورية، وتقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام مجموعة من الاختبارات المتعارف عليها، معتمدين على نموذج (Panel Data Model) أو ما يعرف بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل.

5) بعد تفريغ من Excel إلى STATA17، والقيام بمجموعة من العمليات من اختصار للأسماء وتصحيحات اللازمة ، نقوم بإعطائه مجموعة من الأوامر للحصول على نتائج للقيام بمناقشتها وبتحليلها.

(4-5) متغيرات الدراسة

في هذه الدراسة تم تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغير دراسة تابع ومتغيرات دراسة مستقلة ، متغير تابع خاص بالتنمية المستدامة أما المتغيرات المستقلة وهي أربعة متعلقة بالشمول المالي، وهذا توضيح مختصر لها:

(4-5-1) المتغير التابع : المتغير الاقتصادي للتنمية المستدامة: ويتمثل في الناتج المحلي الإجمالي GDPحيث تم قياس المؤشر الاقتصادي للتنمية المستدامة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

فالناتج المحلي الإجمالي والمعبر عنه بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، وهو الأداة الأكثر استخداماً في قياس حجم اقتصاد بلد ما والناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً (داخل دولة ما)، أي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، يمكن القول إنها أيضاً كل ما ينتج من قبل الأفراد والشركات داخل الدولة ويمكن أخذ المعادلة التالية لحساب الناتج المحلي $GDP = C + I + G + (X-M)$

$GDP = C + I + G + (X-M)$

حيث C :تمثل الإنفاق الاستهلاكي للأسر

I: تمثل الاستثمار الخاص

G: تمثل الإنفاق الحكومي

X:الصادرات

M:الواردات

ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع قيمة جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في الداخل خلال فترة زمنية محددة، وذلك بقيمتها السوقية الحالية، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهو الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما مقسوما على عدد السكان .

نصيب الفرد = الناتج المحلي الإجمالي ÷ عدد السكان

(4-5-2) المتغيرات المستقلة

وهي متمثلة في مؤشرات الشمول المالي كون الشمول المالي من أهم الركائز الرئيسية لتحقيق وتعزيز التنمية المستدامة في أي بلد، وقد تم الاعتماد على أربعة مؤشرات مستقلة للشمول المالي اثنان منها مرتبطة ببعد استخدام الخدمات المالية، والأخرى بالحصول على الخدمات المالية وفي ما يلي توضيح لهذه المتغيرات المستقلة :

أولا/ المتغيرين المستقلين الدالين على بعد الحصول على الخدمات المالية :

1)عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100الف شخص بالغ =ATMs= Number of ATMs per 100,000 adults.

2)عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم^2 NCB=Number of commercial bank branches per 1,000 km^2=

ثانيا/ المتغيرين المستقلين الدالين على بعد استخدام الخدمات المالية:

3)عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000شخص بالغ = NBB= Number of borrowers from commercial banks per 1,000 adults

4)عدد شركات التأمين لكل 100الف شخص بالغ =NIC= Number of insurance corporations per 100,000 adults

(4-6) العلاقة بين المتغيرات

المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي من أهم المؤشرات التي يجب مراقبتها عن كثب من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ف "الشمول المالي" كمصطلح فهو يدل على ضمان توفر الخدمات المالية الأساسية للجميع وصولا واستخداما وجودة، بما في ذلك الفئات المهمَّشة والأكثر فقراً ، وذلك بغرض توفير الحماية المالية والتنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

فكثير من مؤشرات التنمية المستدامة مرتبط تحققها بتحقق مؤشرات الشمول المالي، فمؤشرات الشمول المالي تعد نقطة مفصلية وجد مؤثرة على مؤشرات التنمية المستدامة، فهذه الأخيرة تأثرها وتحققها مرتبط بالشمول المالي، لذا نتوقع وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة المتمثلة في جانبها الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لذا سنحاول من خلال دراستنا إثبات، وتوضيح هذه العلاقة، وفي أي من مؤشرات تكون أكثر فاعلية .

(4-7) نموذج الدراسة

في هذه الدراسة والتي تعتبر دراسة قياسية تم الاعتماد على نموذج بانل (Panel Data Model) أو ما يعرف بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل، والتي تعرف على أنها مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات زمنية، حيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الزمن أو الوقت، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الوحدات أو المفردات (دول ، شركات..) في فترة زمنية واحدة، والبيانات الزمنية تصف سلوك الوحدة أو المفردة خلال فترة زمنية، فإذا كانت الفترة نفسها لكل الأفراد نقول أن نموذج بانل متوازن، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر فنموذج بانل غير متوازن.

حيث تم استعمال نموذج بانل لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والتي تم التعبير عنها بالمعادلة التالية :

$$Y=\beta_0+\beta_1X_{1t}+\beta_2X_{2t}+\beta_3X_{3t}+\beta_4X_{4t}+\varepsilon_t$$

ونموذج درستنا كان كمايلي:

$$GdPperca = \beta_0+ATMs\ \beta_{1t}+NBB\ \beta_{2t}+NIC\ \beta_{3t}+NCB\ \beta_{4t}+\varepsilon_t$$

والجدول الموالي يوضح متغيرات الدراسة القياسية المبينة في النموذج

الجدول(1.4):متغيرات الدراسة القياسية

النموذج القياسي	$GdPpercap = \beta_0+ATMs\ \beta_{1t}+NBB\ \beta_{2t}+NIC\ \beta_{3t}+NCB\ \beta_{4t}+\varepsilon_t$
المتغير التابع :Y=GDP **$GdPpercap$= نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**	Y:الناتج المحلي الإجمالي "نصيب الفرد من GDPpercap" وهو المقدار الذي يمثل دخل الفرد الواحد في الاقتصاد الوطني، ويعبر عنه بالعادة بالدولار الأمريكي. ويتم حسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة على عدد سكانها نصيب الفرد = الناتج المحلي الإجمالي ÷ عدد السكان
β_0	الحد الثابت
المتغيرات المستقلة	X_1 = عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100الف شخص بالغ =ATMs
	X_2 = عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000شخص بالغ = NBB
	X_3 = عدد شركات التأمين لكل 100 ألف شخص بالغ =NIC
	X_4 = عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم^2 = NCB
ε	الخطأ العشوائي
مصدر البانات	https://data.worldbank.org/

(4-8) فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية والأساسية القائمة عليها هذه الدراسة القياسية هي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وأثر لمؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، والمتمثل في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، ووفقا لهذا يمكن صياغة الفرضيات الأربع التالية :

الفرضية الأولى : يوجد أثر لعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100الف شخص بالغ، على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثانية: يوجد أثر لعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000شخص بالغ، على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر لعدد شركات التأمين لكل 100ألف شخص بالغ، على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

الفرضية الرابعة: يوجد أثر لعدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم^2 على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

(4-9) الخلاصة

يوضح هذا الفصل طريقة البحث والمنهجية المعتمدة لتقديم إجابة مقنعة لجميع أسئلة الدراسة. كما تمت فيه مناقشة العينة، وجمع البيانات ومصادرها، وتحديد متغيرات البحث التابعة والمستقلة للدول عينة الدراسة، "الجزائر، مصر، لبنان، قطر"، وبناء نموذج البحث، حيث تم قياس التنمية المستدامة من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقياس الشمول المالي من خلال متغيراته المستقلة ممثلتا في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100الف بالغ، وعدد شركات التأمين لكل 100الف بالغ، وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000بالغ، وعدد فروع البنوك التجارية لكل1000كلم^2، والعلاقة فيما بين هذه المتغيرات، وعلاقتها بالمتغير التابع، أيضًا كنقطة أخيرة، يتم صياغة الفرضيات، والتي سيتم إختبارها، في الفصل التالي، الذي سيبين نتائج الإختبار والتقديرات، والتحليل.

الفصل الخامس

تحليل البيانات وإختبار النماذج

(5-1) المقدمة.

(5-2) الاحصاء الوصفي للبيانات.

(5-3) إختبار مشكلة الإرتباط المتعدد.

(5-4) إختبار المرونة غير المتجانسة .

(5-5) اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة .

(5-6) التقدير القياسي لبيانات الدراسة وتحليل نتائجها.

(5-7) إختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة .

(5-8) تقدير نموذج الإنحدار المجمع بعد المفاضلة بين النماذج الثلاثة .

(5-9) إختبار الفرضيات.

(5-10) الخلاصة.

الفصل الخامس
تحليل البيانات وإختبار النماذج

(5-1) المقدمة

استناذا للبنك الدولي وللبيانات والتقارير والإحصائيات السنوية التي يقدمها في مختلف المجالات خاصة الإقتصادية، تم أخذ البيانات السنوية لمؤشر التنمية المستدامة ممثلا في الجانب الإقتصادي، وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والمؤشرات المستقلة للشمول المالي ممثلة في :

عدد أجهزة الصراف الألي لكل 100الف شخص بالغ، وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000بالغ، وعدد شركات التأمين لكل 100 ألف بالغ، وعدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم^2 .

فالهدف من هذا الفصل هو معرفة مدى العلاقة أو الأثر بين المتغيرات المستقلة الممثلة في مؤشرات الشمول المالي، وبين المتغير الاقتصادي التابع للتنمية المستدامة، خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 إلى غاية 2019، حيث تم عرض نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، وتطبيق الإحصاء الوصفي للمتغيرات، وإختبار كل من الإرتباطات بين المتغيرات المستقلة، وفرضيات الدراسة، واختيار النموذج المناسب بعد المفاضلة بين مختلف النماذج.

(5-2) الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة

يبين الجدول(5-2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة مابين 2004-2019 والممثلة في عدد المشاهدات، والوسط الحاسبي والانحراف المعياري، وأصغر قيمة للبيانات وأعلاها وقد تم توضيح نتائج الجدول كمايلي:

الجدول(5-1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	أصغر قيمة	أعلى قيمة
GDP	64	21083.64	29982.56	1016.254	98041.36
ATMs	64	25.91264	19.51888	1.268209	58.53488
NBB	63	150.8606	99.66972	23.14049	338.1998
NIC	63	0.5268868	0.5499341	0.0400991	1.741813
NCB	64	29.88774	40.46284	0.4542897	110.3617

من إعداد الطلبة: بالإعتماد على مخرجات STATA17

من الجدول أعلاه نلاحظ :

1/ بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المتمثل في المتغير التابع، إن قيمة المتوسط الحسابي كانت(21083.64مليار دولار)، أما الإنحراف المعياري كان (29982.56ملياردولار)، وأصغر قيمة له كانت (1016.254مليار دولار)، أما أعلاها(98041.36 ملياردولار)، فنلاحظ من قيمة الانحراف المعياري أنه مرتفع نسبيا، كما أن الفرق بين أدنى قيمة، وأعلى قيمة منه ذو نطاق واسع، مايدل على تباين في نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان عينة الدراسة، وهذا يشير الى تباين كبير في التنمية الاقتصادية لهذه الدول، فالدول التي لها نصيب فرد من الناتج المحلي الأجمالي عالي، تتمتع بمعيشة أحسن وفرص إقتصادية أكبر وزيادة نمو اقتصادي وازدهار أحسن، وأقل فقر .... أي تنمية مستدامة أفضل.

2 / بالنسبة عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100الف شخص بالغ ATMs

متوسطها الحسابي بلغ (25.91264) لكل 100ألف بالغ، أما الانحراف المعياري فكان (19.51888)، أما بالنسبة لأصغر قيمة فكانت (1.268209) أما أعلاها(58.53488)، وهي تشير إلى نطاق صغير وتشتت أقل للبيانات، مايدل على تباين صغير في أجهزة الصراف للبلدان عينة الدراسة، مايعني توافر ثابت نسبيا لأجهزة الصراف الآلي لكل 100الف بالغ، والبلدان التي لديها عدد أكبر من هذه

الأجهزة، تكون لها إمكانية الوصول أكبر للخدمات المالية وتكون أكثر شمول مالي، ما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة.

3/ بالنسبة لعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000بالغ NBB

المتوسط الحسابي بلغ(150.8606)، أما الإنحراف المعياري فكان(99.66972)، أصغر قيمة كانت (23.14049) أما أعلاه فكانت (338.1998) ويمكن القول أن نطاق الإنحراف المعياري صغير، ما يعني تباين صغير بالنسبة لعدد المقترضين من البنوك التجارية، فالبلدان التي يكون لديها مقترضين أكبر من البنوك التجارية قد تتمتع بفرص أكبر للحصول على الائتمان والخدمات المالية، ما ينعكس إيجابا على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة.

4/ بالنسبة لعدد شركات التأمين لكل 100ألف بالغ NIC

متوسطها الحسابي بلغ (0.5268868)، أما الانحراف المعياري كان (0.5499341)، وأصغر قيمة كانت(0.0400991) أما اعلاها فكانت (1.741813)، فالانحراف المعياري أكثر من المتوسط، وهو مايشير إلى تباين متوسط في التغطية التأمينية لبلدان عينة الدراسة، كما أن الفرق بين أعلى قيمة وأصغرها أكثر من المتوسط، بحيث أن التغطية التأمينية يمكنها التقليل من المخاطر المالية، والأجتماعية ...إلخ وبالتالي تساهم في التنمية المستدامة.

5/ بالنسبة لعدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم^2 NCB

المتوسط الحسابي قدر ب(29.88774) أما الإنحراف المعياري فكان (40.46284) وهو مرتفع نسبيا ما يشير إلى تباين مرتفع نوعا ما في مستوى عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم^2 للبدان عينة الدراسة وبالتالي إلى ضعف البنية التحتية المالية لهذه الدول، أما بالنسبة أصغر قيمة فكانت0.4542897) أما اعلاها فهي (110.3617)، فمن المهم ضمان بنية تحتية مالية ومتاحة لجميع شرائح السكان، ولا سيما في المناطق الريفية أو المناطق المحرومة، وهذا لا يكون إلا من خلال الشمول المالي، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

(5-3) اختبار مشكلة الإرتباط المتعدد

من بين المشاكل التي تواجه التقدير الإحصائي لمعاملات الانحدار، مشكل الارتباط المتعدد، بحيث يصبح من الصعب تحديد الأثار المنفصلة للمتغيرات، ولتقييم مشكلة الارتباط المتعدد تم الاعتماد على اختبار(VIF) الذي يعني ((Variance Inflation Factor)عامل تضخم الفروق) واختبار التباين (Tolerance)،ويعني(1/VIF) حيث تم مناقشة وعرض ناتئجه من خلال الجدول التالي:

الجدول(5-2): جدول إختبار مشكلة الارتباط المتعدد

الإختبار / المتغيرات	VIF عامل تضخم الفروق	1/VIF التباين
عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل1000بالغ NBB	8.01	0.124822
عدد شركات التأمين لكل 100،000 بالغNIC	6.85	0.145924
عدد أجهزة الصراف الألي لكل شخص بالغل لكل 100الف بالغ ATMs	6.58	0.151876
عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم^{2}NCB	4.88	0.204805
Mean VIF	6.58	

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على مخرجات stata17.

يعرض الجدول أعلاه نتائج اختبار مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث يتبين من خلاله أن قيم عامل تضخم الفروق (VIF) أقل من 10 وهذا يعتبر جيدا بالنسبة لمشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة.

حيث من خلال الجدول يتضح أن مدى القيم محصور بين أعلى قيمة التي كانت 8.01 وأصغر قيمة ب 4.88، أعلى قيمة كانت لدى عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل1000بالغ أما اصغرها فكانت لعدد فروع البنوك التجارية لكل1000 كم^2، والملاحظ أن القيم قريبة من 10 مما يدل على وجود درجة معينة من العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة، كما بلغ متوسط الإنحراف المتعدد **Mean VIF = 6.58** وهي أقل من 10 حتى وإن كانت أكبر من النصف، مايدل على وجود درجة معينة من العلاقة الخطية المتعددة بين المتغيرات المستقلة، لكنها ليست قوية بما يسبب مشاكل أو تأثير في دقة أو استقرار معاملات الانحدار، كما يبين الجدول أن قيم معامل التباين VIF/1 أقل من واحد صيحيح، مما يعتبر مؤشرا على عدم وجود مشكلة إرتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة.

وبما أن متوسط الانحراف المتعدد **Mean VIF أقل 10** فهو يعني عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة .

(5-4) اختبار المرونة غير المتجانسة Breusch-Pagan

إن اختبار" بروش-باغان " عبارة عن اختبار فرضية التجانس التبايني، وهو نموذج إحصائي يستخدم لتحديد ما إذا كانت توزيع أخطاء نموذج الانحدار ثابتة أم تختلف باختلاف قيم المتغيرات المستقلة، حيث يختبر هذا النموذج فرضية العدم بأن فروقات الخطأ كلها متساوية مقابل الفرضية البديلة، وبأن تباينات الخطأ هي دالة مضاعفة لمتغير واحد أو أكثر، حيث كلما كانت قيمة "كاي"(Chi2) مربع كبيرة كان الإحتمال أقل من 0.05، مما يدل على وجود مشكل عدم ثبات تجانس التباين (عائشة، 2019-2020، صفحة 202)، ويستخدم هذا الاختبار بشكل شائع في الاقتصاد الكمي والإحصاءات وغيرها من مجالات التحليل الإحصائي، وقد تم تلخيص نتائج هذا النموذج المتوصل لها في الجدول التالي:

الجدول(5-3):اختبار المرونة غير المتجانسة

Breusch-Pagan / اختبار المرونة غير المتجانسة	
Chi2 Statistic	**35.15**
Chi2< Prob	**0.0000**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات STATA17

الفرضية الصفرية هي أن يكون تباين البواقي ثابتا أو متجانسا، وبناء على النتائج المبينة بالجدول(5-3)، إن الإحتمالية أقل من 5%، وهذا يعني أن توزيع الخطأ ليس ثابتًا عبر مجالات قيم المتغيرات المستقلة وأن الانحرافات القياسية قد تختلف من نقطة إلى أخرى في المتغيرات المستقلة، وهي دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي المقبول إحصائيا لوجود مشكلة عدم التجانس، لذا نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود تجانس تباين البواقي، وهو ما يمكن أن يؤثر على نتائج التحليل الإحصائي، لذلك يجب اتخاذ إجراءات لمعالجة عدم التجانس في التباين، والذي يتم عند تقدير النموذج بإستخدام Robust Standard Errors فهذا الأخير لا يغير من قيمة المعاملات ولا من قيمة R^2 وبالتالي لا يؤثر على إختبار المفاضلة بين النماذج (عائشة، 2019-2020، صفحة 202).

(5-5) إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة

يعرض الجدول التالي معامل الارتباط بيرسون"Pearson" بين المتغيرات المستقلة للوقوف على مدى قوة العلاقة بينهما، كما يعتبر اختبارا آخرا للتأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة.

الجدول (5-4): نتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات	ATMs	NBB	NIC	NCB
ATMs	1.000			
NBB	0.9151	1.000		
NIC	0.6003	0.7203	1.000	
NCB	0.4179	0.5466	0.8772	1.000

من خلال الجدول يتضح بالتفصيل العلاقة بين جميع المتغيرات التفسيرية في هذه الدراسة، حيث عادة ينبغي أن لا تكون المتغيرات المستقلة مترابطة فيما بينها، أو على الأقل يكون الترابط بينها منخفض، مايدل أن معامل الإرتباط بين جميع العوامل منخفض.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض النسب، وهي متفاوتة فيما بين المتغيرات، وهي مصفوفة إرتباط توضح الإرتباطات بين أربعة متغيرات "ATMs و "NBB" و "NIC" وNCB" تمثل القيم في المصفوفة معاملات الارتباط بين كل زوج من المتغيرات، و معامل الارتباط هو مقياس لقوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين والمحصورة في مجال{1-,1}حيث أن (1-) ارتباط سلبي مثالي و(1) ارتباط إيجابي مثالي، وبناء على القيم الموجودة بالجدول :

قدرت أعلى قيمة ب(91.51) % أو معامل الارتباط ب (0.9151) والتي تمثل العلاقة بين عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد المقترضين من البنوك التجارية، والتي تشير إلى أن هذين المتغيرين مرتبطان ارتباطًا وثيقًا وأن هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية بينهما .

بعدها معامل الارتباط كان ب (0.8772) أي بنسبة (87.72)% والتي تمثل العلاقة بين عدد فروع البنوك التجارية وعدد شركات التأمين، وهي علاقة ارتباط إيجابية قوية .

يأتي بعد هذه النسبة العلاقة بين عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، وبين عدد شركات التأمين بنسبة (72.03) أي بمعامل (0.7203) وهي علاقة موجبة وهي علاقة قريب من الجيد.

ثم كان معامل الارتباط ب (0.6003) أي بقيمة نسبتها (60.03%) والتي تشير إلى علاقة ارتباط موجبة بين عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد شركات التأمين لكل 100ألف بالغ وهي علاقة أكبر من المتوسط.

بعده تكون العلاقة متوسطة، بنسبة (54.66%) أي بمعامل(0.5466) وهي علاقة بين عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000بالغ وعدد فروع البنوك التجارية لكل 1000كم^2.

وفي الأخير كان أصغر معامل ارتباط ب(0.4179) أي بنسبة (41.79%) وهي تمثل العلاقة بين عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية لكل 1000كم^2، وهي تدل على علاقة ارتباط طفيفة بينهما، وارتباط إيجابي معتدل.

و بشكل عام يشير هذا التحليل إلى أن هناك درجات متفاوتة من الارتباط بين هذه المتغيرات الأربعة.

(5-6) التقدير القياسي لبيانات الدراسة وتحليل نتائجها

1/ النمادج الأساسية لتحليل بيانات بانل الخاصة بالدراسة: وفقا للإطار النظري للدراسة يقترح تطبيق نموذج بانل أو مايسمى نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Model) لاختبار أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في دراستنا بأربعة مؤشؤات للشمول المالي، على المتغير التابع المتمثل في الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن هناك ثلاثة أساليب لتحليل البيانات من خلال نمودج "بانل" وهي:

أ/ نموذج الإنحدار المجمع: Poooled Regression Model (PRM): ويعمل هذا النموذج على إهمال البعد الزمني، فتكون فيه معاملات الانحدار المقدر ثابتة لجميع الفترات الزمنية، ويمكن إيضاح هذا النموذج كمالي (عائشة، 2019-2020، صفحة 203):

$$Yit = \alpha i + X\ \beta it + \varepsilon it$$

حيث:Y = المتغير التابع، X =المتغير المستقل، i=الدول،β=قيمة الثابت، β_{it} = قيم المتغير المستقل محل الدراسة في الفترة، ε_{it}= الخطأ العشوائي.

حيث يفترض في هذا النموذج تجانس حدود الخطأ العشوائي بين الدول محل الدراسة، مع افتراض ثبات معاملات الحد الثابت، ومعاملات الميل لكل دولة عبر الزمن، وتقديره يكون باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، والتي تعد من أفضل الطرق لتقدير النماذج الخطية. (وليد و وأخرون، 2006، صفحة 62)

ب/ نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model (FEM) : يأخد هذا النموذج بعين الاعتبار الميل والمقطع من وحدة لأخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة، ومصطلح التأثيرات الثابتة يقصد بها أن معلمة القطع α لكل فرد أو لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن، وإنما يكون التغير في مجاميع البيانات المقطعية، حيث يتغير المقطع الثابت لكل وحدة من الوحدات المقطعية، أو الزمنية أو كليهما، مع افتراض أن لكل وحدة من هذه الوحدات خصائصها الخاصة غير المقاسة ضمن المتغيرات المستقلة في النموذج، وحتى يتم الأخذ بعين الاعتبار اختلافات المقاطع يتم عادة استخدام

المتغيرات الوهمية(Dummy) بما يعرف بالمربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) ، وصيغة هذا النموذج كمايلي: $Y_{it} = \alpha 0_i + \alpha 1\ \delta 1_{it} + \alpha 2\ \delta 2_{it} + \ldots\ldots + X_{it}\beta + \varepsilon it$ حيث أن:

Y= المتغير التابع ،i=عدد دول عينة الدراسة، t= عدد سنوات الدراسة، δ_{jit}= المتغير الصوري الخاص بالدولة i وتكون قيمة هذا المتغير مساوية للواحد الصحيح عندما i=j، وتكون مساوية للصفر عندما يحدث خلاف ذلك، β معامل الميل ويفترض في هذا النموذج ثبات قيمة هذه المعاملات،لكل الدول عبر الزمن.

ج/ نموذج التأثيرات العشوائية : بخلاف التأثيرات الثابتة الذي يكون فيه الأثر الفردي ثابت خلال الزمن، فإن هذا النموذج والذي يعرف أيضا بنموذج مكونات الخطأ أو نموذج مكونات التباين، يكون فيه الحد الثابت والممثل للأثر الفردي عبارة عن متغير عشوائي، أي أن هذا النموذج يعتبر الأثار المقطعية معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، بمعنى أن المقطع لكل من البيانات الزمنية أو المقطعية أو كليهما يتغير عشوائيا ضمن وسط حسابي معدوم وتباين ثابت (عائشة، 2019-2020، صفحة 205)،

$$Y=\alpha i+Xit\beta+Eit\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

فإنه بدلا من إفتراض أن α_i ثابتة نعتبرها متغيرا عشوائيا ذو وسط حسابي يساوي α وبالتالي يمكن التعبير عن المقطع بالمعادلة $\alpha=\alpha+\mu_i\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$

أي أن التأثيرات الخاصة تم عكسها في الخطأ العشوائي μ_i الذي هو الخطأ العشوائي ذو وسط حسابي يساوي الصفر فتصبح المعادلة: $Y=\alpha+X_{it}\beta+\mu_i+E_i\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$

2/ نتائج التقدير القياسي لبيانات الدراسة وفق نماذج بانل

الجدول الموالي يبين نتائج التقدير القياسي لبيانات الدراسة وفق نماذج بانل الثلاثة:

الجدول (5-5): نتائج التقدير القياسي

المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليGDP			
الفترة 2004-2019 N=4 T=16 عدد المشهدات = 63			
المتغير / النموذج	نموذج الإنحذار المجمع	نموذج التأثرات التابثة	نموذج التأثيرات العشوائية
ATMs			
قيمة المعاملCoefficient	1896.488	366.5136	1896.488
قيمة الإختبار T-Test	11.28	1.42	11.28
المعنوية P> |T|	0.000	0.161	0.000
NBB			
قيمة المعاملCoefficient	-109.6593	-110.364	-109.6593
قيمة الإختبار T-Test	-3.00	-3.89	-3.00
المعنوية P> |T|	0.004	0.000	0.003
NIC			
قيمة المعاملCoefficient	16451.14	23025.27	16451.14
قيمة الإختبار T-Test	2.59	2.97	2.59
المعنوية P> |T|	0.012	0.004	0.009
NCB			
قيمة المعاملCoefficieient	-497.8277	874.9056	-497.8277
قيمة الإختبار T-Test	-7.03	3.53	-7.03
المعنوية P> |T|	0.00	0.001	0.00
المعامل الثابت cons			
قيمة المعامل Coefficieient	-5088.658	-8586.405	-5088.658
قيمة الإختبار T-Test	-2.16	-0.68	-2.16
المعنوية P> |T|	0.035	0.500	0.031
معامل التفسير R-squared	0.8940	0.0009	0.8940
معامل التفسير المعدل Adj R-squared	0.8867	0.6934	0.9010
F < Prob	0.0000	0.0000	0.0000

من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات stata 17

(5-7) اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة

للمفاضلة بين النماذج السابقة واختيار النموذج الأحسن لبيانات الدراسة نقوم بالاختبارات الآتية :

1) **اختبار Lagrange Multiplier (LM Test) للمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الإنحدار المجمع:** اختبار LM يساعد في الاختيار بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث أن الفرضية الصفرية تشير لهذا الاختبار بأن الإختلاف بين الدول يساوي الصفر بينما تشير الفرضية البديلة على وجود اختلاف بين الدول، وأن ثابت الانحدار هو متغير عشوائي، حيث يأخذ نموذج مضاعف "لاجرنج" الشكل التالي (عائشة، 2019-2020، صفحة 206):

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{i=1}^{n}(\sum_{t=1}^{T} eit)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T} eit^2} - 1\right]^2 \sim x^2$$

ونتيجة الاختبار يتم الحكم عليها من خلال القيمة الاحتمالية للاختبار(P.value)، فيكون نموذج الانحدار المجمع هو النموذج المناسب، إذا كانت القيمة أكبر من 5%، أما إن كانت القيمة الإحتمالية أقل من أو يساوي 5% فيكون نموذج التأثيرات العشوائية الأكثر ملاءمة للدراسة (عائشة، 2019-2020، صفحة 207). والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الدراسة.

الجدول(5-6):نتائج اختبار LM Lagrange Multiplier

	VAR	SD=Sqrt(var)
GDP per cap	9.09e+08	30149.87
E	e+075.02	7087.602
U	0	0
chibar2(01)	0.00	
Prob > chibar2	1.0000	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على STATA17.

الملاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبار "لانجرجLM" أكبر من 0.05، مايدل على أن نموذج الانحدار المجمع أحسن من نموذج التأثيرات العشوائية .

2) إختبار"Hausman" للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة(FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية

نموذج الانحدار المجمع كان أحسن من نموذج التأثيرات العشوائية، الآن نقوم بالمفاضلة بين النموذجين التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية أيهما ملائم لبيانات الدراسة ؟ وللاختيار بينهما لابذ من القيام باختبار (Hausman) وهذا لمعرفة أي التأثيرات أفضل لتقدير النموذج، سواء كان نموذج التأثيرات الثابتة أم نموذج التأثيرات العشوائية، وهذا من خلال النتائج الموضحة بالجدول التالي:

الجدول(5-7): نتائج اختبار Hausman

	Coefficients			
	(b) Fe	(B) Re	Difference (b-B)	qrt(diag(V_b-V_B)) Std. err
ATMs	366.5136	1896.488	-1529.975	195.7953
NBB	-110.364	-109.6593	-.7046588	.
NIC	23025.27	16451.14	6574.134	4467.544
NCB	874.9056	-497.8277	1372.733	237.7051
Chi2 (4)= 63.04 Prob > chi2 = 0.000				

الجدول: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات stata17

من نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة "كاي" مربع المحسوبة تساوي 63.04، وبإحتمال يساوي 0.000 وهي أقل من 5% بمعنى قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب، ورفض الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم لبيانات الدراسة.

ج) إختبار "والد" (wald test) للمفاضلة بين نموذج الإنحدار المجمع ونموذج التأثيرات الثابتة

حيث يستخدم إختبار "والد" للمفاضلة بين نموذج الأثار الثابتة، ونموذج الإنحدار المجمع، بإختبار فرضية تساوي معاملات الحد الثابث، في نموذج التأثيرات الثابتة، وبالتالي تحقق الفرضية، بمعنى أن نموذج الإنحدار المجمع هو الأفضل، وهذا الإختبار يقوم به stata تلقائيا عند تقدير نموذج الأثار الثابتة، من خلال إختبار تجانس الأفراد، (بوعراب ، 2020-2021، صفحة 98).

(5-8) تقدير نموذج الانحدار المجمع بعد اختبار المفاضلة بين النمادج الثلاثة

بعد نتائج الاختبارات والمفاضلة بين النماذج الثلاثة، واختيار نموذج الانحدار المجمع كانت نتائجه كمايلي:

الجدول (5-8) : نتائج الاختبارات والمفاضلة بين النماذج الثلاثة

$GdPpercap = \beta_0 + ATMs\ \beta_{1t} + NBB\ \beta_{2t} + NIC\ \beta_{3t} + NCB\ \beta_{4t} + \varepsilon_{it}$				
عدد المشهدات= 63 ، N = 4 T= 16				
المتغيرات	Coefficient قيمة المعامل	Std. err	قيمة الإختبار T-Test t.statistic	المعنوية | T | > P p.value
ATMs	1896.488	168.1174	11.28	0.000
NBB	−109.6593	36.60504	−3.00	0.004
NIC	16451.14	6341.643	2.59	0.012
NCB	−497.8277	70.83276	−7.03	0.000
CON	− 5088.658	2360.873	−2.16	0.035
Adj R-squared = 0.8867		**R-squared= 0.8940**		

الجدول: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات stata17

هذا الجدول يوضح نتائج التقدير القياسي لنموذج الانحدار المجمع، لتأثيرات المتغيرات المستقلة للشمول المالي على المتغير التابع الاقتصادي ممثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بعد المفاضلة بين النماذج الثلاثة، وهذه النتائج دلت على مايلي:

1. المتغير المستقل عدد أجهزة الصراف الآلي

معامله وإشارته كانت موجبة، ومتفقة مع فرضيات النموذج كانت قيمة معامله ب**(1896.488)** بمعنى أنه مع كل زيادة 100 الف لأجهزة الصراف الألي يزداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1896.488دولار) وقد أكد ذلك اختبار المعنوية (t) الإحصائية لهذا المتغير، فالقيمة المحسوبة 11.28، والقيمة المعنوية أقل من 0.05 بمعنى ذات درجة ودلالة إحصائية عالية، و التي تدل على علاقة قوية والإشارة الموجبة لهذا المتغير تؤكد على العلاقة الإيجابية بين هذا المتغير المستقل والمتغير التابع للتنمية المستدامة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فهو يشير إلى أن مع زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي يزداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

2. المتغير المستقل عدد المقترضين من البنوك التجارية

كانت إشارته **سالبة (109.6593-)** وأيضا متفق مع فرضيات النموذج، وهو يدل على علاقة عكسية بين مؤشر عدد المقترضين من البنوك التجارية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فينخفض هذا الأخير عند زيادة عدد المقترضين من البنوك التجارية، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية ، فقد بلغت قيمة T المحسوبة= -3 والقيمة المعنوية هي قيمة أقل من 0.05، بمعنى أنه عند كل زيادة في عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 100الف بالغ ب1% سيقابله إنخفاض في نصب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% ، أو أن كل زيادة في عدد المقترضين سيقابله إنخفاض ب(109.6593 دولار) لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

3.المتغير المستقل عدد شركات التأمين

له قيمة معامل إيجابي قدر ب**(16451.14)**، وهو متفق مع فرضيات النموذج وهذه العلاقة هي علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة، حيث القيمة المحسوبة كانت=2.59، والقيمة المعنوية أقل من 0.05، حيث كلما زاد عدد شركات التأمين لكل 100الف شخص بالغ زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب(16451.14)دولار.

4.المتغير المستقل عدد فروع البنوك التجارية

له معامل سالب ب**(497.8277-)** متفق مع فرضيات النموذج، وهو يدل على علاقة عكسية بين عدد فروع البنوك التجارية لكلم 1000كلم^2 و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فالقيمة المحسوبة كانت 7- = Tوهي علاقة ذات دلالة إحصائية قوية، قيمتها المعنوية كانت أقل من 0.05 ، وهي تدل على أن كل زيادة في عدد فروع البنوك التجارية لكل لكل 1000كلم^2، سيقابله إنخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب(497.8277 دولار).

(5-9) إختبار فرضيات الدراسة

كما هو مبين في الفصل السابق، لدينا أربعة فرضيات تم إختبارها حيث تم تقدير تأثير المتغيرات المستقلة للشمول المالي، على المستقل التابع للتنمية المستدامة.

من النتائج أعلاه الموضحة في الجدول(5-5) والجدول (5-8) أن القيمة المعنوية لكل متغيرات الدراسة أقل من 5% ، وبالتالي نقبل الفرضيات الأربعة التي تشير إلى وجد أثر لمتغيرات الشمول المالي المستقلة، على المتغير التابع للتنمية المستدامة، كما ان نفس الجداول تبين لنا نوع الأثر من خلال إشارة tالمحسوبة، المثملثلة في أثرين موجبين، وأخرين سالبين، وبالتالي نحن نقبل الفرضيات الأربعة.

الخلاصة(5-10)

إستخدمنا في هذا الفصل أدوات تجريبية متنوعة، لمعرفة دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، ببعض الدول العربية، ونخص بالذكر "الجزائر، مصر، لبنان، قطر"، خلال فترة الدراسة 2004-2019 .

استخدمنا برنامج stata17، ونماذج السلاسل الزمنية المقطعية" بنال" للوصول إلى هدف الدراسة بهذه الدول، وللتأكيد ما إذا كان للشمول المالي دور في تحقيق التنمية المستدامة.

كان لمؤشرات الشمول المالي أثر على التنمية المستدامة، في الدول العربية، فعدد أجهزة الصراف الألي لكل 100ألف بالغ، وشركات التأمين لكل 100ألف بالغ كان لهما أثر إيجابي على التنمية المستدامة، أما عدد المقترضين، وعدد فروع البنوك التجارية فكان أثرهما سلبيا عليها.

تتمتع أجهزة الصراف الآلي بأعلى تأثير إيجابي، على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قدره 11.28%، ثم تليها شركات التأمين أقل إيجابا، بنسبة قدرها 2.59% .

اما على مستوى التأثير السلبي فكانت أكبر أثر سلبي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بمعدل 3.00%- لعدد الفروع البنوك التجارية، وبنسبة أقل لعدد المقترضين من البنوك التجارية ب 7.03%- .

وسيتم عرض النتائج والمناقشة بشكل مفصل في الفصل التالي.

الفصل السادس

النتائج والإستنتجات والتوصيات

(6-1) المقدمة

(6-2) النتائج

(6-3) الإستنتجات

(6-4) التوصيات

الفصل السادس

النتائج والإستنتجات والتوصيات

(6-1) المقدمة

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، على مجموعة من الدولة العربية مع التركيز على أربعة منها" الجزائر، مصر، لبنان، قطر"، خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2019.

ومن أجل تحقيق الهدف المدكور أعلاه تمت صياغة سؤال رئيسي ممثل في الإشكالية الرئيسية، وأربعة أسئلة فرعية، في الفصل الأول، ومناقشة الدراسات السابقة، والإطار النظري لموضوع الدراسة في الفصلين الثاني والثالث على التوالي، وفي الفصل الرابع تم إستخدام التقنيات المناسبة لأخد العينات الملائمة، مع إختيار البلدان وفق بيانات قاعدة البنك الدولي، مع وضع أربعة فرضيات للدراسة، ليتم تنفيذ تقدير البيانات على خمسة متغيرات لبلدان الدراسة، مع إختيار نموذج" بنال" PANEL" للتعامل مع هذه البيانات الزمنية، ليتم بعدها عرض جميع الناتئج التجريبية للدراسة بالفصل الخامس، ثم وضع مشهد للمناقشة وعرض للنتائج من تحليل وتفسير لها، إحصائيا وإقتصاديا، بهذا الفصل مع إستنباط لأهم الإستنتاجات، ووضع لأحسن التوصيات.

(6-2) النتائج

بعد ما تم القيام به من قبل من جمع للبيانات وتحليلها، وبعد القيام بإجراء الاختبارات الضرورية عليها، والمفاضلة بين نماذج الاختبارات، تم استنباط النتائج والاستنتجات التالية:

1/ لا توجد علاقة إيجابية كاملة و كلية بين مؤشرات أو متغيرات الشمول المالية المستقلة محل الدراسة والمتغير التابع الاقتصادي للتنمية المستدامة المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، بين مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100الف بالغ ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهي علاقة موجبة أي أن التغير في المؤشر المستقل يؤدي إلى التغير في المؤشر التابع بنفس الاتجاه، بمعنى وجود أثر وهو إيجابي. (نفس النتيجة المتوصل لها مكيد و وليد ، 2019).

3/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ، بين عدد شركات التأمين لكل 100الف بالغ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهي علاقة موجبة، أي أن كل زيادة في عدد شركات التأمين لكل 100ألف شخص بالغ سيقابلها زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي وجود أثر وهو إيجابي.

4/وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة، بين عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم^2، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهي علاقة عكسية، بمعنى أن كل زيادة في عدد الفروع البنكية لكل 1000كلم^2، سياقبلها إنخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى وجود أثر سلبي.

5/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة، بين عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، وهي علاقة عكسية، بمعنى كل زيادة في عدد المقترضي لكل 1000بالغ سيقابله إنخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي أثر سلبي.

6/ عدد فروع البنوك التجارية وعدد المقترضين من البنوك التجارية هما وجهان لعملة واحدة، وهو مايفسر ارتباطهما معا، وأن أثرهما نفسه.

ويمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول التالي:

الجدول (6-1) التحليل الإقتصادي للعلاقة المؤشرات الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	التحليل والتفسير الإحصائي	التحليل الإقتصادي
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100ألف بالغ	ذات دلالة إحصائية عالية،علاقة موجبة مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعامل قدره 1896.488) ، فكل زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي ستقابله زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .	**تحسين الوصول للخدمات المالية:** فزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي، تسهل وصول الافراد للخدمات المالية بشكل أكثر سهولة وسرعة وأقل تكلفة. فعندما يكون للأفراد سهولة في سحب النقد أو إجراء المعاملات المصرفية الأخرى، يصبح لديهم المزيد من القدرة على إدارة أموالهم والمشاركة في النشاط الاقتصادي بشكل أفضل، ما يؤدي لزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. **تحفيز النشاط الاقتصادي:** توفر أجهزة الصراف الآلي وسيلة سهلة ومريحة للأفراد للوصول إلى أموالهم بدون الحاجة إلى زيارة الفروع المصرفية. وبالتالي، يمكن للأفراد استخدام الأموال بكفاءة أكبر وبشكل أسرع، مما يعزز الإنفاق والاستهلاك ويدعم النشاط الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي. ،فكل زيادة في عدد أجهزة الصراف الآلي تعزز الوصول إلى الخدمات المالية وتحفز النشاط الاقتصادي، ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
عدد شركات التأمين لكل 100 ألف بالغ	ذات دلالة إحصائية،علاقة موجبة مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعامل (16451.14) فكل زيادة في عدد شركات التأمين يقابله زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**إدارة وتقليل المخاطر:** فشركات التأمين لها دور كبير في إدراة وتخفيف المخاطر التي يواجهها الأفراد والشركات، من خلال التغطية التأمنية التي توفر الحماية المالية ضد الخسائر والأحداث غير المتوقعة، هذا ما يعزز ويشجع على الإستثمار وريادة الأعمال لكل من الافراد والشركات بشعروهم بالأمان من المخاطر المختلفة، فينخرطو في مختلف الأنشطة الإقتصادية، هذا مايساهم في النمو الإقتصادي الذي يؤدي لزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي التنمية المستدامة. **زيادة الإستثمار:** يؤدي نمو شركات التأمين إلى زيادة المدخرات والاستثمار داخل الاقتصاد.

		فشركات التأمين تجمع أقساط التأمين التي تستثمر في أصول مختلفة كالعقارات وغيرها، فتساهم هذه الإستثمارات في تكوين رأس المال والتنمية الإقتصادية، كما أنها تدعم التوسع في الأعمال التجارية، وخلق فرص العمل ما يؤدي لإنتاجية أعلى وزيادة في الدخل، ما يؤدي في الأخير لزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. **المرونة الإقتصادية:** وهذا من خلال توفير الحماية المالية ضد الكوارث الطبيعية والحوادث وغيرها من الأحداث غير المتوقعة، وتسهيل عملية اعادة الإنطلاق، فهي تساعد الأفراد والشركات على التعافي من الخسائر بسرعة أكبر. تعزز هذه المرونة الاستقرار الاقتصادي ، وتقلل من العبء المالي على الحكومة ، وتدعم النمو الاقتصادي المستدام ، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000بالغ	ذات دلالة إحصائية وعلاقة عكسية بين مؤشر عدد المقترضين من البنوك التجارية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعامل قدره (-109.6593)	علاقة عكسية بين مؤشر عدد المقترضين وعدد فروع البنوك التجارية وهوما وجهان لعملة واحدة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا راجع للنظام البنكي الربوي وعقيدة المجتمع الإسلامية المحرمة لسعر الفائدة، فعقيدة المجتمع تمنعه من التعامل بالربا وهذا ما يفسر العلاقة العكسية، فالمجتمعات العربية تميل للتعامل بالإقتصاد الحلال، والإقتصاد العائلي، وهذا مايزيد من الإقتصاد غير الرسمي على حساب الإقتصاد الرسمي وينقص من الأنشطة الإقتصادية والإسثمارات والدخل ....مايؤدي إلى إنخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. من جهة أخرى ايضا زيادة عدد الفروع البنوك يؤدي إلى إنخفاض أسعار فائدة الإقراض وإرتفاع اسعرها في الإيداع، هذا ما يؤدي للإقبال على استمار في قطاع البنكي على حساب باقي القطاعات الأخرى خاصة الإنتاجية منها، ما يؤدي لخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي التنمية المستدامة " إشتداد المنافسة"
عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000كلم^2	ذات دلالة إحصائية وعلاقة عكسية بين مؤشر عدد المقترضين من البنوك التجارية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعامل قدره (-497.8277)	

		زيادة عدد المقترضين ينعكس سلبا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فتراكم الديون على المقترضين يحول إلى عدم القدرة على السداد، فأسعار الفائدة تتضاعف مايؤدي الى زيادة قيمة الدين، مايؤثر على الإقتصاد ككل وعلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

(6-3) الاستنتاجات

من خلال ما توصلت له هذه الدراسة من نتائج يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات، يمكن توضيحها كمايلي:

1/ لا يمكن الحكم أو التنبؤ بأثر وعلاقة مؤشرات الشمول المالي على مؤشرات التنمية المستدامة.

2/ نوع العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة تختلف باختلاف الدول واقتصاديتها.

3/ العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، تختلف باختلاف ثقافة وإمكانيات المجتمعات، فهي متفاوتة فيما بينهم.

4/ العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، تختلف من دولة لأخرى ومن زمن لأخر، فهي مرتبطة بعدة عوامل تكنولوجية سياسية، دينية ....إلخ.

5/ كل مؤشر من مؤشرات الشمول المالي له أثر معين على مؤشرات التنمية المستدامة، وهو يختلف من دولة لأخرى.

6/ صعوبة تحديد أثر مؤشرات الشمول المالي على مؤشرات التنمية المستدامة.

7/ العامل الديني له أثر كبير على الشمول المالي والتنمية المستدامة بالدول العربية.

(6-4) التوصيات

بناء على الاستنتاجات المتوصل إليها في الدراسة، نقترح جملة من التوصيات متمثلة فيما يلي:

1/ وضع استراتجيات لازمة لتعزيز دور الشمول في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية.

2/ العمل على وضع ورشات توعوية وتثقيفية تعليمية لكافة فئات المجتمع لتعريفه بكيفية الوصول واستخدام أدوات الشمول المالي.

3/ عرض وإصدار منتجات مالية مختلفة تتناسب مع قيم المجتمع وواقعه الاجتماعي والاقتصادي.

4/ عرض صيغ ومنتجات إسلامية سواء في البنوك أو شركات التأمين أو في غيرها من المجلات .

5/العمل على القيام بإختبارات لمعرفة الأخطاء والخلل والنقائص، وحاجيات المجتمع المختلفة لإيصال الشمول المالي الفعال لكافة فئات المجتمع.

6/ الاستفادة من خبرة الدول الرائدة في مجال الشمول المالي والتنمية المستدامة .

7/ إنشاء مواقع إلكترونية، وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وإصدار نشرات ودوريات، تهتم بالتعريف ونشر وتوسيع الشمول المالي.

8/ وضع أطر وتشريعات قانونية ملائمة لانتشار الشمول المالي، وتدابير مناسبة لتوسيعه لما يخدم التنمية المستدامة.

9/ القيام بتشجيع الابتكار، وهذا من خلال تشجيع البنوك على ابتكار واستحداث تقنيات تساعد العملاء في الوصول للخدمات المالية، وجذب أكبر عدد منهم، إضافة إلى منتجات مالية مبتكرة تتماشي وطبقات المجتمع، وعقيدته، وثقافته.

10/ العمل على زيادة مبادرة الهواتف الذكية، وابتكار منتجات مرتبطة بها، لأنها المسيطرة على كافة المجتمعات حاليا، لذا وجب إستخدمها استخداما فعلا في الشمول المالي وتوسيع دائرة تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية :

1 – أبو العز نهى . (أفريل 2021). أثر تطبيق التكنولجيا المالية على الشمول المالي، في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية. *مجلة كلية السياسة والإقتصاد، مصر*(القاهرة).

2- ابراهيم شادي شحادة. (2022). دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت المجلد03، العدد01 .

3- أبو النصر ياسمين مدحت محمد مدحت. (2017). التنمية المستدامة: مفهومها، مؤشراتها، أبعادها. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب و النشر.

4- أحمد صبيح سعود عزيز دايش عطية. (بلا تاريخ). دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة الإمارات العربية.

5- آسية حنيش أحمد حبيب. (2021). مابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي. المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة. الجزائر: جامعة الجزائر 03.

6- الأمم المتحدة. (2009). تقرير التنمية البشرية.

7- اسماعيل وليد، و آخرون. (2006) أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي.(طبعة1، المحرر) عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

8- بشار أحمد العراقي وزهراء أحمد النعيمي : الشمول المالي و أثره في عزيز الاسقرار المالي في البلدان العربية.

9- بوعراب رابح، أستاذ: دروس وتطبيقات على برمجةstata محاظر قسم "أ"، جامعة الجزائر، 2020-2021.

10- جربي السبتي براهمية نبيل. (18 ماي, 2010). الملتقى الوطني الأول حول :آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية. التنمية المستدامة والأبعاد الاقتصادية للتأهيل البيئي ، الصفحات 03-04.

11- دراسة قاسي ياسمينة ومزيان توفيق (2022) بعنوان:" دور و اهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة (دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية).

12- دراسة غريب الطاوس ودريد حنان (2021): استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية- دراسة تجارب بعض الدول العربية.

13- دراسة وسام حسيني ومحمد رتيعة (2020): أثر الشمول المالي على النمو الاقصادي في الدول العربية.

14-هاشم حنان عبد الخضر. (2011). واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق:ارث الماضي وضرورات المستقبل. مركز دراسات الكوفة .

15- هشام محمد سالم الجمل (2022): دور الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
16- وسام هشام كاطع الزيداوي. (2020). استراتيية الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (القطاع المصرفي العراقي دراسة حالة). بحث مقدم لنيل درجة الديبلوم العالي في العلوم المالية و المصرفية . كلية الإدارة و الاقتصاد، كربلاء: جامعة كربلاء.
17- وفاء حمدوش(2020):أهمية تعزيز الشمول المالي في كوسيلة لتعزيز عمق القطاع المصرفي. حالة بعض الدول العربية.
18- زليخة خالدي فراح كنيدة. (2010). التنمية المستدامة في الجزائر بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و االمسؤولية عن حماية البيئة. الملتقى الوطني الأولحول : أفاق التنمية المستدامة في الزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية. قالمة: جامعة 08 ماي 1945.
19- كمال فراحتية. (2018). التنمية المستدامة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية .
20- لطيفة خديجة بنيوب بن طيب هديات. (2008). دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية. المستدامة. مداخلة في إطار بحوث أوراق عمل الملتقى الدولي حول : التنمية المسدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. سطيف: جامعة سطيف.
21- محمد محروس سعدوني. (بلا تاريخ) الشمول المالي و أثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.دراسة تحليلية لواقع الدول العربية.
22- موشيست ترجمة بهاء شاهين دوجلاس. (2000). مبادئ التنمية المستدامة. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
23- ميموني ياسين، منى بوسيح ، وخيرة بوخاري.(2020). نمدجة قياسية لأثر مؤشرات الشمول المالي على النمو في السعودية خلال الفترة 2004-2020. تأليف مجلة دفاتر بوداكس (الإصدار1، المجلدات 472-493). غليزان، الجزائر.
24 - دراسة مجموعة من الدول العربية.fendex 22-نورة زبيري (2022): حليل مؤشرات الشمول المالي
25- سالم محمد صالح نسيم زهير حمد عبد الله اليوزبكي. (2017). التنمية المستدامة ومدى تحقيقها في بلدان عربية مختارة للمدة (1980-2008). مجلة زراعة الرافدين المجلد 45, العدد04 .
26- سعيد محصول. (2013 /2014). دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة:2002-2012. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية . مدرسة الدكتوراه : إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف 1.
27- سعيدة طبايبية سليمة بورديمة. (2010). التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها. الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية. قالمة: جامعة 08 ماي 1945.

28- سرين بشرى غالي : (2020): دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
29-عبد الرحمان سيف سردار. (2015). التنمية المستدامة. عمان, الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع.
30-علي بايزيد. (2022). التنمية المستدامة: مفهومها, أبعادها, مؤشراتها " حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي". مجلة المقريزي للدراسات الاقصادية و المالية، المجلد06، العدد02 ، 272.
31-علي مكيد، وفرجاني وليد.(2019). دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. الملتقى الوطني حول التكنولوجيا الماليةودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المدية، الجزائر.
32-عمار عماري. (2008). إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها. مقدمة في إطار الملقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة (صفحة 02). سطيف: جامعة فرحات عباس.
33- فلاح جمال معروف العزاوي. (2016). التنمية المستدامة والتخطيط المكاني. عمان، الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع.
34-عزيز دايش سعود، وعطية احمد صبيح، (2020) دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة ، الإشارة لتجربة الإمارات العربية، (كلية الاقتصاد، المحرر)، جامعة واسط.
35- صورية شنبي و السعيد بن لخضر(2018).أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر).
36- شمس الدين، ع.م ، أثر الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة ، روح القوانين.
37- خلوفي عائشة. (2019-2020). تأثير الهجرة الدولية على التبادل التجاري الدولي بين دول المصدر ودول الاستقبال. سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

ثانيا: المراجع الإنجليزية

1-Nada, Rania (2019) Financial Inclusion and Sustainable Growth in Egypt
الشمول المالي والنمو المستدام في مصر
2-SifelyazalMostafa, Salah eldin Ashraf, ElsherifMarwa (2023):The impact of Financial Inclusion On Economic Development.
3-belaaDjaouida (2022) : the importance of financial inclusion in achieving sustainable development in Arab countries.

3-المواقع الإلكترونية :

1-young park cyn .(2018) .https://blogs.adb.org/blog/how-financial-inclusion-reduces-poverty-income-inequality تاريخ الاسترداد 12 4, 2023، من How Financial Inclusion Reduces Poverty, Income Inequality.

2-https://blogs.adb.org/blog/how-financial-inclusion- .(2018) .young park cyn .reduces-poverty-income-inequality. How Financial Inclusion Reduces Poverty, Income Inequality.

3-https://blogs.adb.org/blog/how-financial-inclusion- .(2018) .young park cyn .reduces-poverty-income-inequality. تاريخ الاسترداد 12 4, 2023، من How Financial Inclusion Reduces Poverty, Income Inequality.

الملاحق

الملاحق:

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
gdppercap	64	21083.64	29982.56	1016.254	98041.36
atms	64	25.91264	19.51888	1.268209	58.53488
nbb1000adu~s	63	150.8606	99.66972	23.14049	338.1998
nic100000a~s	64	.5268868	.5499341	.0400991	1.741813
ncb1000km2	64	29.88774	40.46284	.4542897	110.3617

إختبار مشكلة الإرتباط المتعدد

Variable	VIF	1/VIF
nbb1000adu~s	8.01	0.124822
nic100000a~s	6.85	0.145924
atms	6.58	0.151876
ncb1000km2	4.88	0.204805
Mean VIF	6.58	

إختبار المرونة غير المتجانسة

```
    chi2(1) =  35.15
Prob > chi2 = 0.0000
```

نتائج إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة

	atms	nbb100~s	nic100~s	ncb100~2
atms	1.0000			
nbb1000adu~s	0.9151	1.0000		
nic100000a~s	0.6003	0.7203	1.0000	
ncb1000km2	0.4179	0.5466	0.8772	1.0000

نتائج التقدير القياسي

gdppercap	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
atms	1896.488	168.1174	11.28	0.000	1559.965	2233.012
nbb1000adults	-109.6593	36.60504	-3.00	0.004	-182.9323	-36.38637
nic100000ad~s	16451.14	6341.643	2.59	0.012	3756.961	29145.32
ncb1000km2	-497.8277	70.83276	-7.03	0.000	-639.6148	-356.0405
_cons	-5088.658	2360.873	-2.16	0.035	-9814.459	-362.8579

نتائج نموذج التأثيرات الثابتة

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =         63
Group variable: countrynum                      Number of groups   =          4

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.3814                                         min =         15
     Between = 0.0043                                         avg =       15.8
     Overall = 0.0009                                         max =         16

                                                F(4,55)            =       8.48
corr(u_i, Xb) = -0.8331                         Prob > F           =     0.0000
```

gdppercap	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
atms	366.5136	258.0683	1.42	0.161	-150.6669	883.6942
nbb1000adults	-110.364	28.34244	-3.89	0.000	-167.1635	-53.56445
nic100000adults	23025.27	7757.279	2.97	0.004	7479.338	38571.21
ncb1000km2	874.9056	248.0342	3.53	0.001	377.8339	1371.977
_cons	-8586.405	12649.96	-0.68	0.500	-33937.5	16764.69
sigma_u	61697.874					
sigma_e	7087.6025					
rho	.98697539	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(3, 55) = 21.31                     Prob > F = 0.0000
```

نتائج التأثيرات العشوائية

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =         63
Group variable: countrynum                      Number of groups   =          4

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.0570                                         min =         15
     Between = 0.9980                                         avg =       15.8
     Overall = 0.8940                                         max =         16

                                                Wald chi2(4)       =     489.10
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2        =     0.0000
```

gdppercap	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
atms	1896.488	168.1174	11.28	0.000	1566.984	2225.993
nbb1000adults	-109.6593	36.60504	-3.00	0.003	-181.4039	-37.91476
nic100000adults	16451.14	6341.643	2.59	0.009	4021.747	28880.53
ncb1000km2	-497.8277	70.83276	-7.03	0.000	-636.6573	-358.998
_cons	-5088.658	2360.873	-2.16	0.031	-9715.884	-461.4326
sigma_u	0					
sigma_e	7087.6025					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

نتائج إختبار **Hausman**

```
. hausman fe re
```

	Coefficients			
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
atms	366.5136	1896.488	-1529.975	195.7953
nbb1000adu~s	-110.364	-109.6593	-.7046588	.
nic100000a~s	23025.27	16451.14	6574.134	4467.544
ncb1000km2	874.9056	-497.8277	1372.733	237.7051

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

```
Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =  63.04
Prob > chi2 = 0.0000
```

تقدير نموذج الإنحدار المجمع بعد إختبار المفاضلة بين النمادج الثلاثة .

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	63
				F(4, 58)	=	122.28
Model	5.0384e+10	4	1.2596e+10	Prob > F	=	0.0000
Residual	5.9748e+09	58	103013024	R-squared	=	0.8940
				Adj R-squared	=	0.8867
Total	5.6359e+10	62	909014839	Root MSE	=	10150

gdppercap	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
atms	1896.488	168.1174	11.28	0.000	1559.965	2233.012
nbb1000adults	-109.6593	36.60504	-3.00	0.004	-182.9323	-36.38637
nic100000adults	16451.14	6341.643	2.59	0.012	3756.961	29145.32
ncb1000km2	-497.8277	70.83276	-7.03	0.000	-639.6148	-356.0405
_cons	-5088.658	2360.873	-2.16	0.035	-9814.459	-362.8579

نتائج الإنحدار المجمع:

gdppercap	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
atms	1896.488	168.1174	11.28	0.000	1559.965	2233.012
nbb1000adults	-109.6593	36.60504	-3.00	0.004	-182.9323	-36.38637
nic100000ad~s	16451.14	6341.643	2.59	0.012	3756.961	29145.32
ncb1000km2	-497.8277	70.83276	-7.03	0.000	-639.6148	-356.0405
_cons	-5088.658	2360.873	-2.16	0.035	-9814.459	-362.8579

robust